مذكرات فى التنمية الاقتصادية

تأليف

الدكتور / محمد موسى عثمان

١٩٩٩م

الإهداء

الى وطنى الحبيب مصر مع بدء
عصر جنى الثمار ، ادعو لك
بالمزيد والمزيد من التنمية

المؤلف

الباب الأول

تجارب النمو والتنمية

هناك من يعتقد أن التنمية عملية وحيدة المحتوى والاتجاه ، فالمسار الذى سلكه ما سبقنا من دول فى النمو ، سوف نسير عليه الى أن نلحق فى يوم ما بهذه الدول . ولكن هذا الاعتقاد يمثل خطأ لا يتعين أن نقع فيه ، حيث لا يوجد نمط أو نموذج أو أسلوب للنمو أو التنمية صالح للتطبيق أو النقل الى كافة البلدان وجميع الأزمان . فالتاريخ لا يعيد نفسه ، والظروف نادرا ما تتكرر ، ويصبح الأمر فى حاجة الى مراعاة ظروف الزمان والمكان .

ننتقل هنا الى الجانب التطبيقى لما سبق أن تناولناه من نظريات عن النمو والتنمية فى الكتاب السابق (x). فنتناول نموذج النمو الرأسمالى كنمط للنمو ، نقل العديد من الدول الى مرتبة عالية من التقدم والاستهلاك الوفير ، قد يرى فيه البعض الأسلوب الذى يجب أن يحتذى فى عمليات التنمية .

ثم نتناول بعد ذلك ما آلت اليه أوضاع التنمية فى العديد من البلاد المتخلفة ، كتطبيق لما جاء من توجيهات

(x) راجع للمؤلف ، محاضرات فى التنمية والتخطيط الاقتصادى ، مطابع الطوبجى ، ١٩٩٨/٩٧ .



فمن أين نأتى بوقود مماثل لكى تدار تروس النمو طبقا لنفس النموذج في الدول المتخلفة • فالحقيقة أنه لا يوجد أى مبرر للتغرير بهذه الدول بدفعها لاتباع نفس النموذج الرأسمالى كأسلوب للتنمية •

أسس النمو الرأسمالى :

قام النمو الرأسمالى تحت مظلة أسس خمس ، تمثلت – كما سبق القول – فى الملكية الرأسمالية ، نظام آليات السوق ، دافع الربح ، حرية المشروع أو المبادرة الفردية ، ونظام المنافسة • نركز هنا على الثلاث الأولى منها ، باعتبارها الأسس الرئيسية التى استمرت مع نمو النظام الرأسمالى ، وبالتالى تمثل القواعد التى التزمت بها عمليات النمو ، واستطاعت من خلالها مقومات النمو أن تلعب دورها الانمائى •

١ – الملكية الرأسمالية :

ويقصد بالملكية الرأسمالية الملكية التى ينفصم فيها عنصر الملكية عن عنصر العمل • فيمتلك هنا الرأسمالى كميات كبيرة من وسائل الانتاج لا يستطيع الحصول على عائد منها الا عن طريق العمل الأجير • فالصفة الرئيسية للملكية هنا هى اقترانها بتشغيل أعداد كبيرة من العمال الأجراء ، وهى فى ذلك تختلف عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، التى قد تتعلق بالصانع الحرفى ، الذى

يمتلك أدوات انتاج يستخدمها بنفسه ، والفلاح الذى يزرع أرضا يمتلكها .... الخ (*) .

ويقرر نظام الملكية مجموعة حقوق للمالك ، مثل حق الانتفاع وحق البيع ، وحق الوصية ، وحق التوريث . وبما ينشئه المجتمع من تنظيمات يكفل ويحمى هذه الحقوق . وبصفة عامة تزيد الملكية الفردية (سواء تعلقت بالمعنى الضيق الخاص بالملكية الرأسمالية أو بالمعنى الواسع الخاص بالملكية الفردية) من رغبة الأفراد فى الانتاج ، فهى المصدر الباعث فى النظام الرأسمالى على النشاط الاقتصادى ، وعلى تراكم الأموال الانتاجية ، وعلى المحافظة عليها . فبدون الباعث على الادخار ، الذى يتيحه نظام الملكية الفردية ، لما توفرت الأموال التى توجه الى الاستثمار .

٢ - نظام آليات السوق :

لكل سلعة أو خدمة أو عامل من عوامل الانتاج سوق ، يلتقى فيه البائعون والمشترون ، فيتحدد الثمن بناء على تقابل قوى العرض والطلب ، بما يعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو عامل

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ١٨٧ الهامش .

الانتاج فى السوق • فيعبر المشترون عن تفضيلاتهم بقوة شرائية توجه نحو أنواع وكميات معينة من السلع والخدمات ، ويتم ترجمة هذه التفضيلات الى نشاط انتاجى ، بالمقارنة بين أسعار المنتجات ونفقات انتاجها ، ويتم بناء على ذلك توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والمنتجات المختلفة •

فيتم توزيع الموارد فى النظام الرأسمالى من خلال آليات السوق ، التى تعمل بتلقائية لمواجهة كافة الاحتياجات ، دون أى توجيه مركزى مستهدف • فالسوق بما ينطوى عليه من مؤشرات الاثمان يرشد الأفراد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية • فيحدد المشترى أنواع وكميات السلع والخدمات ، التى يمكنه الحصول عليها ، بالتصرف فى الدخل المتاح لديه ، وذلك بناء على الأثمان السائدة فى السوق ، والتغيرات المنتظرة فيها • وكذلك يمكن للمنتج تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات اللازم انتاجها وعوامل الانتاج التى يمكن استخدامها ونسب تضافرها ، وبالتالى يتم توزيع تلك العوامل على الفروع الانتاجية المختلفة ، وذلك بناء على الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات وعوامل الانتاج السائدة فى السوق • وبناء على محصلة كل هذا يتحدد على مستوى الاقتصاد القومى نسبة ما يخصص من الدخل القومى لاشباع الحاجات المباشرة وما يوجه الى الادخار والاستثمار • فبناء على سعى كل فرد

من متخذى القرارات الوصول الى أفضل وضع اقتصادى بالنسبة له ، وذلك بالاستعانة بجهاز الثمن ، يتم اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية بالمجتمع سواء المتعلقة بالاستهلاك أو الانتاج أو الاستثمار ، وما يقترن بكل هذا من علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى .

فيعكس جهاز الثمن القرارات الاقتصادية المختلفة لجميع الأفراد المشتركين فى الحياة الاقتصادية ، ويستعين به كل فرد عند اتخاذ قراراته الاقتصادية ، حتى يتلاءم مع الاختيارات التى يقررها كل الأفراد الآخرين فى كافة المجالات الانتاجية والاستهلاكية وبهذا تؤدى آليات السوق ممثلة فى جهاز الأثمان وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة. وتؤدى كذلك وظيفة تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى كل فرع من فروع الانتاج .

٣ ــ دافع تعظيم الربح :

يعتبر دافع تعظيم الربح المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى . فسعى كل منتج نحو تحقيق أقصى ربح ممكن ، هو الذى يجعله يلتزم بما يمليه جهاز الثمن عند اتخاذه للقرارات الاقتصادية . فاذا لم يلتزم ويحترم هذا

ولقد عضد من نمو رأس المال ما حدث من تبرير الفائـــدة أو الربا على القروض من جانب البروتستانتينية وحركة كالفن وظهـــور البنوك والتوسع فى عمليات المضاربة والاقراض . فأخذ رأس المــــال فى التراكم عن طريق العمليات المالية أيضا ، أى بتشغيل الأمـــوال عن طريق اقراضها مقابل فوائد .

===

السودان ، والمحاصيل الاستوائية مرتفعة القيمة كالعاج والريش والمحاصيل الزيتية بالاضافة الى توابل الهند والشرق الاقصــــى بما حقق للبرتغال أرباح هائلة . وكافة هذه الأرباح علــــى ضخامتها كانت محدودة بجانب الربح الوفير الذى تحقق مــــن تجارة الرقيق التى بدأها البرتغال فى سنة ١٤٤٢ ، لمواجهـــة الطلب المتزايد على الأيدى العاملة فى أوربا والعالم الجديد . هذا الربح الوفير شجع تجار آخرين من أسبانيا وهولندا وانجلترا وفرنسا لتأسيس شركات تجارة الرقيق . ويقدر عدد النهب البشرى لسكان أفريقيا ما يتراوح بين ٦٠ ، ١٠٠ مليون مواطن أفريقــى . وفى البداية تم انقسام المستعمرات بين البرتغال (التى اختصت بالشرق بداية من غرب أفريقيا الى الصين واليابان) وأسبانيـــا التى اتجهت نحو الغرب حيث العالم الجديد . وعن طريـــق الحروب الطاحنة حل محلهم العثمانيون والهولنديون والانجليز والفرنسيون .

ارجع الى مزيد من التفاصيل الى :

رمزى زكى (دكتور) التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثـــر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالـــم الثالث — عالم المعرفة — المجلس الوطنى للثقافة والاداب — ١١٨ — أكتوبر ١٩٨٧ — ص ٢١ ، ٤٥ .

هذا علاوة على ما حدث من تراكم رأس المال العقارى ، بالاستيلاء على ريع ما تغله الأراضى الاكثر خصوبة ، وما فرض من ضرائب ورسوم وإتاوات ، بمعرفة الأمراء والكنيسة وملاك الأراضى • وكذلك بما تحقق من ريع لملاك أراضى المدن ، نتيجة لارتفاع أثمانها مع نمو المدن وكبر حجمها •

فعن طريق كافة هذه المصادر حقق البعض تراكمات مالية كبيرة كانت جاهزة عند نقطة البدء فى عمليات النمو الرأسمالى • ورغم ضخامة هذه التراكمات البدائية فلقد صاحب كذلك عمليات النمو الرأسمالى مصادر تمويلية أخرى متجددة ، تتمثل فيما تم من استغلال للطبقة العاملة طوال مراحل النمو الأولى للرأسمالية ، وما تم من استغلال واستنزاف مستمر ومتنوع للبلاد المتخلفة ، كجزء من آليات نموذج النمو الرأسمالى •

فلقد قام النمو الرأسمالى " على عمليات استغلال لم يسبق لها مثيل • فلقد بدأ التصنيع حيث كان يوم العمل يصل الى ١٤ أو ١٥ ساعة ، وانتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال • وكان العمال مجردين من حق التنظيم النقابى والسياسى " ، وذلك لتحقيق المزيد من الأرباح ، التى يمكن باعادة استثمارها ، تحقيق مزيد من النمو • " ثم كان على شعوب المستعمرات أن تتحمل العبء الأكبر من الاستغلال حيث فرض المستعمرون عليها

العمل فى ظروف تشبه السخرة وبأجور لا تكاد تقيم الأود فى مزارع المستوطنين الأجانب أو الاقطاعيين أو مناجم الشركات الغربية .. ولم تتمكن الدول الرأسمالية من تقديم التنازلات للحركات العمالية عندها ورفع مستوى معيشتها مع الابقاء على "النمو" الا بالاستغلال الواسع والمتزايد لقوة العمل فى بلدان العالم الثالث . (*) وقد سبق أن أوضحنا من قبل الصور العديدة لاستنزاف موارد الدول المتخلفة ، وسلب ما تحققه من فوائض اقتصادية سواء من خلال التجارة الخارجية أو القروض أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق ، ص ١٤٢ . كما أنه لا يمكن فصل ما تحقق من نمو طبقا للنموذج الرأسمالى " عن ظاهرة الاستعمار الاستيطانى الذى تمثل فى الاستيلاء على أراضى شاسعة فى العالم الجديد . واستراليا ونيوزيلندا وابادة أصحابها الاصليين ابادة تكاد تكون كاملة . ولم يكن ذلك يعنى مجرد الاستيلاء على موارد طبيعية ضخمة ، ولكنه كان بالنسبة لأوربا المتنفس الذى يخفف من حدة فقر الطبقات الفقيرة . فكان بوسع كل من تضيق به سبل الحياة المادية أو تثقل عليه أساليب الاستغلال الاقتصادى أو القهر السياسى أو الفكرى أو من يخرج عن القانون أن يهاجر الى الأرض الجديدة فى الوقت ذاته كانت الأمم التى تتكون من المستوطنين تتلقى امدادا منتظما من الايدى العاملة التى تتميز بالاقدام وروح المغامرة دون أن تتكلف شيئا فى تربيتها وتدريبها .. " ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

ذلك من صور التبعية للخارج التي دعمها ما حدث من استعمار لمعظم البلدان المتخلفة .

٢ ـ الظروف المواتية للتمويل الخارجي :

اعتمد النمو الرأسمالي على ما ذكر في النقطة السابقة من تراكم رأس المال ، وان كانت مع ذلك لم تتمتع كافة الدول الرأسمالية المتقدمة حاليا بنفس الدرجة من هذا التراكم . فبريطانيا هي الدولة الوحيدة التي استفادت أكثر من غيرها من هذه التراكمات ، ومن ثم نجد أن أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة حاليا قد اعتمدت كذلك في المراحل الأولى من نموها على القروض والاستثمارات الأجنبية بدرجات متفاوتة . غير أنه بعد فترة زمنية معينة ، استطاعت هذه الدول أن تصل الى مرحلة الاعتماد على الذات . بمعنى أن تصبح القوة الذاتية هي القوى المحركة الأساسية للنمو المتحقق في هذه الدول . بل وأكثر من ذلك فلقد تحولت هذه الدول من مستوردة لرأس المال الى مصدرة للقروض ولرؤوس الأموال ويدفعنا هذا للتساؤل عن الظروف التي اقترنت بالتمويل الخارجي لهذه الدول ، والتي أدت الى أن تجعله يلعب دورا ايجابيا سليما .

فاستنادا على الخبرة التاريخية المجمعة في هذا الخصوص ، يمكن أن نذكر هذه الظروف والشروط فيما يلي : (*)

أ – تم النمو الاقتصادي في هذه الدول في اطار واضح من الاستقلال الاقتصادي ، أي في ظل سيطرة ورقابة هذه الدول على مواردها وثرواتها الطبيعية ، وتوجيه هذه الموارد والثروات طبقا لما أملته اعتبارات النمو الرأسمالي في هذه الدول .

ب – عجّل رأس المال الأجنبي الذي وفد الى هذه البلاد من نمو وتطور الفروع الانتاجية المختلفة ، ولم يتركز في فروع معزولة بذاتها ، الأمر الذي أدى الى تغيير شامل في هيكل الجهاز الانتاجي ، وبالتالي الى التعجيل بعملية النمو .

حـ – ارتفاع انتاجية (عائد) رأس المال الأجنبي على المستوى القومي (ومن زاوية مصلحة هذه الدول) بالقياس الى تكلفته بما أثر ايجابيا على نمو هذه الدول . وترجع الانتاجية المرتفعة لرأس المال الأجنبي الى توفر العوامل المكملة والمعضدة لعمليات الاستثمار في هذه الدول ، وذلك مثل توفر حد أدنى من شبكة المرافق العامة الرئيسية والعمالة

(*) ارجع الى :
رمزي زكي (دكتور) بحوث في ديون مصر الخارجية – السابق ذكره ، ص ٢٠٦ : ٢٠٨ .

الفنية والمؤسسات المالية والنقدية ... الخ . وهذا يعني قوة القدرة الاستيعابية لهذه الدول (*).

د - تناقص أهمية رأس المال الأجنبي في تمويل عمليات النمو عبر الزمن ، وذلك بازدياد حجم ومعدل نمو الفائض الاقتصادي المحلي ، وإعادة استثمار الجزء الأكبر منه (حتى ما كان متعلقا

(*) وتشير تجربة اليابان الى أن رأس المال الأجنبي لم يبدأ في المجيء الا بعد أن قطعت اليابان المراحل الأولى الاساسية للنمو وأصبحت بالفعل على طريق النمو الذاتي ، وذلك بفضل ما تمخضت عنه سياسة الامبراطور ميجي من قوى فاعلة لتحويل اليابان من مجتمع تقليدي الى مجتمع صناعي رأسمالي . وتدل الارقام التالية على أن نسبة رأس المال الأجنبي في اجمالي تكوين رأس المال خلال الفترات المبكرة لنمو اليابان كانت نسبة ضئيلة فعلا ، بل ومالت للتناقص بعد ذلك بشكل ملحوظ :

نسبة رأس المال الأجنبي في تكوين رأس المال الاجمالي باليابان خلال الفترة ١٨٧٠-١٩٢١

الفترة	النسبة %
١٨٧٠ - ١٨٩٨	٠٫٨٦ %
١٨٩٩ - ١٩١٥	١٣٫٧ %
١٩١٥ - ١٩٢١	٣٫٨ %

المصدر : المرجع السابق ذكره ، ص ٢٠٧ .

منه برأس المال الأجنبى) . ومعنى هذا أن معدلات الادخار الحدى فى هذه البلاد ، كانت تتزايد على نحو أسرع من معدلات نمو الاستهلاك الجارى . وقد أدى ذلك الى ارتفاع واضح ومستمر فى معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى ، مع تناقص سريع فى الأهمية النسبية لدور رأس المال الأجنبى فى تكوين رأس المال (*) .

(*) نشير فى هذا الصدد على سبيل المثال الى تجربة كندا ، وهى من التجارب الشهيرة التى تميزت بتعاظم اعتمادها على القروض والاستثمارات الأجنبية فى الفترة المبكرة من نموها ، حيث تناقص فيها النصيب النسبى لرأس المال الأجنبى من صافى تكوين رأس المال تناقصا واضحا مع أطراد نموها، وتعطى الارقام التالية هذه الحقيقة :

نسبة الاستثمار الاجنبى فى صافى تكوين رأس المال المحلى بكندا خلال الفترة ١٩٠١ ـ ١٩٣٠

الفترة	النسبة ٪
١٩٠١ ـ ١٩١٠	٤٨٪
١٩١١ ـ ١٩٢٠	٤٢٫٧٪
١٩٢١ ـ ١٩٣٠	١٠٫٧٪

المصدر : المرجع السابق ـ ص ٢٠٨ .

٣ ـ الثورة الصناعية (التصنيع المعتمد على السبق التكنولوجى):

لم يبدأ النمو طبقا للنموذج الرأسمالي بمجرد توافر تراكم رأس المال الابتدائي فحسب ، بل لاقتران هذا التراكم بما حدث من تحول أساسي فى فنون الانتاج ، نتيجة لحدوث الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر . فلقد فاق تأثير اكتشاف قوة البخار واختراع الآلة البخارية كل ما سبقها ، باعتبارها مصدرا للطاقة فتح المجال لاحلال الآلات محل المجهود البشرى والحيوانى وقوة اندفاع المياه والرياح ، ومن ثم فقد أدت الى التحول الجذرى فى طرق وأساليب الانتاج ، وفتح المجال بخطى سريعة لحركة الاختراعات لآلات معقدة ، يستلزم اقتنائها موارد مالية ضخمة ، بما أدى الى نشأة المشروع الصناعى . هذا المشروع بما يستخدمه من آلات حديثة تتطلب تمويلا استثماريا كبيرا ، وأعداد كبيرة من العمال ، وبما يحققه من تخصص وتقسيم للعمل ، يستطيع أن يحقق انتاجا وفيرا بانتاجية مرتفعة ، تعمل على تعظيم الارباح ، التى يعاد استثمارها لتحقيق النمو .

وهكذا فقد اعتمد النمو الغربى على التصنيع المتصف بالسبق التكنولوجى ، ذى الانتاجية المرتفعة ، والتكلفة المنخفضة ، بما أدى الى أن تقضى هذه الصناعة الآلية الحديثة تدريجيا على الصناعات والحرف التقليدية اليدوية حيثما حلت . ونظرا لانخفاض

القوة الشرائية (لانخفاض مستويات الأجور) داخل البلاد الرأسمالية حينئذ ، فلقد وجد هذا الانتاج الوفير ذو التكلفة النسبية المنخفضة المتنفس فى أن يقتحم أسواق البلاد المتخلفة ، ويقضى على ما بها من أنشطة صناعية تقليدية ، لم تقوى على مواجهة هذه المنافسة غير المتكافئة . وبذلك لم يختنق التصنيع فى مراحله الأولى من جراء ضيق الأسواق المحلية .

فما حدث من تصنيع وسبق تكنولوجى فى دول الغرب مكن هذه الدول من التمتع بمزايا هذا السبق دون منازع ، ومن اخضاع الدول المتخلفة لنوع معين من التخصص وتقسيم العمل الدولى ، يعمل على تحقيق النمو بها ، كما تشير الى ذلك النقطة التالية .

٤ ــ التخصص والتقسيم الدولى للعمل :

لقد اجتمعت كافة المقومات والعوامل المهيئة للنمو بصورة تاريخية فريدة فى نموذج النمو الرأسمالى . فلم يقتصر الأمر على ما سبق ذكره من توفر التمويل المناسب والتصنيع المتصف بالسبق التكنولوجى ، بل امتد أيضا الى توفر المناخ الدولى الأكثر من مناسب ، والذى كان فى امكان هذه الدول تشكيله بما يحقق بالدرجة الأولى مصالحها الاقتصادية . هذه المصالح الاقتصادية التى كان فى الامكان تحقيقها ، ولو على حساب استنزاف ثروا ودخول غيرها من الشعوب .

ومن هنا نجد أن حركة التصنيع قد دعمت بما فرضته ضرورات النمو الغربى من تخصص وتقسيم للعمل الدوليين ، بالسيطرة على مختلف مصادر المواد الأولية والطاقة فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والعمل على أن تركز هذه الدول على تنمية هذه المتطلبات اللازمة للنمو الغربى . وفى المقابل اعتمدت الدول المتخلفة فى الحصول على كافة احتياجاتها الصناعية على العالم الغربى . وبذلك استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة حاليا أن تؤمن احتياجاتها من المدخلات الصناعية والمواد الغذائية ، وفى نفس الوقت أن تضمن الأسواق اللازمة لتصريف فائض انتاجها الصناعى المتزايد (*)

(*) وقد أدى ذلك الى تمكين دولة مثل بريطانيا الى اهمال الزراعة وتوجيه معظم الاستثمارات الى الصناعة والنقل معتمدة على ما تمدها بها المستعمرات من مواد غذائية . أما الدول النامية فهى مضطرة بأن تسير بتنميتها الزراعية جنبا الى جنب مع التنمية الصناعية لأن انتاج المواد الغذائية الرئيسية أصبح يتركز اليوم بين أيدى الدول الرأسمالية التى زاد انتاجها الزراعى زيادة ضخمة لأسباب عدة فى مقدمتها اعتماد الزراع عندهم على مدخلات صناعية ضخمة .
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) — المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

٥ — النواحى السكانية ومدى التجانس الحضارى واللغوى ودرجة تطور النظم الاجتماعية والسياسية :

يضاف الى كل ما سبق من مقومات اقتصادية (داخلية وخارجية) مجموعة أخرى من العوامل السكانية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، التى ساعدت ودعمت النمو طبقا للنموذج الرأسمالى .

ففيما يتعلق بالعوامل السكانية ، نجد أن احجام السكان فى فترات النمو الصناعى الأولى للدول المتقدمة لم تكن تمثل ضغوطا على عمليات النمو ، كما أن معدلات النمو السكانى لم تكن مرتفعة (فلم تكن تتعدى ١٪ الا بقليل) (*) ، ويرجع ذلك الى عدم انخفاض معدلات الوفيات بعد . فلقد كانت كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات مرتفعة ، مما عمل على تحقيق معدلات نمو سكانى معتدلة ، ومن ثم لم تواجه عمليات النمو بتضخم سكانى عائق .

ولقد كانت المجتمعات الأوربية أبان فترة نموها الصناعى الأولى تتمتع بدرجة معتدلة من التجانس الحضارى واللغوى ، بما كان له من أثر على امكانية تحريك النظام الاجتماعى وتطويره . كما استفادت هذه المجتمعات من الأنظمة المجاورة التى اتصلت بها فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأقصى ، والتى كانت أكثر تقدما

(*) انظر ما ذكر سابقا ص ٢٩ .

منها فى ذلك الوقت ، فأخذت منها الكثير عن طريق الاقتباس والتعليم فى تطوير نظمها الاجتماعية والسياسية . يضاف الى ذلك ما مرت به الدول الأوربية من ثورات ثقافية وسياسية ودينية واكتشافات جغرافية كبرى ، حدثت كلها فى الفترة السابقة للنمو ما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر ، هيأت هذه الدول من النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية الى وضع يستقيم معه ما تم بعد ذلك من عمليات نمو (*) .

سلبيات نموذج النمو الرأسمالى :

كلنا نعلم الجانب المضىء من الصورة التى حققها نموذج النمو الرأسمالى . هذه الصورة التى تتمثل فى مظاهر التقدم من ارتفاع فى متوسط دخل الفرد وفى مستوى المعيشة ، وتنوع واسع عريض فى مختلف السلع الاستهلاكية والكماليات ، وارتفاع فى مستوى مختلف أنواع الخدمات المتاحة لأفراد المجتمع ، .... الخ . هذا

(*) صقر أحمد صقر (دكتور) ـ محاضرات فى التخطيط القومى الشامل ـ مذكرة داخلية رقم ٢٠٠ ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ص ١١ .

الجانب المشرق يحتل فقط جانب من الصورة الكلية التى تحققت بفعل نموذج النمو الرأسمالى ، وبجوارها يوجد الجانب المظلم الذى قد يجهله الكثيرون ، ويتعين عرضه هنا حتى تتلاشى قناعتنا بهذا النموذج ، ليس فقط لاستحالة تكراره ، ولكن أيضا باعتباره نمط غير مرغوب فيه .

١ ـ مساوىء الاحتكار :

تعتمد العديد من المحاسن التى تنسب الى نموذج النمو الرأسمالى على فرض سريان حالة المنافسة الحرة فى السوق ، ولكن هذه المنافسة الحرة لم تسود طويلا . حيث اقترن النمو بتقدم تكنولوجى ، وتوسع فى استخدام الآلات ، فحدث تمادى فى زيادة احجام المنشآت الصناعية ، لما تتمتع بها الاحجام الكبيرة للانتاج من وفورات بالمقارنة بالاحجام الصغيرة . وبالمنافسة بين مختلف احجام المنشآت ، سيطرت الاحجام الكبيرة ، واستأثرت بالأسواق . ومن ثم نجد أنه بما يسود نموذج النمو الرأسمالى من منافسة ، أدت فى حد ذاتها الى قتلها ، وظهور الاحتكار .

وبسيطرة الاحتكار على مختلف الفروع الانتاجية تتغير الصورة كلية ، ويزول ما يقترن بنموذج النمو الرأسمالى من ميزات ترجع الى توفر المنافسة . فتوجيه الموارد بين الاستخدامات المختلفة تبعا

لآليات السوق السابق ذكرها لا يتم بالصورة التى تضمن أفضـــــل استخدام ... كما أن الحافز على ادخال التحسينات والتجديدات على الانتاج ، يصبح أقل الحاجا . فا ستئثار المنتج المحتكـــر بالسوق ، يجعله مشغولا بالسعى نحو تخفيض نفقة الانتـاج .

حقا فى البداية يستخدم كل ما هو مشروع وغير مشروع للقضاء علـــى منافسيه ، ولكن بعد سيطرته على السوق ، يعمل على التحكم فى حجم الانتاج ، فينتج أقل ما يمكن من انتاج ، بأعلى ما يمكن مـــن أثمان للبيع ، لكى يحقق أقصى ما يمكن من الأرباح . فهو لا يضع فى الأساس فى اعتباره هدف توفير السلعة للمستهلك بثمن معتدل ، ويكون أقل تحمسا لادخال التحسينات ، التى تزيد من منفعـــة السلعة للمستهلك ، أو تؤدى الى خفض تكلفة انتاجها .

ولا يفوتنا أن نشير أيضا الى أن لظهور التكتلات الاحتكاريـة العديد من المساوئ الأخرى الاقتصادية ، بخلاف المســـاوئ الاجتماعية والسياسية . فتركز القوة الاقتصادية فى يد مجموعة قليلة من الأفراد ، يؤدى الى توجيههم للسياسة الاقتصادية للبلد ، بمـــا يتفق مع مصالحهم الخاصة . سواء تم ذلك نتيجة مباشرة لقراراتهـــم الاقتصادية ، أو نتيجة لنفوذهم على السلطات العامة ، ورسمهـــا لسياسات تتفق مع مصالح هذه القوى الاحتكارية .

٢ ـ حرية القـــادرين :

يرتكز النظام الرأسمالي على مبدأ حرية الفرد ، هذه الحرية التي لا تحد الا بالقـــدر الأدنى اللازم لضمان حرية الآخريـــن . فمحور هذا النظام هو الفرد وحريته وسعادته . هذا هو القـــول ولكن الواقع يؤكد أن ما حدث من حرية في مسار نموذج النمـــو الرأسمالي لم تكن الا حرية القادرين ، وهم ملاك عناصر الانتــــاج والطبقات الغنية من المستهلكين .

فالعمال في سعيهم للبحث عن فرص للعمل ، وفي تنافسهم للحصول على هذه الفرص ، وخوفهم من البطالة ، يكونوا علـــى استعداد للعمل لساعات طويلة ، بأجور في غاية من الانخفاض ، ولقد كان هذا هو الحال خاصة خلال الفترات الأولى من النمو . وبما يحصلون عليه من دخول منخفضة ، لا يكون أمامهم حرية فـــى اختيار ما يرغبون في استهلاكه ، فهم لا يستطيعون الحصول الا على ما هو ضروري ، فحرية السواد الأعظم من المستهلكين فـــى اختيار السلع والخدمات التي تتفق مع احتياجاتهم بما يحقق لهم أكبر اشباع ممكن ، حرية مقيدة بما هو متاح لهم من دخل محدود . علاوة على كونها حرية مشوهة نتيجة لتأثير وسائل الدعاية والاعلان ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أن حرية أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين في انتاج ما يحلوا لهم من سلع وخدمات ، ساعين من وراء ذلك الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، تجعلهم يتجهون الى انتاج السلع الكمالية باهظة الثمن ، التى يتوفر من ورائها قوة شرائية مرتفعة وهم فى ذلك لا يهتمون بتوفير السلع الشعبية ، التى تهم السواد الأعظم من فئات الشعب . فآلية جهاز الثمن تعمل على خدمة القادرين على دفع الثمن الأعلى ، وليس بخاف ما يترتب على ذلك من سوء توجيه لموارد المجتمع ، بما لا يتفق مع الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل . فحرية النموذج الرأسمالى حرية متحيزة للطبقات الغنية ، وهى فى نفس الوقت حرية مقيدة للطبقات الفقيرة (*).

٣ ـ تبديد الموارد :

يعتبر تبديد جانب من الموارد الاقتصادية الهامة سمة طبيعية ملازمة لنموذج النمو الرأسمالى ، ويرجع هذا فى الأساس الى نظام آليات السوق الذى يعتمد عليه هذا النموذج . فيتم هنا طبقا

(*) انظر. محمد عثمان (دكتور) ، اصول الاقتصاد ـ الطبعة ١٩٩٨ ـ ص ٧١ ، ٨٢ . وما تم الرجوع اليه مذكور فى هذا المرجع .
وارجع الى ما كتب تحت عنوان " شقاء الانسان " فى : اسماعيل صبرى (دكتور) ـ السابق ذكره ـ ص ١٥١ : ١٥٢ .

لمؤشرات السوق توزيع استخدام الموارد بين أوجه الاستخدام المختلفة ، وفى القيام بهذه الوظيفة تستبعد القرارات غير الصالحة ويبقى على القرارات السليمة . ولكن باستبعاد القرارات الخاطئة ، لا يقتصر تحمل نتيجة هذه الأخطاء على المنتج فحسب ، الذى ورط المجتمع باستخدام جزء من موارده النادرة فى مجال خاطئ ، بل يتحمل كذلك المجتمع هذه الخسارة الراجعة الى التوجيه السىء للموارد ، بضياع فرصة استخدامها فى المجالات الأصلح . ويرجع السبب فى حتمية حدوث هذا النوع من الضياع الى ما يتصف به النظام الرأسمالى من قيام المستهلك أو المستخدم باصدار حكمه على قرارات المنتجين بعد حدوث التصرف الفعلى فى الموارد . فبغياب التنسيق المسبق بين الانتاج والاستهلاك ، يحدث التبديد لبعض موارد المجتمع . فما يفترض من توازن بين الانتاج والاستهلاك لا يحدث بطريقة تلقائية ، ومن ثم فان التعرض للتقلبات الاقتصادية — من رواج الى كساد — أمر حتمى . وهنا لا يقتصر الأمر على تبديد محدود للموارد ، بل قد يتسع ويشمل معظم أنشطة الاقتصاد القومى . وليس يخاف ما يقترن بالدورات الاقتصادية من ضياع واسراف وتعطيل للموارد ، وانتشار للبطالة والبؤس لفترات ليست بالقصيرة .

ولا يقتصر تبديد الموارد على الصورة السابقة ، فلقد اعتمد فى الأساس نمط النمو الرأسمالى على امدادات غير محدودة من المواد

الأولية والطاقة بأسعار بخسة ، شجعته على تبديد هذه المــوارد الطبيعية في الانتاج والاستهلاك بشكل رهيب . " والمقصود هنــا بالتبديد هو الاستخدام غير الرشيد الذى لا تستوجبه ضــرورات الارتفاع بمستوى المعيشة " . ومن هذه الموارد ما هو غير متجدد ، أى مهدد بالنفاد ، لا في البلاد الغربية وحدها ، بل في البــلاد المنتجة على مستوى العالم كله نظرا لأن السيطرة العالمية للنظــام الرأسمالي تمكنه من الحصول على تلك الموارد من أى مكان بالثمــن الذى تفرضه على السوق العالمية . وخير مثال على ذلك البــترول المهدد بالنفاد ، فلولا الوقفة الجادة من جانب المنتجين برفــع أسعاره لما تمت أجراءات الحفاظ على الطاقة ، والتى ترتب عليها اقتصاد كبير في استخدام النفط وبدائله ، دون أن يؤدى ذلك الى انخفاض مستوى المعيشة السائد . ومن المظاهر الأخرى للتبديــد سعى منتجى السلع المعمرة الى تقصير عمرها بالاستمرار فــى تغيير أنماطها ، والتهاون في متانة وجودة بعض أجزائها ، ورفع تكلفة قطع غيارها وصيانتها ، بما يدفع الى الاستغناء عنها خــلال فترة قصيرة . كما يؤدى التطور التكنولوجى السريع في أدوات الحرب الى تقادم معظم الاسلحة بعد سنوات قليلة من انتاجها دون أن يتم استخدامها (x) . ومن الموارد التى تستخدم بمعدلات تفوق معدلات

(x) علما بأن صناعة السلاح فى الولايات المتحدة الامريكية تستهلك سنويا كنسبة مئوية من استهلاك البلاد طبقا لاحصاءات سنيـة

تجددها ، مما يهدد بنفادها ، نجد الورق الذى يستخدم بكميات هائلة فى المجتمعات الغربية فى الاعلانات والنشرات التى لا يقروءها أحد والجرائد وغيرها . ويكفى أن نذكر أن العدد الاسبوعى من جريدة " نيويورك تيمس " يصدر فى مائة وأربعون صفحة ، يستحيل قراءتها خلال أربعة وعشرون ساعة ، ويستهلك كمية من الورق تمثل اللب المستخرج من بضع مئات من الهكتارات من الغابات ، لا يمكن تعويضها الا خلال فترة لا تقل عن خمس عشر سنة لاعادة بناء مثل تلك المساحة من الأشجار (*) .

ويرتبط كذلك بنموذج النمو الرأسمالى سيطرة الاعلان وضخامة ما ينفق على هذا المجال . فطبقا لأحد الاحصاءات القديمة نسبيا والمتعلقة بسنة ١٩٦٠ ، نجد أن ما أنفق على الاعلان فى تلك

== ١٩٧٠ ما يقدر بحوالى ٤٨ر٤٪ من البترول ، ٧٥٪ من الحديد ٨ر٨٪ من الرصاص ، ١١٪ من الزنك ، ١٣ر٧٪ من النجاس ، ١٤٪ من البوكسيت . ولا يدخل فى ذلك ما يستخدم فى انتاج الصناعات التى تخدم الصناعات الحربية .
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق ص ١٤٥ .

(*) وهناك الأمثلة الأخرى العديدة عن التبديد الشديد للموارد ، والتلوث والتخريب للبيئة الطبيعية التى يعيش عليها الانسان . المرجع السابق ص ١٤٤ : ١٤٨ .

السنة فى دول مثل بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا بلغ ١٢٧٥ ، ١١٠٠ ، ٣٨٠ مليون دولار على الترتيب . وقد تجاوز ما أنفقته الولايات المتحدة فى نفس العام مبلغ ٥٠ مليار فرنك سويسرى ، أى ما يزيد عن الدخل القومى لبلد مثل سويسرا فى ذلك العام . وبحساب ما يتحمله الفرد من الولايات المتحدة من نفقات الدعاية والاعلان ، نجد أنه يصل الى حوالى ١٥٠ دولار سنويا ، وهو يزيد عن متوسط دخل الفرد فى كثير من البلاد النامية فى ذلك الوقت(*). هذا مع العلم بأنه باستثناء الوظيفة الاعلامية للاعلان (التى تتعلق بتعريف المستهلك بمزايا وخصائص مختلف السلع والخدمات) فانه فى الغالب ما يؤدى الى تلقين المستهلك لعادات استهلاكية غير رشيدة ، تفقده السيطرة السوية على دخله ، مما يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع .

من هنا ليس بخاف علينا ما يمكن أن تمثله كافة صور هذا التبديد والضياع للموارد من تكلفة اجتماعية باهظة ، خاصة اذا ما أضفنا اليها ما صاحب نمط النمو الرأسمالى من حروب بين دول الغرب بعضها وبعض (الحربين العالميتين) وحروب بينها وبين

(*) على لطفى (دكتور) ــ التخطيط الاقتصادى ــ مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

الدول الأخرى ، وحروب شجعت قيامها دول الغرب بين الدول المتخلفة ، وذلك لأن الحروب لصيقة بنمط النمو الرأسمالى . فهى ضرورية الوصول الى مصادر الخامات والسيطرة على الأسواق ، وهى كذلك ضرورية لتدمير فائض الانتاج لتجنب الكساد ، وهى أيضا لازمة لانعاش الطلب على صناعة السلاح المربحة . ويكفى فى ذلك أن نذكر أن الانفاق على التسليح فى العالم تجاوز فى سنة ١٩٧٠ مبلغ ٢٤٤ ألف مليون دولار ، أى ما يعادل نصف الناتج القومى لاجمالى الدول المتخلفة (بدون الصين وفيتنام وكوريا الديمقراطية) . والمعروف أن انتاج السلاح يؤدى الى الجوع والخراب وليس الى البناء ورفع مستوى المعيشة (*) .

وليس بخاف كذلك أن السبب فى كل هذا هو المحرك الأساسى لنموذج النمو الرأسمالى ، هذا المحرك الذى يتمثل فى " دافع الربح " . هذا الدافع الذى ينظر فقط الى التكلفة النقدية المباشرة والعائد النقدى المباشر الذى يعود على صاحب القرار . فلا يدخل هنا فى الحسبان التكلفة أو العائد بالنسبة للمجتمع . حيث تستبعد الآثار غير المباشرة للمشروعات أو القرارات ، سواء

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٠ : ١٥١ .

كانت آثارا إيجابية أو آثارا سلبية على المجتمع أو الغير . وطالما أن المحرك الأساسي هو دافع الربح من وجهة النظر الفردية ، فقد لا يتفق ذلك مع الدوافع الاخلاقية أو الاجتماعية .

٤ ـ جيوب الفقـــر :

من البديهي أن نتوقع من أي نمط للنمو نقل مجتمعاتـــه الى درجات عالية من الرفاهية أن يكون قد قضى على ظاهرة الفقـــر في هذه المجتمعات . ولكن الغريب أن نتبين أن نموذج النمـــو الرأسمالي قد أبقى على هذه الظاهرة ، فمن سماته أن تظل هـــذه الظاهرة قائمة . ويخفي متوسط دخل الفرد المرتفع جدا في هـــذه المجتمعات هذه الحقيقة ، لأنه لا يكشف مدى التفاوت في الدخـــول بين طبقات المجتمع . فباستثناء السويد وسويسرا (قليلة عـــدد السكان والبعيدة عن الحروب منذ عشرات السنين) نجد في كـــل البلاد الرأسمالية المتقدمة جماهير تعاني الفقر النسبي (أي بالقياس الى مستوى المعيشة السائد ومستوى الأسعار الذي يحدد الدخـــل الحقيقي) بل وأيضا الفقر المطلق ، حيث لا يفي الدخل بمتطلبات الحياة الضرورية . فلقد ضمت الولايات المتحدة الامريكية (أغنى دول العالم) في أواخر الستينات ثلاثين مليون فقير ، ومثلت البطالة بها في سنة ١٩٧٥ نسبة ٨٪ من قوة العمل . ولا تزال أغنى بـــلدان

العالم وأكبرها تضم أحياء كاملة من البيوت المتداعية أو تحيط بهـا مدن الصفيح (*).

استحالة تكرار النموذج :

من استعراضنا السابق لمقومات النمو الرأسمالى ، ومعرفتنا الأسبق لمظاهر وأسباب ما تعانيه البلاد المتخلفة من حالة التخلف ، نستطيع أن ندرك استحالة تكرار نموذج النمو الرأسمالى فى عالم اليوم على أراضى البلاد المتخلفة . وبمعرفتنا لسلبيات النمو الرأسمالى يصبح الأمر غير مقتصر على الاستحالة ، بل يكون كذلك غير مرغوب فيه . وعلينا أن نجمع هنا مبررات الاستحالة وعدم الرغبة .

١ ـ عجز التكوين الرأسمالى :

علمنا أن بداية النمو الرأسمالى قد تأرخت بتوفر عاملين هامين فى نفس الوقت ، هما توفر تراكم ابتدائى هائل من رأس المال ، وحدوث الثورة الصناعية ، بما اتسمت به من تقدم تكنولوجى كبير . فبالنسبة للعامل الأول وهو تراكم رأس المال الابتدائى ،

(*) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

نجد أنه كان حصيلة تراكمات تمت خلال ثلاثة قرون من التجارة والسلب والنهب للموارد الطبيعية والذهب والفضة والموارد البشرية (الرق) لكل من دول أفريقيا وآسيا والعالم الجديد بأمريكا اللاتينية ، بالاضافة الى تراكم رأس المال المالى والتجارى . وهذه الموارد رغم ضخامتها فلقد دعمت بمصادر تمويل أخرى متجددة استمرت ولازمت عمليات نمو النموذج الرأسمالى ، تمثلت فى استغلال الطبقة العاملة ، واستغلال واستنزاف موارد البلاد المتخلفة فمن أين يكون للبلاد المتخلفة بموارد تمويلية مثيلة لذلك فى عالم اليوم . حتى بالنسبة لتكرار استغلال الطبقة العاملة ، باطالة ساعات العمل الى أقصى حد ، وخفض مستويات الأجور الى مستويات الكفاف ، أصبح كذلك لا يتسم مع ظروف العصر ، وتيسر وسائل الاتصال والاحتكاك بالدول المتقدمة ، وما تعانيه أصلا شعوب الدول المتخلفة من انخفاض فى مستويات المعيشة ، نتيجة لطول معاناتها من استغلال الدول المتقدمة .

وبالنسبة لما هو متاح للدول المتخلفة من ظروف ملازمة للتمويل من الخارج ، يختلف كلية عن ظروف التمويل من الخارج التى شهدتها بعض الدول المتقدمة فى بعض مراحلها من النمو . فلقد كانت تتمتع هذه الدول المتقدمة (حاليا) بالاستقلال الاقتصادى ، ولم يتركز فيها التمويل فى فروع معينة بالذات ، وما حققته من عوائد

نتيجة للتمويل الأجنبي كان يتعدى تكلفة هذا التمويل ، كانت تتمتع به من بنية أساسية متكاملة ، ومن ثم فقد تناقصت تدريجيا حاجتها من التمويل الخارجي مع الاستمرار قدما في عمليات النمو . أما بالنسبة للدول المتخلفة فبما يوجد بها حاليا من هياكل انتاجية مشوهة تفتقد التكامل الداخلي ، وتتكامل في بعض قطاعاتها أساسا مع العالم الخارجي ، فلقد فقدت استقلالها الاقتصادي ، وأصبحت تحمل أسباب ديمومة التبعية الاقتصادية للخارج . هذه التبعية جعلت قضية الاعتماد في التمويل على الخارج عملية دائمة ومتزايدة ، دون أن يترتب عليها آثار تنموية حقيقية ، نتيجة لكون محصلة التمويل الخارجي لم تعد تتمثل في شكل تدفق صافي من الخارج الى الداخل ، بل العكس فلقد تحول التدفق وأصبح من الداخل الى الخارج ، كثمن تدفعه الدول المتخلفة نتيجة هذه التبعية الظالمة .

٢ ــ التبعية التكنولوجية :

وبالنسبة للعامل الثاني ، الذي اشترك مع توفر تراكم رأس المال الابتدائي الكبير في بداية تحريك النمو طبقا للنموذج الرأسمالي وهو " التصنيع المعتمد على السبق التكنولوجي " ، والذي أدى الى تحقيق انتاج وفير ، بانتاجية مرتفعة ، وتكلفة منخفضة ، ففتح أسواق

العالم كله دون منافسة متكافئة فى تحقيق مزيد من النمو . نجد أن هذا العامل الهام غير متواجد بالنسبة للدول النامية ، بل أكثر من ذلك فان الأمر بالنسبة لهذه الدول معكوس . فلقد أصبحت متأخرة وليست سباقة فى التصنيع ، وغدت تابعة وليست مستقلة فى التكنولوجى . فهى تبدأ التنمية من وضع تخلف تكنولوجى ، وعليها أن تناضل فى مواجهة من هم فى أعلى مراتب التكنولوجى بل ان السبق التكنولوجى لغيرها يلعب دورا هاما فى استمرار الاستغلال الواقع عليها .

وقد يقال ان الدول المتخلفة تتمتع اليوم بميزة امكانية الاستفادة بما هو متاح من اكتشافات واختراعات علمية دون حاجة الى نفقات جديدة أو وقت لانجاز هذه المخترعات . فهى فى وضع التمتع بثمار البحث العلمى والتقدم التكنولوجى دون حاجة الى تحمل ما مرت به الدول المتقدمة من مجهودات ووقت للوصول الى هذه الانجازات . ولكن نرد على ذلك بما سبق ذكره من عدم ملاءمة التقنيات المستوردة لظروف واحتياجات الدول المتخلفة ، وما يترتب على ذلك من زيادة فى التبعية الاقتصادية للخارج ، علاوة على المقابل المرتفع الذى تدفعه الدول المتخلفة للحصول على هذه التقنيات (*) . يضاف الى ذلك أثر التقليد والمحاكاة الضار على

(*) ارجع الى ص ٦٠ : ٦٢ .

الدول المتخلفة ، فما اخترعه الغرب من سلع استهلاكية معمرة ، أصبح مطلوبا فى الدول المتخلفة نتيجة لتأثير عامل المحاكاة ، الذى أصبح من الصعب تجنبه فى عالم زادت فيه وسائل المواصلات والاتصال بين الدول ، مما أدى الى انتشار عادات استهلاكية وترفيه فى البلاد المتخلفة ، عملت على خفض معدلات ما كان يمكن أن يتحقق من مدخرات محلية فى هذه البلاد ، مما يؤثر سلبيا على عمليات تنميتها .

٢ ـ الظروف الخارجية غير المواتية :

أوضحنا أن نموذج النمو الرأسمالى قد تدعم بسيطرة الدول الرأسمالية على مصادر المواد الأولية والطاقة فى مختلف قارات العالم ، وضمان تصريف فائض انتاجها المتنامى فى أسواق الدول المتخلفة التى خضعت لسيطرتها . فلقد صاغت هذه الدول التخصص وتقسيم العمل الدوليين بما يساند نموها ، وقد أدى هذا فى نفس الوقت الى تخلف غيرها من الدول ، بتشوه هياكل انتاجها الداخلية .

هذا الوضع نقارنه بحال الدول المتخلفة اليوم ، التى تناضل من أجل الحصول على أسعار مناسبة لتصدير مواردها . فهل نتوقع منها وهى على هذا الحال أن يكون فى امكانها بسط سيطرتها على

موارد غيرها . وهل نتوقع أن يكون من السهل عليها اختراق السيطرة المفروضة من الشركات متعددة الجنسية للوصول الى أسواق خارجية لمنتجاتها الصناعية ؟

الحقيقة المرة أن البلدان المتخلفة لا تزال واقعة تحت الاستغلال والسيطرة من الخارج ، وليس العكس لكى تحاكى نموذج النمو الرأسمالى .

٤ ـ الضغط السكانى والتخلف الاجتماعى والسياسى :

أوضحنا الظروف السكانية والاجتماعية والسياسية المناسبة التى كانت تحياها الدول الغربية ابان نموها الصناعى الحديث ، والتى كان لها دور طيب فى عدم اعاقة ما مرت به هذه الدول من عمليات نمو .

هذه الظروف لا نجدها فى عالم الدول المتخلفة اليوم ، وقد سبق أن أوضحنا ما تعانيه من ضغط سكانى (*) . هذا بالاضافة الى أنها لا تزال تشهد الثورات والتقلبات الاجتماعية والسياسية والثقافية فى نفس الوقت الذى تحاول فيه بداية أو الاستمرار فى عمليات التنمية .

(*) ارجع الى ص ٢٨ : ٤٠ .

ومن النادر أن نجد دولة نامية ليس بينها وبين ما يجاورها من دول خلافات ومشاكل تتعلق بالحدود السياسية بينهم . واذا حاولنا التعرف على أسباب ذلك ، نجد أنها خلقت فى الغالب بفعل المستعمر ، الذى وضع بذور كل ذلك قبل خروجه من هذه البلاد ، حتى تظل متخلفة وتابعة له ، ويستفيد هو من بيعه السلاح لكافة الاطراف المتنازعة . ويؤدى هذا الى استمرار تبديد مواردها الطبيعية والبشرية ، ويظل هو المستفيد من استنزاف هذه الموارد الغالية ، دون تحقق تنمية فى هذه البلاد ، ودون البحث عن المصدر الحقيقى لمتاعبها ، وتشتت مجهوداتها (عملا بالمبدأ الاستعمارى "فرق تسد") .

٥ - سلبيات النموذج :

هذا بخصوص استحالة التكرار لنموذج النمو الرأسمالى ، فلا يمكن أن نترك تنمية البلاد المتخلفة لظروف التطور التلقائى ، بحجة ترك الأمور لقوى النمو الطبيعية ، التى أخذت مسارها فى عالم الدول الرأسمالية المتقدمة ، والتى كان من نتيجتها ما نشهده اليوم فيها من تقدم وازدهار :

يضاف الى كل ما سبق ما أوضحناه من سلبيات النموذج الذى يجعله غير مرغوب فيه ، ولا يمكن تعميمه على مستوى الدول المتخلفة .

فمنتهى البساطة لا تكفى الموارد التى تعرفها البشرية لتكرار ما يقترن بهذا النموذج من تبديد وضياع فى الموارد . فلقد استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة الاستمرار فى نموها رغم ما اقترن به نمط هذا النمو من اسراف وتبديد ، وذلك لانه كان فى استطاعتها تعويض ذلك عن طريق استنزاف ثروات وموارد البلاد المتخلفة . وما يحياه اليوم الفرد فى بعض المجتمعات الغربية المتقدمة من حياة الاستهلاك الوفير ، لا يمكن تعميمه على مستوى العالم فى أى وقت فى المستقبل ، فالموارد المتاحة للبشرية لا تكفى لذلك ، وأن ما يتاح للمستهلك الأمريكى ، ليس ثمرة عمل المجتمع الامريكى وحده ، وانما هو كذلك ثمرة استغلال شعوب أخرى ، وهو استهلاك ينطوى على قدر كبير من التبديد (*) . ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا ونضع فى حساباتنا كهدف أن تصل فى يوم ما كدولة متخلفة الى المستوى الاستهلاكى المرتفع الذى وصلت اليه اليوم العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة . فهذه المستويات لا يمكن أن تعمم ، ولا يمكن أن تصل اليها بعض الدول الا على حساب استغلال دولا أخرى .

(*) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

الفصل الثاني

حصاد الفكر التنموي التقليدي (X)

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية انتشرت رياح التحرر من نير الاستعمار ، وحصلت الكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي تباعا الواحدة بعد الأخرى ، وآلت مقاليد الحكم لحكومات وطنية ، استرعاها ما وصلت اليه بلادها من تخلف وفقر وانخفاض كبير في مستويات المعيشة . وحركت قادتها أمانيهم الوطنية في الوصول ببلادهم الى ما سبقتهم اليه الدول المتقدمة من نمو وارتفاع في مستويات المعيشة والاستهلاك . فاتجهوا الى التنمية الاقتصادية كطريق للخلاص من التخلف .

وسارت مسيرة التنمية تأخذ مجراها في هذه البلاد على أمل الانتقال المزعوم من التخلف الى التقدم . وها نحن قرب نهاية عقد الثمانينات — أي بعد ما يتعدى ثلاثين أو أربعين عاما من التنمية — نجد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٧ يفيد " لا تزال بلدان نامية كثيرة تئن تحت عبء ديون باهظة وعاجزة عن استعادة قوتها الدافعة للنمو . وفي بعض الحالات أصبحت مستويات المعيشة فيها أدنى مما كانت عليه منذ

(X) اعتمدنا في هذا الفصل على [illegible] عبد العزيز [illegible] مرجع سابق ، ص ص ٢٤٩ - ٢٦٤ .

عقد مضى " بل ان بعضها أصبح أسوأ حالا مما كانت عليه عند بداية عمليات التنمية . والغريب أن يشير تقرير البنك الدولى الى الحقيقة المرة التى تفيد بأن مفاتيح النمو ليست داخل هذه الدول ، بل خارجها ، ومحكومة بنمو الدول الصناعية المتقدمة . فيقرر التقرير " ان نموا أكثر قوة فى البلدان الصناعية أمر ضرورى لاستحثاث نمو الصادرات والناتج فى العالم النامى ، ومن ثم تخفيض مشكلات خدمة الدين والاقلال من الفقر ..."(x). فالمطلوب صادرات أكثر لمواجهة أعباء خدمة الدين ، الذى يتدفق من الدول النامية الفقيرة الى الدول الغنية المتقدمة .

فتشير الحقائق بفشل ما تم من انجازات تنموية فى مختلف البلاد النامية . ولا يستثنى من هذا الفشل ما تم من تنمية فى " الدول النامية مرتفعة الدخل" ، وهى ما تلقب أحيانا " ببلدان الطبقة الوسطى " ، باعتبارها فى مرحلة وسيطة بين الدول المتقدمة والأخرى التى تمثل معظم مجموعة البلاد المتخلفة ، ويطلق على نمط تنميتها " النموذج البرازيلى " .

ونجد من وراء هذا الفشل ما سبق أن تعرفنا عليه من فكر تنموى ممثل فى نظريات التنمية التى صدرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قرب نهاية عقد الستينات . هذه النظريات

(x) البنك الدولى ــ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، ص ٣

التي ركزت على أهمية رفع معدلات نمو الدخل القومي ، وتخصيص التركيز على الاستثمارات ، والأولوية المطلقة للتنمية الصناعية سواء بإتباع سياسة إحلال الواردات أو التركيز على الصادرات (*) . وليس بخاف أن هذه التوجهات كانت في ذاتها توجهات تعوق النمو الرأسمالي الذي اعتمد على ظروف تاريخية فريدة .

(*) " لم يكن هناك تقليد تشجيعي لنمط التغيير الاجتماعي بل فقد فرض مثل هذا النمط ، سواء في النظرية أو الممارسة ، وهو يحدد بطريقة جامدة ميكانيكيات وآليات رأس المال والتكنولوجيا من المركز (بالمواضع الرأسمالية المتقدمة صناعيا) الى الاطراف (البلاد المتخلفة) . وكانت هذه الاستراتيجية الانمائية التابعة ، التي تعززها المكونات الرئيسية الثلاثة للمعونة أو التعاون (الاقتصادي والتقني والعسكري) ـ الذي كان هناك بالنسبة له تصور لعدد من المؤسسات الثنائية ومتعددة الاطراف ذات الغرض الخاص والتي أصبحت جزءا من النظام العالمي (مثل البنك الدولي ، والوكالة الامريكية للتنمية ... الخ) ـ تشكل قيام واستمرار نظام موجه نحو الاستخلاص المنتظم للفائض من الاطراف الى المركز " .

أزينك أوتيزا وآخرين ـ الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٥ ـ ص ص ١١ ، ١٢ .

وللتعرف على ما آل اليه هذا الفكر التنموى التقليدى من تنمية فاسدة ، نعرض أولا بصفة عامة فى هذا الفصل الخصائص الرئيسية لتجارب التنمية ، وما ترتب على هذه التجارب من حصاد . ثم نتناول ثانيا بصفة خاصة فى الفصل التالى (الثالث) نموذج التنمية البرازيلى .

الخصائص العامة لتجارب التنمية :

١ ـ التركيز على أهمية تراكم رأس المال :

باعتبار أن جوهر مشكلة التخلف يتمثل فى عجز الموارد التمويلية المحلية ، وبالتالى فانه لمواجهة هذه القضية لا بد من رفع معدلات تراكم رؤوس الأموال . فاحتلت قضية التمويل الدور الرئيسى من اهتمام المسئولين عن التنمية فى مختلف البلاد النامية. فبقدر ما يتوفر من امكانيات تمويلية ـ تتمثل فى دفعة أو عدة دفعات قوية ـ تزيد معدلات الاستثمار ، وترتفع مستويات الانتاج ، وتتصاعد معدلات نمو الناتج القومى ، المعيار الرئيسى المستخدم لقياس ما تحققه التنمية من انجاز .

وبالتركيز على أهمية الاستثمار تضاءل نطاق خطط التنمية وانحصر وتعلق فقط بخطط الاستثمار ، تنصب على انشاء مجموعة من المشروعات . وفى خضم الاهتمام الأولى بالاستثمار وتصاعد أو هبوط معدله ، لم يحظى بنفس الاهتمام ما يتكون منه الاستثمار من الناحية الفعلية ، ولا مدى انتاجية هذا الاستثمار . فقد حدثت فى حالات عديدة المزيد من الاستثمارات فى مجالات انتاجية معينة ، تعانى أصلا من وجود عطل فى جانب كبير من طاقاتها . وفى نفس الوقت أغفلت مجالات أخرى يمكن أن تحقق زيادة فى الناتج ، دون حاجة الى أى انفاق استثمارى . وقد أغفلت عموما وسائل رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، وأهملت طرق تحسين الادارة والعمليات التنظيمية والعوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية . وتعلق التقصير أيضا بتنمية الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة .

فلقد توجه الاهتمام الاكبر نحو تضخيم دور الاستثمار فى التنمية ، وهو بدون شك دور كبير وهام ، ولكنه اقترن للأسف باهمال

دور العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى (*) .

٢ ـ الاعتماد فى التمويل على الخارج :

بتضخيم الأهمية المعطاة للاستثمار ، وتواضع مستوى الادخار المحلى ، ثم الالتجاء الى التمويل الأجنبى ، وخاصة على شكل قروض، وأفرطت العديد من الدول فى اعتمادها على هذه القروض ، فلم تكن مكملة للمدخرات المحلية ، بل كانت الأساس فى عملية التمويل ، بحيث كان يصعب أحيانا توفير المكون المحلى من الاستثمار ، على حين تترك بعض التسهيلات التمويلية الأجنبية عاطلة دون التمتع بها .

ولقد شجع على هذا التوجه سيطرة الفكر التنموى السائد ، الذى كان يصف الدول المتخلفة بضعف المدخرات المحلية ، وعدم كفايتها لتغطية الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة اللازم توجيهها الى التنمية ، وأنه لا مفر للتنمية دون الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال من الخارج . وقد ساهم كذلك فى الافراط فى الاقتراض من الخارج سهولة الحصول على هذه القروض ، مما ترتب عليه تراخى

(*) رمزى زكى (دكتور) ـ فكر الأزمة ـ سبق ذكره ، ص ١١٠ : ١١١ .

مجهودات تعبئة المدخرات المحلية ، وتفضيل التمتع بالاستهلاك الحاضر دون تقييد (*) ، ودون تبصر بما يفرضه التوسع فى الاقتراض من الخارج من أعباء كبيرة فى الأجل الطويل .

٢ ــ أولوية التصنيع :

وباعتبار أن التخصص وتقسيم العمل الدوليين قد جعلا الدول المتخلفة منتجة لبعض المواد الأولية الصناعية أو الزراعية ، وما يصاحب هذا من ضغوط سكانية ، وتدنى فى معدلات التبادل الدولى فى غير صالح هذه البلاد المتخلفة ، اتبع التصنيع كوسيلة للتنمية اللازمة للحاق دول العالم المتقدم الصناعى ، ولتحديث ما تستخدمه من وسائل انتاج

(*) والواقع أن مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص حجم الفائض الاقتصادى بها ، وانما تعود الى تبديد هذا الفائض فى أوجه متعددة من الضياعات التى تربض فى مختلف جوانب الاقتصاد القومى فى هذه البلاد . فالقضية ليست ندرة المدخرات ، بقدر التعرف على الأسباب التى تقف وراء قلة المدخرات ، واتخاذ الخطوات نحو التصرف مع هذه الأسباب . فمشكلة الادخار ليست مسألة مالية بحتة ، كما ذهب الى ذلك الفكر التنموى التقليدى ، وانما هى مشكلة اجتماعية ، تنظيمية .. رمزى زكى (دكتور) ــ المرجع السابق ــ ص ١١٢ : ١١٣ .

طبقا لآخر ما وصل اليه التطبيق العلمى من تكنولوجيا حديثة متقدمة • هذا التصنيع طبقا للتكنولوجيا الحديثة يعمل على رفع الانتاجية ، وبالتالى معدلات نمو الناتج القومى ، المعيار الرئيسى المستخدم لقياس انجاز التنمية •

وقد وجدت معظم الدول المتخلفة (باستثناء دول الطبقة الوسطى) أن الوسيلة الممكنة السهلة للتنمية الصناعية لا يمكن أن تكون الا بالتصنيع فى المجالات التى تعمل على " الاحلال محل الواردات" فانه من المتيسر أن يتم تصنيع السلع التى يمكن أن يستوعبها السوق المحلى ، مع حمايتها من منافسة السلع الأجنبية المثيلة بالوسائل الجمركية وغيرها • أما التصنيع من أجل تصدير الجانب الأكبر من الانتاج للخارج فأمر لا تقوى عليه هذه البلاد فى أولى مراحل تصنيعها الحديث ، نظرا لنقص قوتها التنافسية ، وما يوجد من قيود خارجية لا تستطيع اختراقها •

وهكذا فقد تشكل نمط التصنيع من أجل احلال الواردات ، واتجه الى إنتاج السلع التى يتوفر لها طلب محلى ، فتحيز فى الأساس نحو انتاج السلع التى يتطلبها أصحاب الدخول المرتفعة ، ويتمثل العديد منها فى السلع الاستهلاكية المعمرة • علما بأن انتاج هذه السلع يتناسب مع مراحل من التقدم أعلى بكثير مما يمثله الواقع الاقتصادى والاجتماعى لظروف الدول المتخلفة • فانتاج هذه

السلع يتطلب توفر قاعدة انتاجية عريضة من العديد من المستلزمات الانتاجية الوسيطة ، التى لا توجد أصلا فى الدول المتخلفة ، ومن ثم استلزم الأمر استيرادها من الخارج . هذا بالاضافة الى التكنولوجيا المستوردة وقطع الغيار ، وأحيانا بعض المهارات الفنية . توجدت صناعات جديدة لا ترتبط بالأنشطة المحلية بعلاقات تكاملية (سواء للأمام أو الخلف) ، أدت من ناحية الى احلال الواردات لبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، ومن ناحية أخرى الى زيادة الاعتماد على الخارج فيما تتطلبه هذه الصناعات من مستلزمات بصفة مستمرة من الخارج .

وفى موجة الاهتمام بالصناعة أغفلت تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فلم تعطى من العناية ما يلزم لها أن تأخذه من اهتمام بالقدر الذى يسمح بالتكامل الداخلى لعمليات التنمية .

٤ ـ أولوية النمو على العدالة الاجتماعية :

اتساقا مع الفكر التنموى التقليدى ، اتسمت تجارب التنمية بالتركيز على تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة . فبتحقيق هذه المعدلات المرتفعة سوف تحل مشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، ويعم الخير على مختلف طبقات وفئات المجتمع . فلقد أثبتت تجربة النمو الرأسمالى أن " الرخاء يتساقط " من

أعلى كالمطر الخفيف حتى يروى تدريجيا أرض الفقر فى قاع المجتمع • فتقل حدة التفاوت بارتفاع دخول أدنى الطبقات • بفضل ما تقدمه الدولة لها من خدمات عينية واسعة النطاق بدون مقابل • ممولة من حصيلة الضرائب التصاعدية • وما يدفعه أصحاب الأعمال لصناديق التأمينات الاجتماعية .(*) فنمو الاقتصاد هو وحده الذى يوفر الموارد لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية • فلا داعى منذ البداية تبديد الموارد بالتوسع فى الانفاق على الخدمات الاجتماعية • ولا يجب أن ينفق على هذه الخدمات الا فى حدود الضرورات التى تفرضها احتياجات التنمية •

ولقد عورضت دعوى اعادة توزيع الدخل القومى على نحو أكثر عدلا • يخفف من آلام الأغلبية الفقيرة من الشعب • بحجة أنه عمل مدمر مهما تكن دوافعه الانسانية • ومبرر ذلك أن الادخار من أجل الاستثمار هو مفتاح التنمية • وأنه لا يتحقق ذلك الا بوجود الطبقات الغنية القادرة على الادخار • أما دخول الفقراء فهى تذهب حتما الى الاستهلاك • وبدون ادخار لا يكون هناك استثمار ولا نمو

(*) ويسمى هذا التساقط Trickling Down فى الأدب الاقتصادى الغربى تشبيها بقطرات القهوة التى تملأ الفنجان نتيجة لمرور البخار على البن المطحون •
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ــ المرجع السابق ــ ص ٤٤ •

وتتوقف التنمية ، ولما كان عدد السكان فى تزايد مستمر وبمعدلات عالية ، فان النتيجة سوف تكون تدهور مستوى المعيشة . وبذلك ينتهى اجراء عدالة توزيع الدخل الذى أريد به رفع مستوى معيشة الفقراء الى اصابتهم بمزيد من الفقر (*) .

وهكذا كان خط سير معظم الدول النامية ، يرجع أولوية النمو على حساب العدالة الاجتماعية .

حصاد تجارب التنمية :

١ - تعثر هدف النمو :

حققت الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ معدل نمو فى الناتج القومى الاجمالى يزيد قليلا عن ٥٪ ، وكان التعليق على ذلك هو أن هذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة فى مراحل نموها الأولى . ومن ثم فقد كان يعتقد - بمفهوم نظرية مراحل النمو - بأنه ما دامت الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة ، فانها ستصل بعد بضع عشرات السنين الى مستوى الدول المتقدمة .

(*) المرجع السابق - ص ٤٤ .

ولكن هذا الرقم الاجمالى لمعدل نمو الناتج القومى الشامل لكافة الدول النامية مضلل بطبيعته ، لأنه يخفى أثر الارتفاع الضخم فى الناتج القومى لعدد محدود من الدول المنتجة لمادة أولية اكتشفت حديثا (مثل البلدان التى اكتشف فيها البترول خلال الفترة محل الدراسة) ، أو ارتفع سعرها بشكل ملموس ، وفى الطرف الآخر يختفى حقيقة " البلدان الأقل نموا " حيث لم يصل معدل النمو فيها الى ١٪ ، والتى يتجاوز عددها الأربعين دولة ، تضم عدة مئات من الملايين (*).

ولقد تعثرت أكثر فأكثر عمليات التنمية خلال عقد السبعينات ، بما اشتمل عليه من العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية وما صاحبه من ركود اقتصادى وتضخم فى الأسعار . ومع تفاقم مشكلة المديونية وزيادة حدتها فى النصف الأول من الثمانينات ، تعثرت كل تجارب التنمية حتى تلك التى كانت تتسم بالتفوق فى معدلات النمو .

٢ ــ هياكل انتاجية فاسدة :

ترتب على كل من التركيز الأولى على الاستثمار (باعتباره العنصر الحاكم فى عملية التنمية) ، واعطاء الأولوية فى التنمية

(*) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

-

للتصنيع ، مع الأخذ بسياسة احلال الواردات ، انشاء هياكل انتاجية مرتبطة بالخارج أكثر من ارتباطها بالداخل .

فباستثناء بعض الصناعات الوسيطة والأخرى الاستهلاكية التى أنشأتها بعض الدول ، نجد أن سياسة احلال الواردات بانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة قد استبعدت بعض هذه السلع من قائمة الواردات ، ولكن أحلت محلها قائمة طويلة من الواردات من الآلات وقطع الغيار والمستلزمات الوسيطة التى تزيد الكميات المستوردة منها باستمرار ، فلم يترتب على هذا النوع من التصنيع خفض درجة الاعتماد على الخارج ، بل أدى الى تقوية وتشعب هذا الارتباط ، دون تحقيق انتاج يهم الطبقات العريضة من المجتمع ، ودون أن يترتب على هذا الانتاج آثارا تكاملية خلفية أو أمامية هامة مع بقية قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومى . فتأثيره على خلق فرص انتاجية سابقة أو لاحقة محدود ، كما أن اسهامه على خلق فرص جديدة للعمل ليس بكبير بالمقارنة بما تستوعبه هذه الأنشطة من استثمارات ضخمة ، لعظم الكثافة الرأسمالية لما تستخدمه من معدات حديثة ، ومن ثم فان اسهام هذه الأنشطة فى توسيع السوق المحلى كان محدود .

هذا النمط من التوجه نحو الصناعة لم يهمل انتاج العديد من السلع الاستهلاكية الصناعية التى تهم الطبقات المحدودة الدخل

فحسب ، ولكنه بهذا التوجه نحو الصناعة أغفل القدر المناسب من تنمية بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، فتعلق الاهمال بقطاع الزراعة والقطاعات الخدمية التى تعمل على رفع مستوى الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة . فارتفعت أسعار المواد الغذائية ، وزاد الضغط نحو استيرادها من الخارج من صعوبات موازنة موازين المدفوعات ، وتأثرت مستويات المعيشة بهذا الخلل فى هيكل الانتاج .

٢ ــ زيادة التفاوت فى الدخول :

ثبت خطأ السعى وراء تعظيم معدلات نمو الناتج القومى كهدف للتنمية وكوسيلة فى نفس الوقت لرفع مستوى المعيشة ، وذلك لما أوضحناه من فساد هيكل انتاج معدلات النمو ، وتعلقه بنمط انتاجى لا يقدم السلع والخدمات الأساسية التى تحتاجها القطاعات العريضة من السكان ، هذا من ناحية العرض . أما من ناحية الطلب فنجد كذلك أن تركز التنمية على قطاع معين بذاته ، دون انتشارها على مختلف أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومى ، قد خلق بشكل مواز تركزا فى التوزيع على القلة التى ارتبطت دخولها بالقطاع محل الاهتمام فى التنمية . فتمتعت هذه القلة بخير التنمية ، وانعكس ذلك على استهلاكها وأنماطه ، التى تتحيز فى نفس الوقت نحو طلب السلع الاستهلاكية المعمرة سواء من الداخل (محل التنمية) أو من الخارج باستيرادها .

وفى نفس الوقت تأثرت مستويات معيشة القطاعات العريضة من السكان بالانخفاض ، وذلك لعدم توجه الاهتمام فى التنمية لاحتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية ، فتعرض عرضها للقصور ، وكذلك ما يمكن أن يتولد مقابله من دخول توزع على الجبهة العريضة من السكان . فاذا ما أخذنا كذلك فى الاعتبار معدلات النمو السكانى المرتفعة ، وزيادة الدخول فى القطاع محل التنمية ، وما ترتب على ذلك من طلب متزايد على السلع والخدمات الأساسية وخاصة السلع الغذائية ، نجد أن تصاعد أسعارها قد ساهم أكثر فأكثر فى انخفاض مستويات المعيشة .

٤ ـ تزايد الاعتماد على الغير :

ترتب على هيكل التنمية للقطاعات الانتاجية الفاسد زيادة وليس تقليل الاعتماد على الغير . فلقد ترتب على نمط التصنيع من أجل احلال الواردات السابق ذكره استمرار الواردات الرأسمالية والوسيطة . كما أدى تراجع النمو فى القطاع الزراعى الى زيادة الحاجة نحو الواردات الاستهلاكية ، لمواجهة ضغط الزيادة فى السكان ، وانتقالهم من الريف الى الحضر ، وارتفاع الدخول فى القطاع محل التنمية .

يضاف الى كل ذلك أعباء خدمة الديون الخارجية التى اعتمدت عليها بصفة أساسية عمليات التنمية ، بما أدى الى تصاعد ما تخصصه هذه الدول من حصيلة صادراتها من أجل مواجهة هذه الأعباء ، وما يضاف اليها من عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بما أثر على ضعف قدرة هذه الدول على الاستيراد ، والاستمرار فى نفس الوقت فى عمليات التنمية . من هنا لم يكن من المبالغة القول " ان بعض الدول النامية أصبحت أكثر ارتباطا باقتصاد الدول الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال ومحاولتها تنمية اقتصادها ، مما كانت عليه فى ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة والمجتمع التقليدى الراكد (*) " .

(*) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

الفصل الثالث

النموذج البرازيلي في التنمية

يمثل ما تناولناه في الفصل السابق الوضع الغالب الذي ساد الكثير من تجارب التنمية في بلاد العالم الثالث ، ويستثنى من ذلك الوضع عدداً محدوداً من الدول ، يعتبرها البعض أنها نجحت فيما حققته من تنمية ، وذلك لمحافظتها على تحقيق مستويات مرتفعة من النمو لعدة سنوات متتالية . ويرجع هذا النمو أساساً الى ما شهدته صناعاتها التحويلية من نمو بالتعاون مع رأس المال الأجنبي وتأكيد دور الرأسمالية المحلية . ويطلق أحيانا على هذه الدول وصف " بلدان الطبقة الوسطى " أي التي تقع ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، حيث يبلغ متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في هذه الدول ، بأسعار سنة ١٩٨٥ ، مستويات مرتفعة تصل الى ١٤٣٠ دولار في شيلي ، ١٦٤٠ دولار في البرازيل ، ٢٠٨٠ دولار في المكسيك ، ٢١٢٠ دولار في الأرجنتين (*) . وتعمى بعض المصادر

(*) والأكثر من ذلك نجده في جمهورية كوريا (٢١٥٠ دولار) ، وهونج كونج (٦٢٣٠ دولار) وسنغافورة (٧٤٢٠ دولار) بالاضافة الى تايوان . وان كان من الأفضل استبعاد هذه الدول الأربع الأخيرة من التحليل الخاص بالنموذج البرازيلي ، وذلك لبعض التمايز الذي يوجد بكل منها عن النموذج البرازيلي ، مـ

= = =

الاحصائية على تمييز هذه الدول وتطلق عليها مسمى " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، لما امتازت به من نمو سنوى فى الصادرات الصناعية تعدى نسبة ٢٠٪ خلال فترة العشر سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ (*) .

وأهم ما يميز هذه الدول من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ، امتلاكها لموارد طبيعية واسعة ، وأيد عاملة ماهرة ، وعدد معقول من رجال الأعمال ، ودرجة معتدلة من التقدم العلمى والثقافى ، وكثافة سكانية مناسبة بالنسبة للموارد الطبيعية المتوفرة . وهذه كلها ظروف مواتية لعمليات التنمية .

يجعلها تختلف عنه، وسوف نتناول احداها فى الفصل التالى .
المصدر الاحصائى : البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ـ ص ٢٢٠ : ٢٢١ .

(*) ويطلق هذا المسمى على : الارجنتين ، البرازيل ، هونج كونج ، جمهورية كوريا ، وسنغافورة . فصادرات كل منها الصناعية تعدت ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ ، ونمت صادراتها الصناعية بمعدل سنوى يزيد عن ٢٠٪ خلال العشر سنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ . ويهمنا هنا فى هذه المجموعة كلا من الارجنتين والبرازيل. أنظر دراسة حسين عبد العزيز المتعلقة بتنمية هذه الدول خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ : الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية ـ سلسلة رسائل البنك الصناعى ـ بنك الكويت الصناعى ـ العدد ١٤ أغسطس ١٩٨٤ الكويت .

وقد بدأت دول أمريكا اللاتينية فى السير فى عمليات التنمية طبقاً " للنموذج البرازيلى " منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن ، وقد تصدى لتقييم تجربتها مجموعة من الاقتصاديين وخبراء التنمية من أبناء أمريكا اللاتينية نفسها ، وننقل هنا هذا التقييم من خلال بيان كل من الخصائص المميزة لهذا النموذج ، وما ترتب على هذا النموذج من نتائج (*).

خصائص النموذج البرازيلى :

١ ــ أولوية التصنيع :

أعطيت أولوية مطلقة للصناعة ، باعتبارها القاطرة التى تجذب وراءها ــ تلقائياً بعد فترة قصيرة ــ الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد القومى . هذه الأولوية لا تتنافى مع تطور بعض المرافق الأساسية اللازمة للتنمية الصناعية ، وقيام بعض الزراعات الرأسمالية الكبيرة لضرورات التصدير أو التصنيع .

(*) تم الرجوع فى هذا الجزء الى ما كتب عن النموذج فى :
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق ــ ص ١٦٢ : ١٨٤.
عبد الرحمن زكى ابراهيم (دكتور) المرجع السابق ــ ص ١٨٥ : ٢٢٨.

٢ ـ الانتاج من أجل التصدير :

يقوم التصنيع على استراتيجية الانتاج من أجل التصدير ، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والأيدى العاملة الرخيصة ، بقصد توفير موارد النقد الأجنبى ، للاستغناء تدريجيا عن المساعدات الأجنبية والقروض .

وقد اتجه التصنيع نحو الصناعة التحويلية ، واختص بمجالات معينة منها . أولى هذه المجالات تصنيع المواد الأولية المتاحة محليا ، بدلا من تصديرها بحالتها الأولى ، والغالب هنا هو الاقتصار على بعض مراحل التصنيع التى تنتهى بانتاج سلعة وسيطة تصدر للخارج . ومثال ذلك تنقية المعادن أو تركيزها ، تكرير البترول أو حتى الصناعات البتروكيماوية وغزل ونسج القطن ... الخ . وعلى الطرف الآخر نجد صناعات "التجميع" أو الاستكمال ، التى تقوم على استيراد مواد نصف مصنعة أو أجزاء وتركيبها محليا واستكمال تصنيعها بحيث تتحول الى سلع استهلاكية معمرة للتصدير ولتلبية طلب الطبقات الغنية والوسطى . ويجرى فى بعض الأحيان تصنيع بعض أجزاء سلعة معينة محليا ثم تصدر الى حيث يتم انتاج السلعة كاملا بالخارج . والواضح انه فى جميع هذه الأنواع من الصناعات ، يقتصر دور الصناعة المحلية على لعب جزءا تكميليا لصناعة كبيرة فى الخارج ، ولا تشكل هذه الصناعات فى الداخل هيكلا صناعيا متكاملا ،

ومن ثم فقد أطلق بعض الاقتصاديين على هذا النمط من التصنيع اسم "التصنيع الهامشي" .

ويضاف عادة الى الصناعات السابقة بعض الصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء ثقيلة الوزن (وبالتالي غالية التكلفة من حيث النقل فيبرر انشاؤها) مثل الأسمنت وحديد التسليح .

واخيرا لا يمكن أن تخلو الصورة من صناعة الحديد والصلب التي جرى العرف على اعتبارها رمزا للتصنيع الثقيل ، الذى هو بدوره أساس التصنيع المستقل . ولكن العبرة بالدور الذى تلعبه هذه الصناعة فعلا كمحرك لتصنيع أشمل ، وكذلك بطريقة تخصيص الموارد بين الصناعات الانتاجية فى مجموعها من ناحية ، والصناعات الاستهلاكية من ناحية أخرى .

٣ ـ الاعتماد على رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص المحلى :

تعتمد استراتيجية التصنيع على رأس المال الأجنبى وذلك لعجز الموارد المحلية عن القيام بعبء التصنيع لوحدها . وتعتمد هذه الاستراتيجية كذلك على تشجيع القطاع الخاص المحلى ، عن طريق تمكينه من زيادة أرباحه وتحقيق تراكم رأسمالى يمكنه من المشاركة مع رأس المال الأجنبى ، أو القيام بالمشروعات متوسطة الحجم ، التى تغذى

بانتاجها الصناعات الكبيرة التابعة للشركات متعددة الجنسية ، أو التي تتولى عمليات التحويل النهائي والتسويق لمنتجات تلك الصناعات .

والمهم هنا في نموذج التنمية أن تشجيع رأس المال الوطني ليس بهدف منافسة رأس المال الأجنبي أو الاحلال محله ، بل للتعاون معه وخدمته ، بحيث تلتقي المصالح معا ولا تتعارض ، ويكون ثراء القطاع الخاص المحلي مرتبطا بنشاط رأس المال الأجنبي ، بحيث مهما بلغ حجم هذا الثراء ، لا يفكر القطاع المحلي في الاحلال محل رأس المال الأجنبي . وبالمثل فان التواجد الأجنبي لا يخشى من اشـــراك رأس المال المحلي معه في رأس مال الشركات المشتركة ، وقد يترك له النصيب الأكبر من رأس المال ، لأن ملكية رأس المال لا تخفف من قبضة الشركة الأم بالخارج ولا تقلل من أرباحها ، وذلك لتبعية الشركة المحلية لها في استيراد التكنولوجي والمعدات والسلع الوسيطة وقطع الغيار ، وفـــي مساعدتها على تصدير منتجاتها . بل وأكثر من ذلك فقد تفتح الشركـــات متعددة الجنسية الفرصة أمام كبار الرأسماليين المحليين ليصبحوا شركـــاء أقزاما في نشاط الشركة الأم أو بعض فروعها بالخارج . وهكذا تندرج مصالح الفئة مالكة رأس المال المحلية مع مصالح رأس المال الأجنبـــي وتنفصل عن الاقتصاد القومي ، وتدور في فلك الشركات متعددة الجنسية .

ولا يتنافى نموذج التنمية هذا مع وجود قطاع عام ، ولكن هـــذا القطاع يكون في خدمة رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص المحلـــي .

فيتولى القيام بالمشروعات التى يحجم عن القيام بها رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص المحلى . وتتولى الدولة تنفيذ المرافق الأساسية من موارد الخزانة العامة والقروض .

واعتماد هذا النموذج على رأس المال الأجنبى لم يغنيه عن الالتجاء الى الاستعانة بالقروض الأجنبية بشكل متزايد ، فلقد ارتفعت اجمالى القروض الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل لمجموعة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية (وتمثل دول النموذج البرازيلى النسبة الهامة منها) من ٣٢٠ مليار دولار فى ١٩٧١ الى ٢٦٦ مليار دولار فى سنة ١٩٨٢ .

٤ ـ الاعتماد الكامل على التكنولوجيا المستوردة :

طالما أن هدف استراتيجية التصنيع هو التصدير للأسواق المتقدمة ، لا بد أن تكون منتجات الصناعة المحلية قادرة على المنافسة فى تلك الأسواق . ومن ثم لا بد من نقل نفس التكنولوجيا المستخدمة فى الدول المتقدمة ، وما تمثله من معدات ، وما تستلزمه من سلع وسيطة ، وقطع غيار ، وأحيانا بعض الكفاءات الفنية من الخارج الى الداخل . وما تجريه الاحتكارات العالمية من تعديلات سنوية على مختلف السلع المعمرة (السيارات وغيرها) من " موديل " الى آخر

لترويج بيع منتجاتها ، تظل الدولة النامية معتمدة على الدوام على الشركة متعددة الجنسية فى الحصول على آخر طراز تصل اليه • ومن ثم أصبح مفتاح التكنولوجيا بيد الشركة الأجنبية ، وما يرتبط به من معدات وقطع غيار وسلع وسيطة ، وبالتالى لم يقتصر دورها على تقديم رأس المال ، بل هذا الدور أصبح فى تناقص ، فاسهامها بتدفق جديد لرأس المال يميل باستمرار الى الانخفاض • فهى تعيد استثمار جزء من أرباحها المحلية ، أو تبيع جزءا من أسهم الشركات المحلية التابعة لها باستخدام المدخرات المحلية • وهكذا بعد بعض سنوات أصبح اجمالى الأرباح المحولة من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة سنويا يزيد كثيرا عن الاستثمارات الامريكية الجديدة فى تلك البلدان • فالهيمنة الفعلية أصبحت تستند أساسا الى توريد التكنولوجيا والمعدات والخبرة التنظيمية والادارية ، مهما تعددت صور التعامل معها ، سواء كان بقيامها ببناء مصنع كامل لحساب القطاع العام ، أو الترخيص بانتاج منتجاتها محليا مقابل رسم معلوم وشروط محددة ، أو باشتراكها فى مشروعات مشتركة ••• الخ •

٥ ـ طرح قضية العدالة الاجتماعية جانبا (*)

يعتمد النموذج هنا على طبقة كبار أصحاب رأس المال وكبار

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ، ص ١٦٩ : ١٧٠

ملاك الأراضى ، علاوة على رأس المال الأجنبى) فى تدبير الموارد المالية الضخ اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية الكبيرة المرتفعة الكثافة الرأسمالية ، ن ثم فان دعم هذه الطبقة وزيادة دخلها أمر مرغوب فيه من أجل لتنمية .

كما أن الحديث عن العدالة الاجتماعية عند المستوى الضعيف للدخل القوم لا يعنى الا توزيع الفقر . فالعدالة الاجتماعية هنا تضر بالاقتصاد القومى ، وتسىء الى الفقراء أنفسهم ، فهى تعنى عجز المجتمع عن الادخار ومن ثم الاستثمار ، بما يترتب عليه من ركود الناتج القومى الاجمالى ، وعدم مجابهته للتزايد المستمر فى عدد السكان ، مما يعمل على تدهور مستوى المعيشة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يعتمد هذا النمط من التصنيع للسلع الاستهلاكية المعمرة — فى تصريف انتاجه للسوق الداخلى — على الطبقات ذات الدخول المرتفعة . ومن ثم فان وجود هذه الطبقات يعمل على تدعيم مركز الصناعة المحلية ، بما يساعدها على مجابهة المنافسة الخارجية . وبدعم الصناعة المحلية ونجاح نمط التنمية سوف يتساقط الخير المحقق على شكل رذاذ على بقية أفراد المجتمع حتى يعمهم بالتدريج وبعد عدة سنوات . فأصحاب الدخول المرتفعة يحتاجون الى خدمات عدد لا بأس به من الأفراد ، وازدهار بعض الصناعات يخلق بذاته أنشطة كثيرة تخدم الصناعة والمشتغلين بها . والدولة تحصل من

المشروعات الانتاجية الجديدة وما تحققه من أرباح ، ومن أصحاب الدخول المرتفعة على ضرائب توجهها للخدمات الاجتماعية التى يستفيد منها الفقراء . وهكذا عن طريق أثر التساقط Trickling down effect يعم الخير على الجميع .

نتائج النموذج البرازيلى :

حقق النموذج البرازيلى نتائج باهرة باستخدام المؤشر الكمى الذى يعبر عن مستوى الانجاز التنموى (طبقا لمختلف نظريات التنمية التقليدية) فلقد زاد متوسط دخل الفرد فى البرازيل فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ بمعدل ٦ر٥٪ فى السنة رغم زيادة عدد السكان بمعدل يبلغ ٢ر٣٪ سنويا . والمعروف أن عدد سكان البرازيل يزيد عن المائة مليون ، وهى دولة ليست مصدرة للبترول (*)، مما يدل على ضخامة هذا الانجاز الكبير . كما أن مجموعة " الدول النامية المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية " ومن ضمنها البرازيل كانت أكثر قوة من غيرها من الدول خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ التى شهدت الارتفاع الأول الهام فى أسعار النفط ، فلقد حققت خلال هذه الفترة معدل نمو سنوى فى الناتج

(*) المرجع السابق _ ص ١٧١ .

المحلى الاجمالي الحقيقى (بالأسعار الثابتة) بلغ ١٠٪ بالمقارنة بما حققته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال نفس الفترة من معدل ٢ر٦٪ ، وما حققته الدول النامية الأكثر تأخرا من معدل ٢ر١٪ ، وكذلك الدول النامية الأخرى المستوردة للنفط من معدل ٢ر٦٪ . وكذلك فقد ظلت الأفضل فى معدل نمو ناتجها المحلى الحقيقى خلال الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨٠ (التى شهدت الارتفاع الثانى الهام فى أسعار النفط) والتى انخفض فيه معدله الى ٢ر٦٪ ، وكان فى المتقدمة الرأسمالية ٣ر٢٪ ، والنامية الأكثر تأخرا ٢ر٩٪ ، والنامية الأخرى ٣ر٥٪ (*) .

هذا الانجاز الضخم طبقا لمفهوم الفكر التنموى التقليدى لا ينم مع ذلك عن تنمية حقيقية تمتلك خلال مدى زمنى معين مقومات النمو الذاتى ، وارتفاع مستوى المعيشة ، كما تشير اليه النقاط التالية (**) .

١ ــ تزايد التبعية للخارج :

ترتب على هذه الاستراتيجية زيادة التبعية للخارج ، وتعدد مظاهرها ، فلم تقتصر على التبعية المالية بل امتدت وشملت التبعية

(*) المرجع السابق ــ ص ٣٣ : ٥٣ .
(**) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ــ المرجع السابق ، ص ١٧١ : ١٨٤ .

الاقتصادية بما تعنيه من اندماج كامل مع الرأسمالية العالمية ، والتبعية التكنولوجية والتجارية وكذلك الحضارية .

فمن اجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي صيغت القوانين التى تمنحه العديد من الامتيازات المرهقة (*) ، وذلك أملا فيما يتحقق نتيجة دخوله من تنمية . فقد كان الاعتقاد السائد أن دور رأس المال الأجنبى سوف يتضاءل بعد خمس عشر أو عشرين عاما ، حين تؤدى التنمية الى تحقيق مدخرات محلية عالية وموارد من العملات الأجنبية ، تغنى عن الالتجاء المستمر للاقتراض من الخارج ، وتسمح احتمالا بشراء أسهم الشركات الأجنبية المعاملة محليا . ولكن هذه النتيجة لم تتحقق أبدا ، فأكبر البلدان التى أخذت بهذه الاستراتيجية وأغناها — وهى البرازيل — زاد بها رأس المال الأجنبى العام من ٨٦٦ مليون دولار فى سنة ١٩٧٠ الى ٧٩١٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٢ أى

(*) فيما حدث من تقدم علمى وتكنولوجى أصبحت ظروف توجه رأس المال الأجنبى الى الدول النامية أصعب مما سبق خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فلقد ارتفعت انتاجية العامل الغربى ، بما جعلها تفوق فى معظم الأحيان انتاجية العامل فى البلاد النامية ، رغم التفاوت الشديد فى الأجر بينهما . كما أن الأسواق التى تنتج من أجلها سلع الاستهلاك الحديثة هى فى الأساس أسواق البلاد الغنية . ومن ثم يؤدى مدخل التنمية الذى يعتمد منذ البداية على الاستثمار الأجنبى الى وضع البلد النامى فى مركز الضعيف ازاء المستثمر الأجنبى .

بنسبة ٨١٤٪(*) . هذا بالاضافة الى تصاعد القروض الأجنبية وأعباء خدمتها ، بحيث أصبحت تلتهم فى سنة ١٩٨٢ حوالى ٢٤٪ من متحصلات الصادرات المنظورة وغير المنظورة (فى الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية) من بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ١٣٪ فى ١٩٧٣ ، وبذلك أصبحت المصدر الهام فى تصاعد عجز ميزان مدفوعات هذه الدول . ومع تفاقم مشكلة خدمة قروض هذه الدول ، اضطرت الى الالتجاء أكثر فأكثر الى القروض المصرفية قصيرة الأجل ، مما أدى الى تصاعد متاعبها خلال بداية عقد الثمانينات . وقد ترتب على ذلك خفض الاستثمارات وتناقص معدلات النمو وتوقف بعض هذه الدول عن سداد التزاماتها الخارجية من القروض ، وأشهر مثالين لذلك البرازيل والمكسيك (**) .

هذا وقد ترتب على التبعية المالية الوقوع فى تبعية اقتصادية أشمل ، باندماج القطاع الذى ينشئه رأس المال الأجنبى أو يحركه فى الرأسمالية العالمية ، وانفصامه ازاء بقية الاقتصاد القومى ، وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسية المصدر الأساسى للتمويل ، والتى تسيطر تماما على حركة الاستثمار وعلى البنوك الكبرى وامكانيات الاقتراض

(*) عبد الرحمن زكى (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠١ .
(**) المرجع السابق ـ ص ٥٣ : ٦٧ .

من السوق العالمية ، والتى لها قولها فيما تمنحه الحكومات الغربية لهذه الدولة أو تلك من قروض . ولكل من هذه الشركات استراتيجيتها العالمية ، التى تراعيها عند انشاء فروعها فى الدول النامية ، بحيث تكون هذه الفروع أداة لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك بغض النظر عن أولويات التنمية القومية فى البلاد النامية .

ويرتبط بالاستثمار الأجنبى نوع آخر وهام من التبعية ، وهو التبعية التكنولوجية وقد سبق الحديث عن مظاهره ومخاطره . وتمتد التبعية كذلك الى المستوى التجارى ، فيتم التصدير تحت مظلة الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على الأسواق الخارجية فيكون نصيب الدول النامية التصدير بأسعار أقل (*).

(*) حققت مجموعة " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة بغيرها من فئات ومجموعات الدول المتقدمة والنامية) طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، الا أن زيادة نشاطها التصديرى من حيث الكم كان على حساب التضحية بالارتفاع فى أسعاره ، ومن ثم نجد أنها كانت من أكثر الدول تدهورا فى معدلات التبادل الدولى ، والتى وصلت الى ٦٨ فى ١٩٨٠ (باعتبار أن سنة ١٩٧٤ الأساس = ١٠٠) ... وذلك لم يكن حال دول السوق الحر المتقدمة التى تمتلك زمام السيطرة على أسعار العديد من السلع الداخلة فى التجارة العالمية .

٢ ـ ازدواجية الاقتصاد :

أدت هذه الاستراتيجية الى انقسام الاقتصاد القومى الى قطاعين متميزين بشكل حاد ، قطاع حديث قوامه صناعات التصدير وما يتصل بها من صناعات استخراجية وأعمال تجارية ومالية وخدمات تتمركز فى الغالب فى عدد محدود من التجمعات الحضارية ،وتجذب من حولها عدد كبير من العاملين المهاجرين من الريف ، يسكنون مدن الصفيح . ويعمل وجود هذا القطاع على تدهور الصناعات الصغيرة والحرفية التى لا تلقى عناية تذكر من الدولة . وقطاع آخر تقليدى يضم بقية الاقتصاد القومى ، وفى الأساس الزراعة ، ويعيش فى حالة تخلف واضحة .

هذه الازدواجية هى تعميق وامتداد للهيكل المشوه المزدوج الذى ورثته هذه الدول من قبل بدايتها بعمليات التنمية ، وقد سبق الحديث عن خصائصه وما يترتب عليه من أضرار وعدم تكامل داخلى .

٣ ـ ازدياد التفاوت فى الدخول (*)

لم يترتب على هذه الاستراتيجية تساقط رذاذ الخير على الجميع ، ولم يقل التفاوت فى الدخول ، بل الثابت أن هذا التفاوت

(*) اسماعيل صبرى (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٧٧ : ١٨١ .

قد ازدادت حدته . فحركة التنمية (أو ديناميكيتها) تدفع نحو مزيد من التدهور ، بما جعل أغلبية السكان تعيش فى مستوى من الفقر بالغ القسوة . ولا تقوم الدولة بالدور الذى تولته فى الدول المتقدمة منذ أكثر من نصف قرن فى تحصيل الضرائب التصاعدية ، واستخدام حصيلتها فى توفير الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل ، وضمان حد أدنى للأجور . ومن المعروف الآن أن التهرب سمة مميزة فى النظم الضريبية لكل البلدان النامية ، حيث يعتمد التهرب على النفوذ السياسى لأصحاب أعلى الدخول ، وما يسود الأجهزة الضريبية من رشوة .

وتبدو صورة زيادة التفاوت فى الدخول فى المكسيك بأن كان نصيب الخمس الأعلى من أصحاب الدخول فى أوائل الخمسينات عشرة أمثال نصيب الخمس الأدنى . وبعد أكثر من خمسة عشر عاما من نمو اقتصادى دار معدله حول ٧٪ ، أصبحت تلك النسبة ١٦ : ١ فى سنة ١٩٦٩ . ويتمثل توزيع الدخل القومى فى منتصف عقد السبعينات فى المكسيك على النحو التالى : يحصل ٥٪ هم أصحاب أعلى الدخول على ٢٨,٨٪ من الدخل القومى ، وبالتوسع فى نسبة أعلى الدخول نجد أن ٢٠٪ من أصحاب أعلى الدخول يحصلون على ٦٤٪ من الدخل القومى . وفى المقابل نجد أن نصيب الخمسين فى المائة الذين يقعون فى المراتب الدنيا من سلم الدخول لا يتعدى

٥ر١٠٪ من الدخل القومى . وبعبارة أخرى يعيش حوالى نصف السكان على حوالى عشر الدخل القومى فى حين يستأثر ٥٪ هم قمة المجتمع بأكثر من ربع الدخل القومى . وهكذا نجد أن حوالى خمس السكان يقعون تحت مقياس الفقر المطلق الذى يطبقه البنك الدولى فى دراساته .

ولا يقل الوضع بالبرازيل بشاعة عن المكسيك ، حيث يحصل الخمس الأعلى من أصحاب الدخول على ٥ر٦١٪ من الدخل القومى فى حين يحصل الخمسين الأدنى على ١٠٪ فقط . ويقع حوالى خمس السكان تحت مستوى الفقر المطلق (٧٥ دولار فى السنة) . ولا يقتصر الأمر على ضآلة الدخل النقدى لغالبية السكان ، بل يزيد من حدته قصور الخدمات الاجتماعية التى تقدم لهم وبصفة خاصة فى مجال التعليم والصحة .

هذا التفاوت الشديد فى توزيع الدخول نجده أكثر وضوحا عما هو عليه الحال فى بلد أشد فقرا عن المكسيك والبرازيل مثل سرى لانكا ، الذى لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ١١٠ دولارا فى السنة (حوالى خمس متوسط الدخل فى البرازيل) فى نفس الفترة محل الدراسة . فتوزيع الدخل القومى المحدود يتم هنا على أساس أقرب الى تقليل التفاوت فى الدخول . فالخمس الأعلى لا يتجاوز

نصيبهم ٤٦٪ من الدخل القومى ، فى حين أن نصيب الخمسين الأدنى يصل الى ١٧٪ .

ويرجع ازدياد التفاوت فى الدخول الى ذات نموذج التنمية البرازيلى الذى يعمل على تنمية ظاهرة الازدواجية الاقتصادية التى ذكرت فى النقطة السابقة . هذه الازدواجية تعمل على تركيز الغنى فى القطاع الحديث ، الذى يتوطن فى عدد محدود من المراكز الصناعية والمدن ، وفى نفس الوقت نشر الفقر على القطاع التقليدى ، الذى يعم معظم مناطق الاقتصاد القومى (*) .

ويفاقم من أوضاع الأغلبية الفقيرة أن هذه الاستراتيجية تولد فى المجتمع اتجاها تضخميا ظاهرا ، يؤكده المنزع الاستهلاكى للطبقات الغنية ، ويزيد من وطأته ارتباط السوق المحلية الكامل بالأسواق العالمية ، مما ينقل اليها باستمرار موجات التضخم العالمى

(*) فعلى سبيل المثال ، كان أغنى ٦٪ من أهل المكسيك موزعين على النسب الاتية : ٣٧٪ فى قطاع الخدمات (البنوك والتأمين والسياحة ... الخ) ، ٢٣٪ فى الصناعة والتعدين ، ١٩٪ فى الزراعة ، ١٩٪ فى النقل والتجارة ، ٢٪ فى التشييد . فى حين كان نصف السكان الذين يعانون الفقر موزعين على النحو التالى : ٦٣٪ فى الزراعة ، ١٤٪ فى الخدمات (الخدمات الشخصية وما فى حكمها فى المكاتب والفنادق ... الخ) ، ٩٪ فى الصناعة والتعدين ، ٨٪ فى النقل والتجارة ، ٦٪ فى التشييد . المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

مزيدة بمعدلات الربح المحلية المرتفعة .

وعموما نجد أن التفاوت الصارخ فى الدخول قد يمثل فى العصر الحالى عنصر استفزاز اجتماعى ، بما قد يخلق صراعات اجتماعية ، تؤثر على نظم الحكم القائمة كما هو حادث فى شيلى وغيرها .

٤ ـ تباطوء معدل النمو (*)

يحد النمو الاقتصادى فى اطار هذه الاستراتيجية حدين لا يمكن تجاوزهما . الأول ، القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية ، وهذه محكومة بما تسمح به الشركات متعددة الجنسية من نصيب للشركات التابعة لها فى البلدان النامية ، وهو بصفة عامة نصيب متواضع فى العادة . فالسوق الذى يتوجه اليه الانتاج هو سوق الدول المتقدمة ، وقلة من أغنياء البلدان النامية ، وما أقلهم . وهم يفضلون فى الغالب المنتجات المنتجة فى الدول المتقدمة . والحد الثانى ، هو ضيق السوق المحلية ، الذى لا يستوعب الا قدرا محدودا من الانتاج . وهكذا يبدو اعتماد معدل النمو المحلى على نمو الطلب الخارجى ، وتأثره بما يحدث من كساد

(*) المرجع السابق ، ص ١٨١ : ١٨٣ .

فى نمو الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما هو حادث حاليا منذ بداية عقد الثمانينات .

كما أن النمو الاقتصادى طبقا لهذه الاستراتيجية محكوم عليه بالتعثر وعدم القدرة على الانطلاق الذاتى ، وذلك لأنه يمثل تنمية غير شاملة لكل قطاعات الاقتصاد القومى ، وغير متعلقة بالمجتمع بأسره فتخلف بعض القطاعات لا بد أن يعطل فى المدى الطويل نمو القطاعات الأخرى . فتنمية الصناعة الموجهة نحو التصدير لا يمكن أن يستمر مع اهمال الزراعة ، التى يتعين عليها أن تمد القطاع الصناعى بالمواد الأولية والسلع الغذائية والسوق لتصريف الانتاج الصناعى . ومن ثم لا تتمثل التنمية هنا فى النوع الذى يغذى نفسه بنفسه .

والواقع أن نمط التنمية هنا يعمق من التخلف فى مفهومه العلمى . فهو يزيد من تشوه هيكل الاقتصاد القومى ويزيد من حدة الازدواجية ، والتبعية للخارج ، وتفاقم مشكلة المديونية ، وزيادة التفاوت فى الدخول ، وتفاقم الصراع الاجتماعى ، وهو ما نشهده حاليا بوضوح فى كل من البرازيل ، الارجنتين ، شيلى ، والمكسيك ، ومن ثم فانه ليس من الغريب أن يطلق على هذا النموذج من التنمية عبارة " تنمية التخلف Development of Underdevelopment ".

الفصل الرابع
نموذج التنمية فى تايوان

استطاعت أربع دول شرق آسيوية حديثة التصنيع ، وهى تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج ، أن تحقق خلال الأربع عقود الأخيرة (التالية للحرب العالمية الثانية) نجاحا اقتصاديا باهرا فى انجازها التنموى . فلقد اجتاز كلا منها عقبات التخلف ، وانطلق على طريق النمو الاقتصادى السريع ، مقتحم أسواق الدول الصناعية المتقدمة بالعديد من المنتجات الصناعية بما يجعل من الأهمية بمكان دراسة نماذج التنمية التى اتبعتها هذه الدول للتعرف على ما اذا كان فى الامكان نقل وتعميم الخبرات التنموية لهذه الدول الى غيرها من الدول النامية التى تعانى من فشل ما اتبعته من تجارب تنموية .

ويرجع الاعتقاد بامكانية نقل هذه الخبرات الى ما يظنه البعض من أن نجاحها يرجع فى الأساس الى ما اتبعته من انفتاح تام على العالم الخارجى ، وما انتهجته من سياسات حرة انحصر فيها دور الدولة الى أقل الحدود . ومن ثم فان السير على نفس هذه السياسات يؤدى الى تحقيق انجازات ناجحة ، خاصة وأن ما حققته تلك الدول من نجاح قد حدث على الرغم من محدودية ما يتوفر فيها من موارد طبيعية وأسواق داخلية .

ومن هنا جاءت مناداة البعض ـ بالاستشهاد بتلك الخبرات ـ بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي ، وانتهاج سياسات اقتصادية متحررة مع اختصار دور الدولة في الحياة الاقتصادية الى أقل الحدود .

فهل هذا حقا صحيح ؟ للاجابة على هذا التساؤل يجب أن نتحقق من حقيقة التجربة التنموية لتلك الدول الأربع ، التي يلقبها البعض بالنمور الآسيوية الأربعة ، للتعرف على خصائص تنميتها ، حتى يمكن ادراك العوامل التي أدت الى نجاحها ، وما اذا كان في الامكان تكرارها في بقية البلاد النامية ، وما يمكن استخلاصه من دروس من تلك التجارب الناجحة ، يمكن أن تشكل مبادئ عامة يقتدى بها في وضع سياسات التنمية .

وهنا نجد أن تجربة التنمية الاقتصادية في هذه الدول الأربع تشترك معا في العديد من الاعتبارات . فكل من هذه الدول قد بدأ مسيرة التنمية الاقتصادية في الخمسينات أو الستينات من مستوى أعلى بكثير من غيره من البلاد النامية التي سعت الى تحقيق التنمية في نفس الفترة . فلقد كان للموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول الأربع دور هام في وقوعها من قبل تحت الاحتلال الأجنبي لفترات طويلة . ولكن من حسن حظ هذه الدول ـ على عكس حال البلاد النامية الأخرى التي

وقعت تحت الاحتلال - ان قضت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لمن استعمرها الى دفع عجلة النمو الاقتصادى فيها ، بتطوير البنية الأساسية والارتقاء بالنشاط الزراعى ورفع درجة انتاجيته ، وتطوير القوى البشرية ... الخ . ويبدو هذا بوضوح من سلوك المستعمر اليابانى فى كل من تايوان وكوريا ، وبدرجة أقل فى حالة المستعمر البريطانى فى كل من هونج كونج وسنغافورة .

ثم لعب الموقع الجغرافى الاستراتيجى مرة أخرى من بعد الحرب العالمية الثانية دورا ايجابيا فى صالح تنمية هذه الدول لما دار بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى من صراع ساخن حينا وبارد حينا . فقد صمم الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف المد الشيوعى فى آسيا بعد انتقاله من الاتحاد السوفيتى الى الصين الشعبية وكوريا الشمالية ودول شرق أوربا . ومن ثم جاءت وقفته الجادة بجانب تنمية الدول الأربع المعنية ، بزرع التطور الرأسمالى فيها ، حتى تكون مثالا حيا للمقارنة ووقف المد الشيوعى الى دول نامية أخرى . فأغدق الغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول بمختلف أنواع المساعدات الضخمة بلا مقابل (تمثلت فى مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية واشتراك فعلى فى رسم وتنفيذ السياسات) ، وشجع على الأخذ بسياسات ونظم ادارة اقتصادية تتعارض مع

ما نادت به الدول الغربية من حرية وديمقراطية ، كما يأتى تفصيلا فيما بعد .

وتشترك تجارب التنمية فى الدول الأربع المعنية كذلك فى أنها قد تمت (باستثناء كوريا) فى دول صغيرة الحجم من حيث المساحة وعدد السكان ، وبالتالى قلة الموارد الطبيعية ، وصغر حجم السوق الداخلى بما لا يعضد قيام صناعات ذات أهمية ومن هنا كان الاعتماد على الخارج فى تلبية سواء الاحتياجات اللازمة للاستهلاك أو للانتاج يستلزم أن يقابل الاستيراد بقدرة متزايدة على التصدير . فاشتركت التجارب الأربع فى حتمية التصنيع الموجه للتصدير ، سواء فى بداية مسيرة التنمية كما كان الحال فى هونج كونج وسنغافورة نظرا لضآلة مساحة كل منها بما لا يسمح بوجود سوق داخلى يعتد به (نموذج الدولة المدينة) ، أو بعد فترة قصيرة من بداية مسيرة التنمية كما حدث فى تايوان وكوريا الجنوبية عندما استنفدت سياسة احلال الواردات أغراضها واصطدمت بعقبة محدودية السوق المحلى ونقص النقد الأجنبى اللازم للاستيراد .

هذا وان كانت تتعدد النواحى التى تشترك فيها تجارب تنمية الدول الأربع محل الاهتمام الا أن الحاجة الى التعرف على قدر أكبر من التفاصيل قد يجعلنا نركز فقط فيما يلى على المسيرة/

التنموية لاحدى هذه الدول الأربع ولتكن تجربة التنمية فى تايوان (*).

خصائص نموذج التنمية فى تايوان :

تشغل تايوان جزيرة كبيرة ، تتمتع بموقع استراتيجى ، يشرف على ممرات بحرية هامة تربط بين شمال شرق وجنوب شرق آسيا واليابان ، بحيث يصبح لمن يسيطر على تايوان المقدرة على السيطرة على خطوط الامداد الرئيسية فى آسيا . ويبلغ عدد سكان تايوان حوالى عشرون مليون نسمة فى سنة ١٩٨٨ ، وهى ليست غنية من حيث ما يوجد فيها من موارد طبيعية .

وقد وضعت تايوان فى سنة ١٩٥٠ تحت الحماية الأمريكية للوقوف ضد زحف قوة الشيوعيين الصينيين التى تنامت فى نهاية

(*) تم الرجوع أساسا الى الدراسات الثلاث التى أعدها :
- ابراهيم العيسوى (دكتور) - الخبرة التنموية لتايوان والدروس المستفادة منها لمصر .
- رمزى زكى (دكتور) - الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منها لمصر (نموذج دولة المدينة) .
- حسين الفقير (دكتور) - الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر (نموذج التنمية البوذية) - خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر - اصدار معهد التخطيط القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ٧٣ - القاهرة يونيو ١٩٩٢ م.

١٩٤٩ . فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة الصين الوطنية فى تايوان الحكومة الشرعية للصين ، ووقعت معها اتفاق دفاع مشترك فى سنة ١٩٥٤ ، وظلت تحتفظ معها بعلاقات خاصة جدا — قدمت خلالها أنواع مختلفة من الدعم المالى والفنى والعسكرى بسخاء بالغ — الى أن اعترفت فى يناير ١٩٧٩ بالصين الشعبية .

ويمكن عرض خصائص نموذج التنمية التايوانى فيما يلى :

١ — تراكم رأس المال :

بدأت تايوان مسيرتها التنموية — كما سبق القول — من مستوى مرتفع جدا بالقياس بالدول النامية التى عاصرتها فى بداية نفس المسيرة . فلقد تمت المرحلة الأولى للتراكم الأولى لرأس المال فى تايوان خلال فترة الاحتلال اليابانى لها لمدة نصف قرن من ١٨٩٥ الى ١٩٤٥ . فعلى الرغم من الجوانب الاستغلالية للاستعمار اليابانى الا أنه كان يعد استعمارا ذى توجه تنموى ، لما ترتب عليه من ايجابيات من نواحى متعددة . فلقد كان اليابانيون أصحاب مصلحة فى تطوير الزراعة ، بحيث تصبح الجزيرة سلة غذاء لليابان لمواجهة احتياجات القوة العاملة اليابانية المتزايدة من الغذاء . فلمواجهة تدنى الانتاجية الزراعية ، عملت اليابان على تمليك الأرض لحائزيها ، مقابل التزامهم بتوريد ضريبة

الأرض ، وتعويض الملاك بسندات ذات عائد جاري . وبهـــذه الوسيلة أصبح الفائض الزراعي (المتمثل في ضريبة الأرض) تحـت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال الياباني ، التي أبقت جزء غيـر قليل منه في تايوان لتحسين أحوال الزراعة (تطوير نظام الـري استحداث وتنمية بذور عالية الانتاجية ... الخ) والانفاق علـى التعليم والصحة واقامة صناعات غذائية .

صحيح قد تعرضت تايوان لخسائر بالغة بعد جـلاء اليابانيين في البنية الأساسية والخبرات التنظيمية والادارة ورأس المال علاوة على فقدان سوق اليابان والصين ، الا أنها قد عوضت كـل ذلك بما وفد اليها في سنة ١٩٤٩ من عمال مهرة وفنيين واداريين وأصحاب أعمال هربا من الشيوعية التي سيطرت على الصين ، هذا بالاضافة الى المساعدات الأمريكية التي تدفقت اليها من سنة ١٩٥١ .

ولقد حدثت المرحلة الثانية للتراكم الأولى لرأس المال مـن خلال الاصلاح الزراعي الذي تم من بعد جلاء المستعمر الياباني . فقد مكن الاصلاح الزراعي الدولة من شراء الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية بأسعار أقل كثيرا من قيمتها السوقيـة . ودفعت الحكومة ثمن المساحات الزائدة عن الحد الأقصى بنسبـة ٧٠٪ في صورة سندات وبنسبة ٣٠٪ في صورة أسهم فـي

رأس مال أربع شركات صادرتها الحكومة من ممتلكات اليابان • وكان سعر الفائدة على السندات ٤٪ فى الوقت الذى كان فيه سعر الفائدة فى البنوك ١٦٪ • ولم تدفع الحكومة أى عائد على الأسهم من سنة ١٩٥٧ حتى ١٩٦٢ • فقد استخدم الاصلاح الزراعى كأداة للادخار الاجبارى من الزراعة وتحويل الفائض الزراعى لتمويل الاستثمار فى الزراعة والصناعة • فقد أدى الاصلاح الزراعى الى زيادة حافز المزارعين فتحسنت انتاجيتهم ودخلهم وأدى الى انهاء سلطة طبقة كبار ملاك الأراضى وسيطرتهم على الفائض الزراعى وطرق استخدامه ، وحلت الحكومة محلهم فى الحصول على نصيب ضخم من انتاج الأرز (حوالى ٣٠٪) • علما بأن سحب الفائض من الريف ، قد أدى الى جعل متوسط استهلاك الفرد فى الريف عند نفس مستواه فى الثلاثينات ، وانخفضت الأجور الحقيقية فى الزراعة • فلقد كان نقل الفائض من الريف للصناعة على حساب رفاهية سكان الريف ، حيث أسهم التدفق الصافى لرأس المال من الزراعة الى بقية الاقتصاد التايوانى فى تمويل الاستثمار المحلى الاجمالى بنسبة ٣٤٪ خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠•

وان كان قد تم انتزاع الفائض الزراعى بواسطة اليابانيون بوسائل ظاهرة مثل ضريبة الأرض والرسوم الانتاجية وما الى ذلك ، فان حكومة تايوان لم تكتف بالوسائل الظاهرة ، بل أضافت اليها

عددا من الوسائل غير الظاهرة التى تنطوى على تحويل معدلات التبادل بين الزراعة وبقية الاقتصاد لغير صالح الزراعة • فلقد أسهم التوريد الاجبارى بنسبة ١٢٪ فى تزويد الحكومة بالأرز ، وحصلت عليه الحكومة بسعر يقل قليلا عن نصف سعر الجملة فى السوق فى الخمسينات • وساهمت الضريبة العينية بنسبة ١٢٪ الى ١٦٪ من حصيلة الحكومة من الأرز خلال الخمسينات • وكان يتم دفع ثمن الأسمدة عينا (مقابل أرز أو حبوب) بأسعار غير متكافئة لصالح الأسمدة مما حقق للحكومة أرباحا طائلة • علما بأن انتاج واستيراد وتوزيع الأسمدة الكيماوية كان احتكار للحكومة بجانب احتكارها تصدير الأرز •

فما اتبعته الحكومة التايوانية من وسائل لانتزاع الفائض الزراعى لم يختلف عما اتبع فى بعض الدول الاشتراكية ، فلم يتم الأخذ بأسعار السوق • وقد استمرت هذه الوسائل خلال الخمسينات والستينات فقط نظرا لتوفر مصادر أخرى لتمويل التنمية • ويرجع نجاح وسائل تحويل الفائض من الزراعة الى بقية الاقتصاد فى تايوان (حيث لم ينجح فى غيرها من الدول النامية) الى ما سبق أن خصصه اليابانيون من موارد كافية لزيادة انتاجية الزراعة خلال فترة سيطرتهم عليها ، والا كان من الصعب أن يتم ما حدث دون أن يترك آثارا سلبية كبيرة على النمو الزراعى • هذا الأمر

يختلف عن حال البلاد النامية الأخرى ، حيث لم يكن هناك فائض زراعي ذو أهمية قابل للنقل الى الصناعة دون تحقيق خفض ضخم في مستوى معيشة العاملين في الزراعة .

ويتتبع معدلات الادخار المحلي التي حققتها اليابان في مسيرتها التنموية ، نجد أنها ابتدأت من مستوى ١٠٪ في سنة ١٩٥٢ ، واستمرت تقريبا على ذلك طوال الخمسينات ، ثم ارتفعت الى ما يقل عن ١٥٪ في منتصف الستينات ثم الى ما يقل قليلا عن ٢٠٪ في منتصف السبعينات ، واقترب المعدل من ٢٥٪ خلال النصف الأول من الثمانينات ، ثم زاد عن ذلك الى ما يقرب من ٣٠٪ خلال النصف الثاني من الثمانينات . وعلى الرغم من انخفاض معدلات الادخار خلال فترة الخمسينات الا أنها حافظت على معدل استثمار اجمالي في حدود ١٥٪ خلال الخمسينات ، وأكثر من ٢٠٪ خلال الستينات ، فقد ساهمت التدفقات الخارجية في تمويل نسبة ٤٠٪ من الاستثمارات خلال الخمسينات ، و ١١٪ خلال الستينات . هذا وقد تصاعدت معدلات الاستثمار خلال السبعينات الى ما يقرب من ٣٠٪ ، ثم عادت بعد ذلك خلال الثمانينات الى التناقص الى ما يقرب من ٢٠٪ ، بما يعني أنه خلال العقد الأخير قد أصبحت معدلات الادخار المحلي الاجمالي تفوق معدلات الاستثمار .

٢ ـ الظروف المواتية للتمويل الخارجي :

بدأت تايوان مسيرتها التنموية من بعد الحرب العالميـــة الثانية بمعدل ادخار محلي منخفض ، ولكنها استطاعت أن تحافـظ على معدلات استثمار مرتفعة بفضل المساعدات الأمريكية في المكانة الأولى والاقتراض الخارجي على نطاق محدود في بادئ الأمر . فلقـد أنقذت المعونات الأمريكية السخية تايوان من الوقوع في شـبـــرك القروض الخارجية في المراحل الأولى للتنمية .

فقد كان بدء برنامج المساعدات الأمريكية في صورة منـــح لا ترد في عام ١٩٥١ في وقت مناسب جدا لما اتصف به مـــن انهيار تام وتضخم . واتسمت المساعدات الأمريكية بالكرم الشديـد الذي لا مثيل له إلا بالنسبة لما قدم لاسرائيل . ويقدر ما حصلت عليه تايوان من مساعدات أمريكية حوالي ٥ر١ مليار دولار أمريكـي خلال فترة تركـز المساعدات من ١٩٥١ الى ١٩٦٥ (مع عـــدم اشتمال هذا الرقم على المساعدات العسكرية) بما وصلت نسبتــه ما بين ٤٠٪ ، ٦٨٪ من اجمالي الادخار المحلي (شامـــــلا المساعدات باعتبارها منح لا ترد أدرجت ضمن أرقام الادخـــار المحلي) خلال ٥١ ـ ١٩٦١ . وبذلك كانت مساهمة المساعدات الأمريكية بحوالي ثلث التكوين الرأسمالي في معظم سنوات الخمسينات

وقد كان توجيه المساعدات الأمريكية يهدف في الأساس الى دعم القدرات الانتاجية لتايوان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مما كان له أثر فعال وواضح نظرا لضخامة المساعدات لبلد صغير من حيث المساحة وعدد السكان من ناحية ، ولاقترانها من ناحية أخرى بنوعية الشعب التايواني الذي يميل بطبعه الى الادخار والاخلاص في العمل ، ولما اتبعته الحكومة المحلية من سياسات تنموية ملائمة واستقرار سياسي .

وفيما يتعلق بكافة أنواع التدفقات الخارجية (شاملة المساعدات الأمريكية) ، فقد تدرجت مساهمتها في الاستثمار الثابت الاجمالي من مستوى مرتفع يبلغ ٤٠٪ في ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠ الى مستويات أقل تدريجيا تبلغ ١١٪ خلال الستينات ، و ٦٪ خلال السبعينات ، وتحولت تايوان الى مصدرة صافية لرأس المال خلال الثمانينات ، بتصاعد معدلات ادخارها الى ما يزيد عن معدلات الاستثمار المحلي .

وعلى عكس ما يتصور ، كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار المحلي الاجمالي بتايوان متواضعة للغاية ، فلم تتعدى نسبة ٢٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧ ، وقد اتجهت نسبة ٣٠٪ منها للاستثمار

فى قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية . وقد عملت الحكومة التايوانية على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باصدار برنامج الاصلاح الاقتصادى المالى فى سنة ١٩٥٩ ، وصدر قانون تشجيع الاستثمار فى سنة ١٩٦٠ ، التى تمت مراجعته ١٥ مرة منذ صدوره حتى يتواكب مع التغيرات المتلاحقة فى البيئة العالمية والمحلية للاستثمار . وان كانت أهم ميزة عملت على جذب الاستثمار الأجنبى أكثر من غيرها هى ميزة رخص العمالة فى تايوان . وقد عملت الحكومة منذ عام ١٩٦٥ على اقامة مناطق صناعية حرة لتجهيز الصادرات ، بما تتمتع به من مزايا عديدة تفوق غيرها من المناطق .

ولا يقتصر دور الشركات الأجنبية فى التنمية على الاستثمار الأجنبى المباشر (فنسبة مساهمته ضئيلة كما ذكر رغم الاهتمام الكبير بتشجيعه) ، وانما يمتد الى استيراد التكنولوجيا والمساعدة فى عمليات التصميم وتحديث الموديلات ، والتصنيع بعقود مقاولات لصالح الشركات الأجنبية ، ومساهمتها فى مجال التسويق والتصدير للأسواق الخارجية .

٣ ـ التصنيع المناسب التوجه (للداخل أو الخارج) :

لعب قطاع الصناعة دور القطاع القائد لعمليات التنمية الاقتصادية فى تايوان ، ويرجع اليه الفضل فيما حققته من معدلات نمو مرتفعة . فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الصناعى خلال الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٨٦ ١٣% . وان كان لم يحدث ارتفاع معدل نمو الصناعة على حساب انخفاض معدل نمو قطاع الزراعة . فلقد حقق الناتج الزراعى معدل نمو معتدل (أو مرتفع بالمقارنة بالنمو السكانى والحاجة اليه) بلغ ٣ر٣% سنويا خلال نفس الفترة ، وحقق قطاع الخدمات معدل نمو سنوى ٩% خلال الستينات والسبعينات . وهنا نجد أنه على الرغم من أن القيادة كانت لقطاع الصناعة ، الا أنه لم يترتب على ذلك اهمال القطاعات الأخرى وبالذات قطاع الزراعة ، الذى تعرض للاهمال فى تجارب التنمية فى البلاد النامية الأخرى وكان لذلك أثر كبير على عدم نجاح هذه التجارب .

ومن الخطأ القول بأن تايوان بدأت مسيرتها التنموية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التصنيع بقيادة الصادرات كما يطلق عادة عليها . فلقد بدأت المسيرة كغيرها من الدول باتباع سياسة احلال الواردات (أو انتاج بدائل الواردات) واستمرت فى تطبيقها طوال الخمسينات وفى

أوائل الستينات حتى استنفدت أغراضها، ولم تعد هناك جدوى من استمرارها كركز الثقل فى عملية التنمية ، نظرا لضيق حجم السوق المحلى ، فلم يتعدى عدد سكانها ٨ مليون نسمة فى سنة ١٩٥٢ ، ارتفع الى ٨ر١٠ مليون فى ١٩٦٠ ، و ٦ر١٢ مليون فى سنة ١٩٦٥ . فلا يستطيع سوق محلى بهذا الحجم من مساندة الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة . كما أن صغر مساحة تايوان وبالتالى محدودية الموارد الطبيعية يعنى العجز الشديد فى الموارد أو غياب تنوعها ، بما يستلزم زيادة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والطاقة والحاجة الى المزيد من العملات الأجنبية ، التى لا يمكن توفيرها الا بالاهتمام بالصادرات .

فلقد كانت حقا بداية عملية التصنيع فى تايوان باتباع سياسة احلال الواردات من منتجات الصناعات الخفيفة بالاعتماد على التمويل المستمد من انتزاع الفائض الزراعى والمدخرات المحلية والمساعدات الأمريكية . واتبعت فى هذا الصدد الأساليب الحمائية المرتبطة بسياسة انتاج بدائل الواردات والتى تمثلت فى كل من :

- اقامة الحواجز التعريفية وغير التعريفية (أى الكمية) فى وجه الواردات المنافسة للانتاج المحلى والواردات غير الضرورية ، والعمل بنظام الحصص الاستيرادية .

- تطبيق نظام صارم للرقابة على النقد الأجنبي منذ ١٩٤٩ ، بحيث يلتزم كل حاصل على نقد أجنبي القيام بتسليمه للسلطات النقدية مقابل الحصول على النقد المحلي . وعدم السماح للأفراد بحيازة النقد الأجنبي أو اخراج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الا من عام ١٩٨٧ . وقد ظلت بعض العمليات تتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزي .

- احتفاظ السلطات النقدية للدولار التايواني الجديد بقيمة خارجية أعلى من قيمته الحقيقية .

- الأخذ بنظام أسعار الصرف المتعددة حتى عام ١٩٥٨ .

واستمرت درجة الحماية للصناعات المحلية عند مستوى مرتفع ، ولم تبدأ في الانخفاض إلا في أوائل السبعينات (بعد ١٩٧١) ، عندما بدأت في تحقيق فائضا معقولا في ميزانها التجاري . وان كان في رأي البعض أن الحماية لا تزال مرتفعة حتى الآن ، حيث لم تكف تايوان عن سياسة أحلال الواردات حتى وقتنا هذا .

هذا واستمر مركز الثقل في التنمية الصناعية مركزا على صناعات احلال الواردات الى أن بدأ في أواخر الخمسينات يتشبع السوق المحلي بمنتجات الصناعات المحمية (بعد أن تضاعف

انتاج الصناعات التحويلية خلال السنوات ٥٢ : ١٩٥٨) ومن ثم بدأت السياسة فى التحول منذ ١٩٥٨ بالغاء التعدد فى أسعار الصرف ، ومنح حوافز للمصدرين . وقد كانت قد بدأت فى منتصف الخمسينات بعض السياسات التى تعمل على تشجيع التصدير ، مثل سياسة استرداد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام التى تستخدم فى انتاج سلع للتصدير ، ومثل حق المصدر فى استخدام جانب من حصيلة النقد الأجنبى الذى يجلبه ، ومثل تقديم قروض بسعر فائدة منخفض للمصدرين .

لقد انتقل مركز ثقل عملية التنمية خلال الستينات الى الانتاج للتصدير ، وان كان هذا لم يجعلها تتخلى عن سياسة احلال الواردات ، ولكن كان هناك جمع فى آن واحد بين سياستى بدائل الواردات والانتاج للتصدير ، وما حدث هو نقط تحول فى مركز الثقل من حيث الأهمية من صناعات احلال الواردات الى صناعات تنمية الصادرات . ويعد الوقت المناسب لاعادة توجيه التنمية من العوامل التى ساهمت فى نجاح التنمية فى تايوان . فقد كانت استجابة تايوان سريعة سواء للظروف المحلية أو الظروف الدولية التى كانت تتسم بالرواج خلال الستينات ، مما يعد عاملا مشجعا على التحول . وقد أنقذها هذا التحول فى التوقيت

المناسب الى الانتاج للتصدير على تفادى الوقوع فى شرك القروض الخارجية (*).

وقد لعب صغر حجم تايوان دورا ايجابيا فيما اتبعته من سياسات انفتاحية ذات توجه خارجى . فالحجم الصغير جعلها لا تخشى كثيرا ردود الفعل المعاكسة التى تظهر تجاه دولة كبيرة ذات نصيب ضخم فى الأسواق الدولية . وقد سعت تايوان الى اجتذاب الشركات الدولية واقامة عددا من المناطق الحرة وتوفير الاستقرار السياسى ، وتقييد حرية العمل السياسى والنقابى ، بما ساعد على ابقاء مستويات الأجور منخفضة ، وشكل بالتالى عنصر جذب وصنع الميزة النسبية لصادراتها . فلصغر حجم تايوان فانها كانت مضطرة للاعتماد على الشركات الأجنبية فيما يتعلق بتصميم المنتجات وأساليب التصنيع ، وقنوات التسويق ، ومن ثم كان عليها تقديم الكثير من المزايا والاعفاءات للشركات الدولية الأجنبية ، بما فى ذلك العمل على المحافظة على انخفاض مستويات الأجور . وليس بخاف الأثر الهام لما وجد من علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بما ساعدها على الاندماج فى النظام

(*) لقد كانت تايوان محظوظة فى عدم الوقوع فى شرك القروض الأجنبية سواء فى المراحل الأولى للتنمية بفضل المساعدات الأمريكية السخية ، وسواء فى فترة الستينات (خاصة بعد انخفاض حجم هذه المساعدات) بفضل اعطاء مركز الثقل فى التنمية الصناعية لصناعات التصدير .

الرأسمالى العالمى .

وهكذا جمعت تجربة تايوان منذ الستينات حتى الوقت الحالى بين سياستى انتاج بدائل الواردات والانتاج للتصدير بما يمثل التوليفة المناسبة طبقا لظروفها من حيث التوجه للداخل والتوجه للخـــارج بما جعل البعض يطلق عليها عبارة " توجه مختلط للداخل والخارج معا " ، وان كان التوجه للخارج كوزن نسبى أكبر وكقائد لمســيرة التنمية أمر واضح منذ منتصف الستينات . وقد ساهمت صناعـــات التصدير فى توسيع السوق المحلى للعديد من السلع الوسيطـــة والرأسمالية . ومن هنا نجد أنه وان كان التركيز فى الخمسينات علـى انتاج بدائل الواردات من منتجات الصناعات الخفيفة ، كان هـذا التركيز قد تحول فى أوائل السبعينات الى انتاج بدائل الـواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية ، وخاصة منتجات الصناعـــات الثقيلة والكيماويات . وبذلك نجد أن هناك دعم متبادل بيـــن ما ترتب من صناعات نتيجة كل من التوجه للخارج والتوجـــه للداخل .

٤ ـ الظروف الدولية الخارجية المواتية للتصنيع :

أوضحنا من قبل الدور الهام الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدة ودعم عمليات التنمية الاقتصادية فى تايوان ، ومساندتها على الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى • وقد مثل هذا الدور فى حد ذاته أحد الظروف الدولية الخارجية المواتية لتصنيع تايوان • ومع أهمية هذا الدور الا أنه لم يكن الوحيد فى هذا الشأن • فلقد حدث التصنيع السريع لتايوان فى وقت كانت فيه التجارة الدولية فى حالة نمو وانتعاش ، وتحرك فى اتجاه التخفيف من الحواجز والقيود التجارية ، مما ساعد على تسهيل دخول الصادرات الى الأسواق الخارجية • يضاف الى ذلك ما كانت تتمتع به أسعار الطاقة والمواد الأولية من انخفاض (حتى سنة ١٩٧٣) ، مما ساعد على خفض تكاليف الانتاج ، وتضافر مع انخفاض تكلفة العمل ، مما عزز من القدرة التنافسية لصادرات تايوان •

هذا وقد استفادت تايوان مما حدث على الصعيد الدولى من اتجاه الى اعادة تقسيم العمل ، بنقل بعض الصناعات الى الدول النامية ، التى تتمتع بانخفاض تكلفة العمل ، أو التى لا تعنى كثيرا بقضايا التلوث فى البيئة •

كما استفادت تايوان من الاتجاهات العالمية للتطور التكنولوجى والتطور فى الادارة العلمية وفى نظم الاتصال والمواصلات

فيما يتعلق بتبسيط العمليات الانتاجية المعقدة وتقسيمها الى عدة عمليات يمكن أداؤها بنفس مستويات الانتاجية والجودة المتحققة فى الدول المتقدمة ولكن بتكلفة أقل • وقد تمت هذه التطورات من الباطن لحساب الشركات الكبرى متعددة الجنسيات •

٥ ـ التصنيع المعتمد على التكنولوجيا المناسبة المنقولة :

يمكن القول بصفة عامة أن التصنيع فى بريطانيا خلال القرن الثامن عشر قد اعتمد بصفة أساسية على السبق التكنولوجى أو بمعنى آخر الاختراع Invention فى حين أن التصنيع فى القرن التاسع عشر فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا قد اعتمد على التجديد Innovation أو تحويل الاختراع الى عمل تجارى • ومع أن كل من النموذجين يختلف من حيث المحتوى العلمى ومستوى الادارة ، الا أن كل منهما يشتمل على خاصية واحدة وهى الاعتماد المتزايد على عنصر التقدم الفنى والتقنى والتطور التكنولوجى • وخلافا لما قيل نجد أن التصنيع فى القرن العشرين قد ظهر واعتمد بالدرجة الأولى على التصنيع بالتعلم أو بمعنى آخر نقل التكنولوجى Technology Transfer • وبرغم أن هذا الأسلوب يحتاج الى عملية موائمة وتكييف التكنولوجى للظروف المغايرة الا أن هذه العملية لا تشتمل على

استخدام تكنولوجى جديد (*) .

وتعتبر تايوان من ضمن الدول التى اعتمدت على عملية نقل التكنولوجى أو التصنيع بالتعلم Industrialization by learning وان كان هذا لا يمنع ــ بل يدعو الى ــ الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى من أجل اختيار التكنولوجى المناسب وتكيفه مع الظروف المحلية المغايرة . ويظهر هذا الاهتمام من ارتفاع نسبة انفاق تايوان على البحث والتطوير الى الناتج القومى الاجمالى وقد بلغ ٦٦ر٠% فى سنة ١٩٧٨ ، وارتفع الى ٠٧ر١ فى سنة ١٩٨٧ . وان كان هذا أقل من المنفق فى الدول المتقدمة ، الا أنه يزيد بكثير عن المتوسط الخاص بالدول النامية البالغ ٥ر٠% .

هذا وقد ركزت تايوان لفترة طويلة من نموها الاقتصادى الحديث على اقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية استجابة للوفرة النسبية لعنصر العمل بها . فارتبطت الاختيارات التكنولوجية فيها بخصائص سوق العمل . فقد تركت سوق العمل تعمل كسوق تنافسية حرة ، وهو ما كان يعنى مستوى بالغ الانخفاض للأجور

(*) محمد ناظم حنفى ــ الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ــ بدون ناشر ــ القاهرة ــ ١٩٩٢ ــ ص ٣٠٤ .

فى ظل وفرة العمالة ، وفى ظل تقييد حرية الحركة النقابية فـــى التأثير فى سوق العمل وحظر الاضراب عن العمل ، وفى ظـــل ابتعاد الحكومة عن فرض حد أدنى وأقصى للأجور ، وتجاهلها للخرق الصريح لقانون العمل من جانب كثير من المنشآت بشأن الحـد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية والأجر عن ساعات العمل الاضافية والأجازات واشتراطات الأمن الصناعى وما الى ذلك .

فدفعت ميزة الوفرة العمالية (والرخيصة والمتعلمة فى نفـس الوقت) الى التركيز فى البداية على الصناعات التى تتصف بانخفـاض معامل رأس المال/العمل مثل صناعات المنسوجات والأحذيـــة والمنتجات الخشبية والصناعات الغذائية والمنتجات المعدنيـــة والآلات الكهربائية والالكترونيات . ولكن مع نضوب فائض العمـال واتجاه مستويات الأجور الى الارتفاع فى أوائل ومنتصف السبعينـات فضلا عن ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع أسعار البترول فـى ١٩٧٣ تقلصت ميزة الأجور المنخفضة للعمال ، وأخذت الميـزة النسبية لصادرات تايوان فى التناقص فى بعض الأسواق.لذا بـدأ التوجه للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى . فوجدت الثنائيـة التكنولوجية ، بمعنى أنه كان هناك قطبان للنمو الصناعى السريـع ، قطـب الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية ، وقطب الصناعات المرتفعة الكثافة الرأسمالية فى مجال المنتجات الوسيطة وبدرجـة أقل فى مجال المنتجات الرأسمالية .

وبطبيعة الحال لا تعنى الثنائية التكنولوجية المساواة بين البدائل التكنولوجية ، وانما تعنى الانتقائية فى اختيار الصناعات والأسلوب الانتاجى الملائم ليس فقط وفقا للوفرة النسبية لعناصر الانتاج وظروف المنافسة فى الأسواق الدولية ، ولكن أيضا تبعا لمتطلبات الهيكل الصناعى المستهدف اقامته على المدى الأطول . كما أن الثنائية التكنولوجية لا تتناقض مع جعل مركز الثقل فى مرحلة ما من نصيب توجه تكنولوجى معين ، وتغيير مركز الثقل الى توجه تكنولوجى بديل فى المرحلة التالية .

هذا وقد اتجهت تايوان مؤخرا الى الصناعات الكثيفة للتكنولوجيا والمهارة وذلك على أثر التصاعد الثانى لأسعار البترول فى ١٩٧٩ ، والنمو البطىء للطلب من جانب الدول الصناعية المتقدمة على صادرات تايوان ، وتناقص تنافسية تايوان ليس فقط لتزايد تكلفة الأجور ، وانما لظهور منافسين جدد زاحموا تايوان فى الصادرات ذات المحتوى العالى من العمالة ، وكذلك لبداية المعاناة من الاجراءات الحمائية والحواجز التجارية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

٦ ـ خصائص البشر والثقافة :

للتعلم قيمة عالية لدى شعب تايوان من قديم الزمان ، فهو شعب محب للتعليم ، وينظر اليه كأداة هامة لتحقيق الحراك الاجتماعى الى أعلى . وقد حظى التعليم والتدريب بعناية فائقة من الحكومة ، واتجه اليه الاستثمار بكثافة ملحوظة . ويرجع للتعليم الفضل فى تحقيق النمو الاجتماعى وزيادة الانتاجية وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل .

وتشير معظم الكتابات الى أن أهل تايوان هم العامل الأساسى فى نجاحها فهم متواضعون ولكن يعتزون بجنسهم وهويتهم الحضارية . وانهم يميلون الى الاقتصاد والتقتير فى الانفاق ، ويحبون العمل ويسعون لتحسين مستواهم من خلال تجويد العمل . وأن لديهم الكثير من صفات المنظمين . ومشبعون بروح البحث عن الربح ، ويفضلون أن يكونوا أصحاب أعمال خاصة ـ وان كانت صغيرة ـ على العمل لحساب الغير . وأنهم شعب متجانس ليس به فوارق عرقية أو دينية ذات بال . ويرجع البعض هذه الخصائص الى الفلسفة أو العقيدة الكونفوشية ونظرتها للحياة ، وتركيزها على أهمية العمل ، وأهمية الترابط الأسرى وتقديرها للتعلم والمعلمين . ومن قائل بأن خاصية الادخار مرتبطة بتكرر المجاعات فى الماضى ، وبغياب كثير من

الخدمات الاجتماعية العامة حاليا ، فدولتهم ليست دولة رفاهية ، يغيب عنها التكافل أو الضمان الاجتماعي • كما أن سلوكهم قد يرجع الى شعورهم بالخطر الخارجي من الصين •

وان كان لا يمكن انكار أهمية هذه الصفات فيما حققته تايوان من تنمية ، الا أنها لا يمكن أن تكون في حد ذاتها السبب الوحيد • فهي تتوفر بذاتها في كافة شعب الصين ولكن لم يتحقق المثل في دولة الصين الشعبية •

٧ ـ الدور الهام للحكومة في المجال الاقتصادي :

لم تأخذ تايوان بنظام الاقتصاد الحر ، فقد قامت الحكومة بدور نشط في المجال الاقتصادي • وقد تجاوز هذا الدور مجرد التدخل من أجل تصحيح فشل السوق • فبرغم التوجه الرأسمالي لتايوان والتوجه الاشتراكي للصين ، فان هناك أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين في المراحل الأولى للتنمية • ومن أهم هذه التشابهات :

ـ البدء بتصفية طبقة ملاك الأراضي وكبار الحائزين واعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية في الريف على نحو يساعد بقوة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالي بقيادة الدولة •

- وضع أسس التصنيع بتوجيه الدولة وقيادتها .
- كبح جماح الأنشطة السوقية .
- ضغط الاستهلاك فى الريف .

فلقد لعبت الحكومة دور حاسم فى تشكيل مسار التنمية من خلال التدخلات المباشرة التى تتجاوز آليات السوق ، فلقد وضعت الحكومة العديد من القيود الكمية ، وأقامت قطاع عام ، وتعمدت اعادة تشكيل الأسعار من أجل تيسير شق المسار التنموى المخطط ، فضلا عما قامت به من وسائل التدخل غير المباشر المعروفة .

وقد أخذت تايوان بالتخطيط منذ عام ١٩٥٢ ، وتعتبر فترة الخمسينات والستينات فترة ازدهاره فيها . ولقد كان للخطط قوة ارشادية هامة بالنسبة لميزانية الحكومة والقطاع العام ، ولها تأثير غير مباشر على القطاع الخاص . ويتولى مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية (التابع لمجلس الوزراء) وضع خطط التنمية العامة والقطاعية وتخطيط القوى العاملة والاسكان والتنمية الحضرية ، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء الاقتصادى ، ويجرى البحوث والدراسات الاقتصادية التى تخدم عملية التخطيط والتنمية .

ومن الجدير بالذكر أن تدخل الدولة كان ثمرة جهد مشترك بين حكومة تايوان والحكومة الأمريكية ، التى لعبت دور هام فى

ارشاد وتوجيه الحكومة التايوانية ، وامتد دورها ليشمل مراحل تنفيذ السياسات وتشغيل المؤسسات والمتابعة والتطوير .

ولقد أسهمت مدخرات الحكومة والقطاع العام بنسبة كبيرة متصاعدة فى تمويل الاستثمار ، بلغت ١٣٪ فى الفترة ٥٢ ــ ١٩٦٠ وارتفعت الى ٢٥٪ فى الفترة ٦١ــ١٩٧٠ ، ثم الى ٣٨٪ فى الفترة ٧١ــ١٩٨٠ ، وتصاعدت الى ٥٣٪ من الاستثمارات فى الثمانينات .

ولقد كان لكل من السياسات المالية والسياسات النقدية للحكومة والنمو السريع فى الدخل دور هام فى زيادة معدلات الادخار المحلى . فقد مالت السياسات المالية الى المحافظة والاقتصاد فى النفقات والسعى لتحقيق فائض فى الميزانية ، واتجهت الحكومة فى فترة مبكرة من التطور باعطاء أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة بقصد الحث على الادخار ، فلقد تعدى سعر الفائدة الحقيقى (بعد استبعاد أثر التضخم) ٧٪ سنويا خلال الفترة ٥١ ــ ١٩٨٦ ، ولقد أعفيت الودائع الادخارية من الضرائب .

ولقد لعبت الحكومة دور بارز فى مجال التعليم والتدريب والبحث العلمى كما عملت على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما سبق القول .

هذا وقد تعرض الدور الذى قامت به الدولة فى النشاط الاقتصادى للتغير عند الانتقال من مرحلة التركيز على تصنيع بدائل الواردات الى مرحلة التركيز على التصنيع للتصدير ، حيث انكمشت الأشكال المباشرة للتدخل بعض الشئ (وان لم تختف كلية) ، وركزت الدولة على وضع السياسات المهيئة لزيادة الاستثمارات المحلية ، وجذب الاستثمار الأجنبى ، ودفع عجلة التطور التكنولوجى وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين البنية الأساسية . وبرغم هذا التحول ، فان المطالبة بالتخلص من بقايا التدخل المباشر (خاصة القيود المتصلة بحماية الصناعات الوطنية والتخلص من المشروعات العامة) قد تزايدت منذ أواسط الثمانينات . وبدأت الدولة بالفعل فى الاستجابة لدعوات التحرير والخصخصة، علما بأنه فى سنة ١٩٥٢ كانت نسبة ٥٧٪ من الانتاج الصناعى تتم فى منشآت تملكها أو تسيطر عليها الحكومة ، ولقد ظلت هذه النسبة فى حدود ٥٠٪ خلال فترة الخمسينات ، ثم اتجهت الى الانخفاض الى أن وصلت الى ١٩٪ فى سنة ١٩٨٣ وذلك نظرا الى اتجاه الاستثمارات الانتاجية العامة للانخفاض ، والى النمو السريع لصناعات القطاع الخاص ، والى بيع العديد من شركات القطاع العام .

نتائج النموذج التايوانى :

نجح النموذج التايوانى فى وضع تايوان على طريق النمو الذاتى والتخلص من قيود التخلف • وان كان لا يخلو النجاح من بعض السلبيات أو التضحيات التى تمثل ثمن لا بد أن تتحمله أى تجربة ناجحة • وان اختلف هذا الثمن من تجربة الى أخرى • ونذكر فيما يلى باختصار النتائج الايجابية منها والسلبية •

١ ـ ارتفاع معدلات النمو :

حققت تايوان معدلات عالية ومنتظمة لنمو الناتج القومى الاجمالى ، بلغت فى المتوسط من أوائل الخمسينات حتى أواخر الثمانينات ٩٪ سنويا (من ١٩٥٢ الى ١٩٨٨) • وباقتران هذا النمو بانخفاض معدل نمو السكان من ٣٪ فى الخمسينات والستينات الى ١٪ فى أواخر الثمانينات ، ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى من ٤٪ فى الخمسينات الى ٧,٥٪ فى السبعينات والثمانينات • وانعكس هذا الارتفاع على متوسط دخل الفرد فارتفع من ١٦٧ دولار فى أوائل الخمسينات الى ٧٥٠٠ دولار أمريكى فى ١٩٨٩ •

هذا وقد حققت تايوان نموا يعتد به فى قطاع الزراعة (٣,٥٪ سنويا خلال الفترة ٥٣ : ١٩٨٦) ، وان كان قطاع الصناعات

التحويلية هو القطاع الذى استقطب عمليات النمو ، بما حققه من معدل نمو مرتفع حقق فى المتوسط معدل ١٣٪ سنويا خلال الفترة من ٥٣ الى ١٩٨٦ ، بما أدى الى ارتفاع مساهمة الصناعة فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى من أقل من ٢٠٪ فى سنة ١٩٥٣ الى حوالى ٤٤٪ فى سنة ١٩٨٩.

٢ ـ التوظف الكامل :

أدت سياسة ترك الأجور تنخفض الى مستويات دنيا ، والتركيز الأولى على الصناعات كثيفة العمالة وأساليب الإنتاج مرتفعة الكثافة العمالية الى استيعاب فائض العمالة ، وتحقيق ما يقرب من التوظف الكامل فى فترة وجيزة نسبيا ، وان كانت قد انطوت فى نظر البعض على درجة عالية من استغلال للقوة العاملة ، كما سوف يأتى ذكره فيما بعد .

٣ ـ عدم التضحية بعدالة التوزيع :

نجحت تايوان فى المزج بين النمو الاقتصادى السريع والحفاظ على درجة معقولة من التفاوت فى التوزيع ويرجع ذلك الى عدة أمور منها ما تم من اصلاح زراعى وانتشار للمشروعات العامة وما اتبع من سياسات للتصنيع تحيزت (فى المراحل الأولى) الى اقامة الصناعات واختيار أساليب الانتاج ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، وما أدت اليه من مساهمة منشآت ذات

أحجام متباينة فى تحقيق النمو الصناعى ، فتحت بابا واسعا أمام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمساهمة فى عملية التصنيع . هذا علاوة على ما ترتب على سياسة الانتشار الجغرافى للصناعات، فقد وطنت الصناعات الجديدة فى المدن الصغيرة وفى الريف مما ساهم فى نشر ثمار التنمية على أوسع نطاق وضبط الهجرة من الريف الى الحضر ، علاوة على اتاحة الفرصة للصناعات للتمتع بانخفاض أسعار الأراضى ورخص الأيدى العاملة فى المدن الصغيرة والريف .

وليس بخاف ما ترتب على نشر التعليم من أثر على تحسين توزيع الدخل . فالتعليم وسيلة هامة من وسائل الحراك الاجتماعى بما يؤدى الى رفع مستويات الدخل ، ويقلل من التفاوت فى الدخول .

٤ ـ استغلال الطبقة العاملة :

على الرغم من الصور المتعددة لتدخل الحكومة ، الا أنها امتنعت عن التدخل فى سوق العمل وتركته حرا طليقا يؤدى فى ظل وفرة العمل الى خفض مستويات الأجور الى حدود دنيا . وأكثر من ذلك فقد كان تدخلها فى منع الطبقة العاملة من ممارسة أى حق يؤثر على قوى السوق ومستويات الأجور ، خاصة حق تنظيم

النقابات وحق الاضراب ، بما فى ذلك حماية العامل من أخطار المهنة وتوفير متطلبات الأمن الصناعى ، وساعات العمل ، وما الى ذلك • ويدعو هذا البحث الى اعتبار الاستغلال الفائق للطبقة العاملة أحد السمات البارزة للنموذج الذى اتبعته تايوان وغيرها من الدول الآسيوية حديثة التصنيع •

٥ ـ التبعية والهيمنة الأمريكية :

لم تكن العلاقة بين تايوان والولايات المتحدة علاقة متكافئة بين ندين ، وانما كانت علاقة هيمنة صريحة من الجانب الأمريكى على الجانب الصينى فى تايوان • وقد ساعدت المساعدات الكبيرة الأمريكية التى قدمت بدون تكلفة اقتصادية على سيادة هذه العلاقة باعتبار تايوان فى حكم المحمية الأمريكية ، أو فى حكم القاعدة العسكرية الأمريكية فى مواجهة الصين الشيوعية • ومن ثم فان التبعية قد تمت هنا بالاختيار دون أن تكون بالاجبار من جانب قوة خارجية ، وان كان هذا لا يغير من طبيعتها بأنها علاقة تبعية وليست علاقة تعاون على قدم المساواة أو علاقة اعتماد متبادل على أساس التكافوء •

٦ ـ غياب الديمقراطية :

من الواضح أن التنمية فى تايوان قد تمت فى ظل حكم غير ديمقراطى ، وفى ظل هيمنة حزب واحد ، وفى ظل قانون الطوارئ من سنة ١٩٤٩ حتى ١٩٨٧ ، الذى قيد كثير من الحقوق والحريات المدنية وحرية العمل السياسى والنقابى . وان كانت الصورة آخذة فى التغير الآن تحت الضغط المستمر ، الا أن الفرق لا يزال شاسعا بين ما هو قائم وبين المأمول للديمقراطية . ولذا فان القلاقل السياسية قد تزايدت على نحو يهدد فى رأى البعض بعدم امكانية استمرار التقدم الاقتصادى ، حيث أخذ المستثمرون يعزفون عن الاستثمار فى تايوان بحجة عدم الاستقرار السياسى .

٧ ـ جوانب سلبية أخرى :

فى غمار الاندفاع الشديد نحو النمو الاقتصادى خلال العقود الأربعة الماضية حدثت أضرار كثيرة بالبيئة وتدهورت نوعيتها ، فقد ارتفعت مؤشرات التلوث فى الهواء والمياه والتربة الى حدود مقلقة ، مما استدعى انشاء ادارة خاصة بحماية البيئة فى عام ١٩٨٧.

ولم يهتم كثيرا بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية أو الانفاق على نحو كاف فى مجال الاسكان بما لم يوفر الاحتياجات الأساسية الكافية .

هذا وقد ظهرت بعض التقاليد الغربية السلبية على بعض أفراد المجتمع مثل قيم الفردية والفساد وجرائم السرقة واختطاف أبناء الأغنياء مقابل الحصول على الفدية . فهذه بعض الأمراض الاجتماعية التى قد يعززها التقدم الاقتصادى السريع وما يقترن به من هزات وتحولات اجتماعية .

وفى الختام يستخلص مما ذكر سابقا أن النموذج التايوانى أو بمعنى واسع نموذج النمور الآسيوية الأربعة نموذج له خصوصياته الفريدة غير القابلة للتكرار ، وإن كان هذا لا يمنع من استخلاص العديد من الدروس المفيدة منه ، التى يمكن أن يسترشد بها فى عمليات تنمية بلاد نامية أخرى ، وهو ما يمكن تأجيل الحديث عنه الى نهاية الباب التالى .

الباب الثاني

...ة التنمية والنظام الاقتصادي العالمي

بما استعرضناه من تجارب النمو والتنمية يمكن أن نـدرك الأهمية البالغة التي لعبتها العلاقات الاقتصادية الدولية سواء فيما أحرزته بعض الدول من نجاح أو فيما منيت به معظم البلاد النامية من فشل . وقد تبين لنا من قبل دور العلاقات الاقتصادية الدولية ـ أو بصفة خاصة الاستعمار ـ فيما جد من تخلف في العديد من بلاد العالم .

فتمثل العلاقات الاقتصادية الدولية عنصرا هاما في دراسات التنمية الاقتصادية ، وان كنا مع ذلك لا نسعى هنا الى دراستها بطريقة مستفيضة ، حيث قد تم هذا فعلا من قبل في أحد المقررات الأخرى لعلم الاقتصاد . ونكتفي هنا بالقاء الضوء على بعض المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ، التي يمكن أن يكون لها دور مستقبلي على ما يتم من مجهودات تنموية في البلاد النامية .

فيتم دراسة موضوعات هذا الباب في الفصول التالية :

- الفصل الخامس : نظام اقتصادى عالمى جديد .
- الفصل السادس : الحفاظ على البيئة .
- الفصل السابع : تفكك الاتحاد السوفيتى والتحولات بدول شرق أوربا .
- الفصل الثامن : تيار الاصلاح الاقتصادى .
- الفصل التاسع : دروس مستفادة فى التنمية .

الفصل الخامس

نظام اقتصادي عالمي جديد

ربط الفكر التنموي الجديد - كما سبق تناوله - ما بين سلبيات العلاقات الاقتصادية الدولية بما تفرضه من تبعية ، وما تعانيه الدولة النامية من تخلف وأزمة في التنمية . فكان من الطبيعي أن يتبنى قضية المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي الراهن الى ما يمكن أن يضع الدول النامية في موقع متكافئ في العلاقات الدولية مع غيرها من الدول (*) .

هذه المطالبة باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تبدو محل معارضة ولو على الأقل من خارج البلدان النامية . فمع أنه لا يوجد خلاف حول ادراك ما تعانيه الدول النامية من أزمة في التنمية ، فحال مختلف الدول النامية ليس خاف على أي انسان ، الا أن هذا الادراك بوجود أزمة في التنمية ، لا يعني الاتفاق على قبول ما أتيح من فكر تنموي ، وبالتالي لا يعني الاتفاق على ادراك مسئولية العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة عما تقع فيه البلاد النامية من أزمة في التنمية .

(*) أرجع الى الآراء المختلفة بخصوص تغيير النظام الاقتصادي العالمي لـ : اسماعيل صبري عبد الله (دكتور) - المرجع السابق ص ٥٩ : ٦٢ .

فيتمثل الرأى الرافض تغيير النظام الاقتصادى العالمى فى الموقف التقليدى للدول الرأسمالية الكبرى (وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية) ، الذى يرى أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمها قوانين السوق العالمية ، وهى قوانين طبيعية تؤدى فى النهاية الى ما فيه خير الجميع ، وأن أى تدخل فيها لا بد أن يؤدى الى أضرار اقتصادية ، وأن ما تشكو منه الدول النامية راجع الى قصور جهدها الاقتصادى عن تحقيق أهدافها الاجتماعية .

وقد برز هذا الرأى الرافض لتغيير النظام الاقتصادى الدولى من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة فيما يذل من مجهودات متعددة فى هذا الشأن خلال ما يقرب من الثلاثون عاما الماضية ، تمثلت بالذات فى دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التى عقدت أول مرة فى عام ١٩٦٤ ، ثم عقدت بالتتابع فى دورة كل أربع سنوات ، ومؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذى عقد فى اول مرة فى باريس سنة ١٩٧٥ ، وقد دعت اليه فرنسا فى محاولة لتحاشى المواجهة بين الدول النامية التى تكتل بعضها فى منظمة الأبك وتكتلت كلها فى مجموعة السبع والسبعين ، وبين الدول المتقدمة المستهلكة للبترول والتى تجمعت كلها باستثناء فرنسا فى الوكالة الدولية للطاقة . وقد انقسم مؤتمر باريس الى عدة لجان : للطاقة ، والمواد الأولية ، والتنمية ، والشئون المالية وعقدت عدة لقاءات الى أن كان آخر لقاء فى مدينة كانكون

بالمكسيك فى منتصف الثمانينات ولم يسفر عن أية نتائج . وهكـــذا انقطع الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير دون أن يحقـــق أى تقدم .

وقد حدث هذا الفشل رغم ظهور بناء فكرى حكيم يتمثـــل فى " تقرير : الشمال والجنوب ، برنامج من أجل البقاء " الـــذى وضعته اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاســـة فيلى برانت عام ١٩٨٠ ، بناء على تكليف البنك الدولى فى عام ١٩٧٧ . ويشبع هذا التقرير رغبات البلاد المتخلفة ويتجاوب فى نفس الوقـــت مع مصلحة الرأسمالية العالمية . ويركز التقرير على أن ثمة مصالـــح متبادلة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف ، وأن الخروج مـــن مأزق النظام الرأسمالى العالمى حاليا (والذى كان يتمثل فـــى سيطرة الكساد والركود المقترن بالتضخم) يتطلب انعاشا اقتصاديا للجنوب . فيتطلب الأمر ارسال عشرات المليارات من الـــدولارات الى دول الجنوب الفقيرة ، فيؤثر استخدامها بسرعة على انعـــاش القوى الشرائية بالسوق الرأسمالى العالمى ، وبالتالى تدور عجـــلات الانتاج والتوظف والاستثمار على نحو يحل معضلة أزمة الرأسمالية . واقترحت لجنة برانت امكانية تدبير هذا النقل الكبير للموارد مـــن خلال القنوات الرسمية والمنظمات الدولية ، ومن خلال فـــرض ضريبة على التجارة الدولية وتجارة السلاح والنفقات العسكريـــة والكمالية والنقل البحرى واستغلال الفضاء وقيعان البحار ، ومـــن

خلال مساهمات الدول البترولية ، وأشار التقرير الى أنه " يجب أن يفهم مواطنو الدول الغنية أن مشاكل العالم لا مفر من معالجتها ، وأن سياسة حاسمة بشأن المساعدة لن تكون عبئا فى نهاية المطاف .. بل استثمارا فى اقتصاد أكثر سلامة ، وفى مجموعة دولية أكثر أمنا " (*). الا أن هذا الرأى الحكوم لم يظهر فى شكل تطبيقى على الساحة الدولية .

وان كان هذا هو الموقف من جانب الدول المتقدمة فيما يتعلق بأزمة التنمية والنظام الاقتصادى الدولى ، فان الموقف من داخل البلاد النامية يتفاوت بين الشدة والاعتدال . فتتمثل الشدة فى أقصى اليسار بالمطالبة بانفصال الدول النامية عن النظام الاقتصادى العالمى ، وذلك بحجة أن جوهر النظام الاقتصادى العالمى رأسمالى ، يعمل بانتظام على اثراء " القلب" Centre (أى الدول الرأسمالية الكبرى) وافتقار " التخوم " Periphery (بقية دول العالم) . ومن ثم لن يتخلص العالم النامى من الاستغلال الا بتصفية الرأسمالية العالمية تماما . ولما كان هذا الهدف ليس بقريب ، فلا يوجد أمام الدول النامية للبعد عن الاستغلال الا بالانفصال عن النظام العالمى ، أى بقصر مبادلاتها

(*) رمزى زكى (دكتور) ـ فكرة الأزمة ـ مرجع سبق الاشارة اليه ـ ص ٤٥ : ٤٧ .

الخارجية الى أضيق الحدود (*) . كما تظهر الشدة على الطرف الأخير في سلوك عدد محدود من مثقفي البلاد النامية ، بهرتهم الحضارة الغربية فنفضوا أيديهم عن مستقبل شعوبهم ، أو حتى فروا بجلدهم الى حيث الرخاء المادى ، وهم يرون فيما تعانيه شعوبهم من تخلف وفشل في التنمية الدليل على عجزها أو فساد حكومتها أو افتقارها الى القيادات التنفيذية الكفوءة ... الخ .

ويقع الرأى الغالب من داخل الدول النامية ـ بالاضافة الى الاتجاهات المستنيرة في العالم الرأسمالي ـ بين هذين الرأيين المتطرفين ، وذلك بالعمل على ضرورة تغيير الأوضاع الراهنة

(*) ويشير مؤيدوا هذا الاتجاه الى التجربة التاريخية للاتحاد السوفيتي حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، والى تجربة الصين منذ بداية الستينات . ولكن يلاحظ على هذا الرأى أن العزلة الاقتصادية فرضت فرضا على الاتحاد السوفيتي ، وكان هدفه دائما كسر الحصار وتشجيع المبادلات الخارجية . أما الصين فلأوضاعها الداخلية دورا أساسيا في انطوائها على نفسها ، وأن كانت قد أخذت في الخروج من عزلتها . وعلى أية حال فكلا الدولتين في حجم قارة كبيرة يمكن نظريا أن تكفى نفسها بنفسها . أما الغالبية العظمى للدول النامية فانها لا تملك أسباب الاكتفاء الذاتي . ومن ناحية أخرى فان تقدم سهل النقل والاتصال بين الشعوب وتشابك المصالح على مستويات مختلفة يشكل اتجاها موضوعيا نحو دعم المبادلات الدولية وليس تصفيتها .

اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٦٠ ، ٦١

للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بهدف رفع الاستغلال عن البلاد النامية . ويركز بعض مؤيدى هذا الرأى الضوء كله على سلبيات العلاقات الدولية ليخفى مسئولية حكومات دول العالم الثالث . ولا يتجاهل الآخرون سلبيات ما اتبعته حكومات هذه الدول من نماذج تنموية . فيرون أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى ثمرة تاريخية لعملية واحدة هى تطور النظام الرأسمالى العالمى ، ولدت التقدم فى ناحية والتخلف فى ناحية أخرى . وبالتالى فان تطور النظام الاقتصادى العالمى لن يتم الا بعملية مزدوجة : علاقات دولية أكثر تكافوءا من ناحية ، واستراتيجيات تنمية جديدة فى البلاد النامية من ناحية أخرى . فلا بد من دور حيوى من جانب حكومات دول العالم الثالث فى هذه العملية . فلن يكون هناك تعديل جذرى فى العلاقات الدولية الا بتعديلات أساسية فى استراتيجيات التنمية فى بلاد العالم الثالث وفى السياسات الاقتصادية فى الدول المتقدمة .

وان كانت ما تزال الدعوة نحو اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد لا تتعدى مرحلة الأمانى الطيبة ، التى لا يتوقع لها أن ترى النور فى المستقبل القريب أو المتوسط ، الا أن فى سعى الدول النامية — طبقا لرأى أنصار الفكر التنموى الجديد — الى اتباع أنماط من التنمية مستقلة ، ومعتمدة جماعيا على النفس — كما سبق بيانه — وتكوين " اتحادات المنتجين " لمختلف المواد الأولية ، ما قد يدفع الى تحسين وضعها النسبى فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

الفصل السادس

الحفاظ على البيئة

مظاهر الخطر على البيئة : (*)

عاش الانسان على سطح الأرض منذ آلاف السنوات دون أن يلوثها ، وظلت الأرض تتوائم مع سكانها دون اختلال فى التوازن الطبيعى ، الى أن بدأت الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر ، فبدأ الانسان فى استخدام الطاقة المستمدة من الفحم ثم البترول وسعى الى السيطرة على الطبيعة ، والسيطرة على الأوبئة والأمراض . وهنا بدأت العلاقة تختل بين الأرض وسكانها ، فزادت معدلات نمو سكان العالم بشكل واضح خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد ارتفع عدد سكان العالم من حوالى ٢٧٠٠ مليون نسمة فى سنة ١٩٥٠ الى حوالى خمسة آلاف مليون نسمة (أى الضعف) حاليا ، ومن المنتظر أن يتضاعف العدد مرة أخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة .

(*) لقد قام المؤلف بتدريس مادة (الدراسات البيئية) لطلبة الدراسات العليا بأكاديمية السادات للعلوم الادارية ويمكن الرجوع الى مؤلفاته فى هذا الصدد على مدى العشر سنوات الماضية.

وكان طبيعيا أن تؤدى هذه الزيادة فى عدد سكان العالم الى أن يقل نصيب كل فرد من ثروة الأرض، وما يترتب عليها من انتاج ، ومن هنا قام الكثيرون من أبناء الأرض الى الاساءة اليها ، وذلك لتعويض ما فقدوه من نصيبهم فى هذه الثروة ، خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية بظهور ما يطلق عليه الثورة الصناعية الثانية . وجاءت الاساءة فى صورة تلويث البيئة واساءة استخدام الموارد .

وقد ظهرت صور الاساءة الى البيئة فى عدة ظواهر طبيعية لاحظها العلماء خلال العشرين سنة الماضية ، ولم تكن قائمة أو ملحوظة من قبل ، وتتمثل أساسا فيما يلى :

- نقص مساحات الأراضى الزراعية ، نتيجة لعدة عوامل بعضها من صنع الانسان مباشرة والبعض الآخر كذلك من صنعه بطريقة غير مباشرة . فقد نقصت بسبب البناء فوقها والعيش فيها ، ونقصت كذلك بسبب نقص الأمطار وانتشار الجفاف ، ويرجع هذا — ضمن ما يرجع — الى فعل الانسان وتخريبه للطبيعة المناخية للأرض . هذا وقد نقصت انتاجية وخصوبة الأرض فى مناطق عديدة اما نتيجة لكثافة استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية ، أو نتيجة لبناء السدود كما حدث للتربة المصرية من بعد اقامة السد العالى ، وكما حدث للعديد من الدول الأخرى

- تعرية الأرض مما يكسوها فى مناطق كثيرة من غابات ، خاصة فى البلاد النامية ، وذلك من أجل بيعها وتصديرها الى الخارج ، أو استخدامها فى البناء وفى الوقود ، أو لاستخدام الأراضى التى كانت تشغلها فى الزراعة أو السكن . هذا فى حين تعتبر أشجار الغابات مصدرا رئيسيا من مصادر الأوكسجين فى الهواء بالاضافة الى أنها تساعد على تماسك التربة ، وعدم تعريتها وانجراف الطبقة الخصبة من عليها بفعل الأمطار الغزيرة ، وبالتالى تعرضها للتصحر والانهيار . وقد ترتب بالفعل على اقتلاع الغابات حدوث العديد من الكوارث والفيضانات ، علاوة على فناء العديد من الكائنات الحية النادرة التى توجد فى المناطق الحارة بالبلاد المتخلفة .

- زيادة مخلفات الصناعة والفضلات الطبيعية التى تخرج من الانسان ، وجرت العادة على القاء هذه المخلفات والفضلات فى البحار والمحيطات والأنهار ، مما أدى الى تلوث هذه الموارد الطبيعية ، واصابتها بما فيها من كائنات حية بالأمراض والسموم .

وقد أصبحت هذه الظاهرة قضية عالمية لما يوجد من اتصال بين الأنهار والبحار ، مما ينقل التلوث من المياه التى تطل عليها دولة معينة الى مياه وشواطئ الدول الأخرى

فتلوثت الشواطئ ، وتعرضت الأسماك للقتل والنقص والعديد من الأمراض ... الخ .

- مع ارتفاع مستوى المعيشة خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة استخدمت أجهزة لتكييف الهواء ، وأجهزة للتبريد من ثلاجات كهربائية وخلافه ، وهذه الأجهزة تعمل بغاز الفريون ، الذى تزايد انتاجه فى السنوات الأخيرة بشكل كبير . وقد تبين أن تسرب غاز الفريون من أجهزة التبريد (بالاضافة الى الغازات المنبعثة من الطائرات الأسرع من الصوت) الى طبقات الجو العليا ، وتفاعله مع غاز الأوزون الذى يحيط بالغلاف الجوى ، يؤدى الى تمزق طبقة الأوزون ، وانتشار الثقوب بها . ويقوم غاز الأوزون بحماية الأرض وسكانها من الأشعة فوق البنفسجية التى تتسبب فى فقد الابصار وسرطان الجلد والاقلال من مناعة جسم الانسان .

- زيادة استخدام الطاقة والوقود والبترول بشكل كبير لم يسبق له مثيل ، وما يترتب على احتراق هذه الأنواع من الطاقة التى تزايد نسبة ثانى أوكسيد الكربون فى الجو ، خاصة نتيجة العادم الصادر من السيارات ، قد أدى الى ارتفاع درجة حرارة الهواء (الجو) ، مما أدى بالتالى الى نقص سقوط الأمطار فى السنوات الأخيرة ، وانتشار الجفاف فى مناطق كثيرة مثل

أفريقيا ، بل امتد الجفاف الى بعض الدول التى اشتهرت بغزارة الأمطار ، كما حدث مؤخرا فى انجلترا . وقد تعرض نتيجة لذلك الانسان والعديد من الكائنات النادرة الحية للهلاك خاصة فى المناطق الحارة بالبلاد النامية .

ولا يقتصر خطر ارتفاع درجة حرارة الجو على نقص الأمطار فحسب ، وانما يتمثل الخطر الأكبر فى امكانية ذوبان جبال الجليد الموجودة فى القطبين الشمالى والجنوبى وهو أمر لو حدث فانه يؤدى الى كوارث مفزعة تتمثل فى غرق العديد من الشواطئ الواقعة على البحار ، ومن بينها الدلتا المصرية .

كل هذه الحقائق وغيرها تؤكد أن ما حدث ويحدث هو نتيجة ممارسات خاطئة للانسان . وتؤكد أن الكوارث التى كنا نطلق عليها فى الماضى وصف كوارث طبيعية ، لم تعد طبيعية نتيجة للزلازل ، أو الفيضانات أو الجفاف أو العواصف أو انفجار البراكين وحدها . انما أصبحت تقع نتيجة الممارسات الضارة ، والاساءة الى البيئة التى يتسبب فيها الانسان أيضا . وتؤكد هذه الحقيقة أن عدد الكوارث الطبيعية فى الستينات كان ١٦ كارثة ، ارتفع الى ٢٩ فى السبعينات ، وقفز الى ٦٨ فى الثمانينات .

المسئولية عن تخريب البيئة :

كان السائد أن دول الجنوب ـ أى البلاد النامية ـ هى السبب فى تلوث البيئة ، لأن الفقر مصيدة لدمار البيئة . فسكان البلاد النامية يتزايدون كالأرانب ، بغير عقل وبدون حساب ، ولا يعرفون كيف يحافظون على البيئة . فلقد فقد من الغابات ٢٠٠ مليون فدان أشجار ، ويفقد سنويا ٢٥ مليون طن من التربة الصالحة للزراعة بسبب استخدام المبيدات ، وقد لوثت الصناعة ٢٠٠ نهر وحوض مياه جوفى . فسكان البلاد النامية يقتلعون الغابات ، ويسيئون الى الأرض الخضراء ، ولا يبالون بالمستقبل .

ولكن يلقى ممثلى البلاد النامية اللوم على شعوب الدول الصناعية المتقدمة ، ويتهمونهم بتلويث الأرض والماء والهواء . ويدللون على ذلك بأنه على الرغم من أن عدد سكان البلاد المتقدمة لا يتعدى نسبة ٢٠٪ من مجموع عدد سكان العالم ، الا أنهم يستهلكون ٧٥٪ من طاقة العالم ، وينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة على العالم ، ويطلقون فى الهواء نحو ٧٤٪ من كمية غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يلوث الهواء ويرفع درجة حرارته ، وينتجون ١٠٠٪ من غاز الفريون الذى ينهش طبقة الأوزون ويمزقها . هذا علاوة على أن اقتلاع جانب هام من أشجار غابات البلاد النامية يرجع الى الاحتياج اليها فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وأن تدمير التربة الزراعية

بالمبيدات ... من تصدير الغرب ، والتلوث الصناعى يرجع فى الأساس الى الصناعات التى صدرها الغرب للبلاد النامية .

فالحقيقة أن البلاد الصناعية المتقدمة هى التى تدمر البيئة ، ولكن المسئولية عن البيئة فهى مشتركة ، ومن هنا لا بد من التعاون المشترك بين كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية حتى يمكن انقاذ الأرض . فليس يكاف فى هذا الشأن مجهود ايجابى يقوم به طرف واحد من الطرفين دون الطرف الآخر . فكل طرف لديه ما يعطيه للطرف الآخر . فالبلاد النامية تمتلك البحار والأنهار والغابات وملايين الأنواع من الكائنات الحية الدقيقة ، فهى غنية بكم هائل من الأحياء التى تمتلكها والتى تعرف بالتنوع البيولوجى أو التنوع الحيوى . ولكن هذه البلاد النامية تفتقر الى الأموال التى تمكنها من الاستثمار السليم لثرواتها الطبيعية والحيوية الذى لا يضر بالبيئة ، وتفتقر كذلك الى التكنولوجيا الحديثة . وفى المقابل فان الدول المتقدمة لديها فائض فى الأموال ووفرة فى التكنولوجيا الحديثة ، ولكنها فى نفس الوقت فقيرة فى التنوع البيولوجى .

ومن هنا كانت أهمية التعاون بين الشمال والجنوب والالتقاء معا فى مجال الحفاظ على البيئة . هذا الالتقاء الذى كان قد انتهى منذ عدة سنوات داخل اطار الحوار بين الشمال والجنوب ، نتيجة لعدم استعداد دول الشمال المتقدم تقديم تنازلات فى

سبيل توسيع التجارة الخارجية لدول الجنوب المتخلف وتنمية اقتصادياتهم . فهنا الأمر قد يتعلق بتقديم تضحيات من جانب الدول المتقدمة لوحدها . أما فيما يتعلق بمجال الحفاظ على البيئة فالأمر مختلف فالتضحية لن تكون من جانب واحد ، فهناك ضرورة لتعاون مشترك من الجانبين (دول الشمال ودول الجنوب) . وذلك من أجل مصلحتهما معا . ومن هنا كان الاهتمام الدولى بهذه القضية بتكوين وكالة دولية لحماية البيئة تابعة للأمم المتحدة . وتم السعى منذ خمس سنوات مضت نحو ضرورة الاتفاق على برنامج عمل دولى خلال السنوات القادمة ، يمكن من خلاله ــ والتزام دول العالم ببنوده ــ حماية البيئة من خطر التلوث وبالتالى حماية مستقبل الانسان . ومن هنا جاء الاستعداد لقمة "الأرض" التى عقدت فعلا فى ٤ يونيو ١٩٩٢ بمدينة ريودى جانيرو بالبرازيل (قمة ريو) .

مجالات التعاون فى الحفاظ على البيئة :

عقدت عدة مؤتمرات تحضيرية على مدى سنتين لاعداد الوثائق الخاصة بمجالات التعاون فى الحفاظ على البيئة التى يتعين التوقيع عليها فى قمة الأرض . وتتمثل هذه الوثائق فى :

١ ــ اتفاقية تغير المناخ التى تتناول تخفيض غاز ثانى أكسيد الكربون والغازات التى تساهم فى احتباس الحرارة بجو

كوكب الأرض مما يؤدى الى ارتفاع درجة حرارته وما يترتب على ذلك من آثار سيئة سبق ذكرها .

وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر ونزعت أسنان الاتفاقية ، فلم يؤخذ بعين الاعتبار اقتراح بوضع جدول زمنى لتقليل انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون من الوقت الحاضر وحتى عام ٢٠٠٠ لكى يظل عند المستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٠ . وهكذا فقد أصبح نص اتفاقية تغير المناخ لا يلزم بشئ محدد ، وبالتالى فقد حظى فى المؤتمر بموافقة جماعية .

٢ ـ اتفاقية الحفاظ على تنوع الأحياء Biodiversity التى استهدفت صيانة أقصى حد ممكن من التنوع البيولوجى لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة واستخدام الموارد البيولوجية على نحو قابل للاستمرار مع تأمين الشروط الاقتصادية والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

ويمكن اعطاء فكرة سريعة عن أهمية الحفاظ على التنوع الحيوى بذكر أنه يوجد فى كوكب الأرض حوالى ٣٠ مليون نوع من الأحياء ، لم يوصف الانسان منها حتى الآن سوى مليون ونصف نوع (٧٥٠ ألفا من الحشرات ، ٤١ ألفا من فقاريات و ٢٥٠ ألفا من النباتات ، وما تبقى من اللافقاريات

والكائنات الدقيقة) • ويبلغ تنوع الأحياء ذروته فى الغابات الاستوائية ، ويقل عدد الأنواع رويدا كلما اقتربنا من المناطق القطبية (*) • وتتمتع بعض المناطق بظروف بيئية تساعد على ازدهار أنواع بعينها ، وذلك مثل وفرة العالم النباتى فى المناطق التى يسود ها مناخ البحر المتوسط • والمؤسف أن كثير من الكائنات الحية قد فقد فعلا مع الزمن (ربما ٩٩٪ من الأنواع التى عرفتها الأرض فى كل الأزمنة) ، وأصبحت حاليا الأنشطة البشرية تقتل أنواع الأحياء بمعدلات سريعة جدا ، بحيث أن ربع الكائنات الحية الموجودة حاليا مهددة الانقراض خلال ٣٠ سنة ، وذلك أساسا نتيجة لفقدان هذه الأحياء الموطن الذى تعيش فيه أو نتيجة لتلوث الأرض والهواء والمياه • ويكفى لتوضيح أهمية الحفاظ على التنوع الحيوى أن نقول أن نزع شجرة واحدة من مكانها يعنى موت كيان ضخم من الحشرات والعوائل التى تعيش على الحشرات وكائنات أخرى عديدة يتوازن عليها كوكب الأرض كما أن موت التمساح يؤثر على بعض الطيور التى تعيش على ما يعلق بجسمه • وتعتبر العديد من النباتات والطفيليات والفطريات والأعشاب البرية والبحرية المادة الخام لصناعات عديدة خاصة صناعة العقاقير والمضادات الحيوية ومستحضرات التجميل وغيرها •

(*) يكفى فى هذا الشأن مثال دولة بروناى التى تقع على جزيرة لا تتعدى مساحتها عدة كيلومترات وتمتلك من الكائنات الحية المتنوعة ، أنواعا تزيد عن أنواع الكائنات الحية الموجودة فى قارة امريكا الشمالية بأكملها •

ولم تكن هناك أية قواعد تنظم التجارة الدولية فى الكائنات الحية المتنوعة وقد كانت تحصل العديد من الشركات (وبالذات الأمريكية) على هذه الكائنات من بعض الدول النامية ، وتقوم بتصنيعها وتسويق منتجاتها ، وتحقيق أرباح هائلة بملايين الدولارات ، دون أن تستفيد الدولة المانحة لهذه الأحياء . والأعجب من ذلك أن أرسلت الشركات الصناعية بعثات من العلماء الى المجتمعات التى تعيش حياة بدائية ، ودرست كيفية استخدام هذه المجتمعات للكائنات الحية سواء كانت نباتية أو حيوانية فى علاج الأمراض ، طبقا لوصفات متوارثة منذ القدم عن الآباء والأجداد . وباجراء التجارب استخلصت المواد الفعالة من هذه الأحياء ، واستخدمتها فى صناعة العقاقير والمضادات الحيوية ومستحضرات التجميل وغيرها . واستمرت هذه الشركات فى استنزاف العديد من المواد الحية الموجودة بالدول النامية دون أية ضوابط . والأكثر من ذلك هو ظهور علم جديد يطلق عليه التكنولوجيا الحيوية Biotechnology . وهو يعمل على تصنيع وتخليق المواد الفعالة الموجودة فى الأحياء النباتية وفى غيرها من الأحياء التى كانت تجلبها الشركات الصناعية من العالم النامى ، لكى تستخدم فى صناعة العقاقير وغيرها . وما ظهور هذا العلم الا بفضل تنوع الأحياء لدى الدول النامية .

وبمقتضى اتفاقية التنوع البيولوجي تلتزم الشركات التى تريد الحصول على كائنات حية من أية دولة أن تحصل على موافقة هذه الدولة ، وتتعهد لها بدفع نسبة من العائد من استخدام هذه الكائنات ، وتساعدها فى الحصول على التكنولوجيا . وقد وافقت كل دول العالم على هذه الاتفاقية ، ولم توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وذلك حماية لمصالح الشركات الأمريكية التى تبلغ رؤوس أموالها العاملة فى هذا المجال حوالى ألفى مليون دولار ، وينتظر أن يصل هذا الرقم الى ٥٠ ألف مليون دولار مع حلول عام ٢٠٠٠ !

٣ ـ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين : وهو يعد خطة عمل للقرن القادم فى جميع مجالات التنمية والبيئة ويشمل مستويات التعاون المختلفة (الاقليمى والدولى) ، وينص على السياسات الوطنية فى هذا المجال ، وقضايا التمويل ، و ... الخ . ويضم جدول الأعمال ٤٠ موضوعا عن البيئة ابتداء من الماء والطاقة والهواء والأرض والمبيدات والغابات والصحراء والجبال والبحار والشواطئ والاستهلاك والتنوع الأحيائى والتكنولوجى والعديد من الموضوعات الأخرى .

وقد وقعت جميع الدول على جدول أعمال القرن الواحد والعشرين ، علما بأنه غير ملزم للموقعين عليه بشكل قانونى .

٤ ـ ميثاق " ريو " أو اعلان مبادئ " ريو " بالاضافة الى اعلان مبادئ حماية الغابات ووقف العمل على التصحر . وقد وافق المؤتمر على ميثاق دولى بخصوص مشكلة التصحر ، توضع اللمسات الأخيرة له عام ١٩٩٤ ، حيث أن ٣٥٪ من مساحة الأرض معرضة للتصحر ، وبالتالى فان حوالى ألف مليون نسمة معرضون لخطر تقلص الأراضى الصالحة لانتاج المواد الغذائية وان كانت الموافقة تعتبر فقط على الورق بسبب مشكلة التمويل ، وطالما أن هذا الميثاق غير ملزم للموقعين عليه .

وعموما يمكن القول بأن مجالات الحفاظ على البيئة مترابطة ببعض ، فالحفاظ على التنوع الحيوى يرتبط بالحفاظ على الغابات ومواجهة الجفاف والتصحر ... الخ . والتمويل هو المهم ، فبدونه تظل الموضوعات على الورق فقط . فالتمويل هو المشكلة التى أدخلت المؤتمر كله فى طريق مسدودة لا توفق التقديرات الأولية تحتاج البرامج البيئية اللازمة لمواجهة المشكلات التى تتعرض لها الأرض والحياة الى ٦٠٠ مليار دولار . وقد صرح موريس سترونج سكرتير عام المؤتمر عند افتتاحه بأن القمة لا يمكن أن تعد ناجحة اذا لم توفر عشرة مليارات دولار على الأقل للبدء فى تنفيذ المشروعات الملحة ، وأنه لا بد من النص فى ميثاق ريو على أن تخصص الدول ٧ر٪ من اجمالى ناتجها القومى كمساعدات تستخدم

في تنفيذ المشروعات البيئية . ولكن للأسف لم يتمخض المؤتمر الا عن مبلغ لا يتجاوز مليارى دولار ، وبخصوص نسبة ٧ر٪ أمكن الوصول الى حل توفيقي غير ملزم بقيام بعض الدول الصناعية بتقديمها لهذه النسبة مع حلول عام ٢٠٠٠ ، وقيام الدول الصناعية الأخرى بتقديمها في أقرب وقت ممكن من بعد عام ٢٠٠٠ .

وهكذا فقد كان مؤتمر " ريو " أو " قمة الأرض " مدعاة لخيبة الأمل ، فلم يقدم شيئا يذكر لمواجهة مشكلات الفقراء أو لتغيير أسلوب حياة الأثرياء الذى لا يتحمل كوكب الأرض استمراره بالشكل الحالي . هذا ولم يتناول المؤتمر مشكلة " السكان والبيئة " فكما أشرنا من قبل فان السكان ونموه يعتبر من الأبعاد الهامة في قضية الحفاظ على البيئة ، وهو قضية تهم بطريقة مباشرة البلاد النامية . فلقد أبعدت هذه القضية على أن يتم تناولها في مؤتمر السكان الثالث الدولى المزمع عقده في القاهرة في نهاية صيف ١٩٩٤ .

هذا وان كانت هناك ايجابيات للمؤتمر فان أهمها كانت لفت الأنظار وعلى نطاق لم يسبق له مثيل الى قضايا البيئة والمحافظة على الحياة ، وهذه تعد خطوة أولى في رحلة الألف ميل الصعبة لانتشال الحياة والأرض من المخاطر التي تهددها نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها الانسان طويلا والتي

تتطلب اجراء تغييرات جذرية فى أنماط الانتاج والاستهلاك السائد فى عالمنا المعاصر • وكخطوة ايجابية تم انشاء لجنة المؤسسات الدولية لمتابعة نتائج مؤتمر ريو ، وهى لجنة دولية للتنمية المتواصلة والبيئة تتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة • وأعضاؤها ممثلو حكومات ، وعضويتها فى حجم عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولهذه اللجنة سكرتارية دائمة •

ويرى البعض أن من أهم ايجابيات مؤتمر " ريو " احياء الحوار بين الشمال والجنوب الذى توقف منذ سنة ١٩٨٥ • وقد يقود هذا الى الأمل فى ازدياد التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية •

الفصل الرابع

تفكك الاتحاد السوفيتى والتحولات بدول شرق أوربا

شهدت حديثا الساحة العالمية أحداثا هامة تتعلق بتراجع النظام الاشتراكى فى أهم معاقله . فلقد سقطت الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى مختلف دول شرق أوربا ، ووحدت ألمانيا بشطريها الشرقى والغربى تحت راية النظام الغربى ، وحُل حلف وارسو ، وأخيرا عند بداية ١٩٩٢ إنحل الاتحاد السوفيتى الى مجموعة من الجمهوريات المستقلة أو التى يجمع بعضها " كومنويلث " . ولقد اتجهت كل من هذه الدول الى نبذ نظام التخطيط الاشتراكى المركزى ، الذى سيطر عليها طوال ما يقرب من سبعين عاما فى الاتحاد السوفيتى ، وما يقرب من أربعين عاما فى دول شرق أوربا ، متجهة الى نظام السوق وما يقترن به من تغييرات عديدة جذرية .

هذه الأحداث الهامة لا بد وأن يكون لها أثرا هاما على البلاد النامية ، وما سوف تمر به من مسيرة للتنمية فى المستقبل . فالمحيط الدولى وما كان يشوبه من حرب باردة بين الشرق والغرب ومصادمات ساخنة عند بؤر معينة (وان كان قد شهد خلال السنوات الأخيرة نوع من الوفاق) قد تغير ، وتغيرت بالتالى المصالح السياسية والاقتصادية ، وبالتالى سوف تتغير وتتبدل أنماط العلاقات

الاقتصادية بما قد يرتب اثارا ايجابية وأخرى سلبية على مختلف البلاد النامية فى مسيرتها التنموية • ويهمنا أن نتعرف على هذه الآثار والانعكاسات ونحن بصدد دراسة أزمة التنمية فى اطار النظام الاقتصادى العالمى • وان كان لا يزال الوقت مبكرا لتقييم ما حدث من تغيرات أخيرة ، وما سوف ترتبه من آثار على النظام الاقتصادى العالمى ، وما سوف يترتب على هذه الآثار من انعكاس على قضية التنمية فى البلاد النامية • الا أن الأمر لا يخلو من امكانية الاجتهاد العلمى فى هذا الشأن ، وذلك من أجل ضرورة التعرف على امكانيات التنمية فى المستقبل •

تناقضات المجتمعات الاشتراكية :

وعلينا أن نتساءل — من قبل التعرض لأثر التغيرات على البلاد النامية — عن أسباب تحول دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى — بذاته — عن النظام الاشتراكى ، فالنظام الاشتراكى — كنظام اقتصادى اجتماعى يمكن أن تتم عمليات التنمية الاقتصادية تحت لوائه — من المهم أن نتعرف على ما قد ينطوى عليه من تناقضات • فمؤيدى النظام الاقتصادى الاشتراكى المركزى يعتقدون بأن هدف الاشتراكية هو مواجهة التناقضات التى تظهر فى الاقتصاد الرأسمالى الحر ، وأنه فى استطاعة النظام الاشتراكى التغلب على هذه التناقضات ، والمساعدة على نمو وتنمية قوى

الانتاج . الا أن تجربة الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا قد أوضحت بجلاء أن القوالب الاقتصادية الجامدة قد أظهرت تناقضات أخطر فى النظم الاشتراكية الحكومية من التى تظهر بين الحين والآخر فى النظم الرأسمالية الحرة . ويرجع ذلك الى الأسباب التالية : (*)

١ ـ قد يجتذب شعار الملكية العامة لوسائل الانتاج مشاعر كثير من أفراد المجتمع ، ولكن سيطرة وتسلط الحزب الواحد وما تولد من نظام بيروقراطى جامد حَوَّلَ الملكية العامة الى ملكية دولة ، مما جعل المدافعين عن مبدأ الملكية العامة ، يتجهون الى نبذة والبحث عن صياغة أخرى قد تصل بهم مرة أخرى الى قواعد النظام الاقتصادى الحر .

٢ ـ يؤدى التخطيط وتقسيم العمل الاجتماعى الى الغاء المنافسة . ويوجد بلا شك بعض الجوانب السلبية فى نظام المنافسة ، ولكن يترتب على زوال المنافسة من الاقتصاد القومى آثارا

(*) محمد ناظم حنفى (دكتور) ـ الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ، بدون ناشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٢ ـ ص٥٦ ـ ٦٠ ، ودراسة سعد حافظ (دكتور) ، على نصار (دكتور) التى صدرت فى : معهد التخطيط القومى ـ خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات وانعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى ـ قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٦٧ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٩١ ـ ص٥٦ ، ٥٧ .

خطيرة ، منها على سبيل المثال انعدام الحافز وعدم تحسين العملية الانتاجية ، وتدهور نوعية المنتجات ، كذلك انخفاض معدلات التقدم الفنى والاختراعات والابتكارات الجديدة • هذا فضلا الى أن زوال المنافسة يؤدى حتما الى نوع من أنواع الاحتكارات فى الانتاج • وينبع هذا الاحتكار مما يهدف اليه النظام الاشتراكى من تنميط وتخصص ، ولا يؤدى فى أحوال كثيرة الى تحسين وتطوير العملية الانتاجية •

٣ ـ يؤدى النظام الاقتصادى الاشتراكى الى الانتفاع الكامل بالطاقة الانتاجية المتاحة ، بحيث لا يوجد طاقة عاطلة أو زيادة فى حجم الانتاج ، مما يؤدى الى خفض الضياع والفاقد • ويساعد على تحقيق هذا الهدف تحديد الطلب مقدما سواء من حيث الحجم أو الهيكل من قبل سلطات التخطيط • ولكن أثبتت التجارب أن هذا المظهر الايجابى يقترن بانخفاض فى مرونة جهاز الانتاج وزيادة الاختناقات ، الأمر الذى يؤدى من جهة أخرى الى عدم الانتفاع الأمثل بالطاقة الانتاجية المتاحة • وقد لا يتحقق كذلك التوازن بين العرض والطلب فى السوق رغم تحديد حجم وهيكل الطلب مقدما • ومن هنا فانه يترتب على هذه الاختناقات وعدم توازن العرض والطلب تفشى وانتشار السوق السوداء والاقتصاد الخفى •

٤ ـ أن افتراض تحقيق الانتفاع الكامل بالطاقة الانتاجية المتاحة يمكن من الوصول الى مستوى العمالة الكاملة للقوى الانتاجية المتاحة في الدولة • ولكن أثبتت التجارب في كثير من الدول أنه في كثير من الأحوال ما يصاحب هذا المظهر الايجابي انخفاض في مستوى التنظيم وتدني وتدهور مستويات الانتاجية وزيادة في معدلات دوران العمل •

٥ ـ ان من أهم مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي عدالة توزيع الدخل ، الا أن القضاء على التباين في توزيع الجزء النسبي للدخل المخصص لسلع الاستهلاك ، برغم أنه يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ، الا أن له آثار سلبية على الدافع الى الانتاج والحافز على العمل •

٦ ـ تولد المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات في بداية بناء الاقتصاد الاشتراكي شعورا عاما بعدم الرغبة في اتخاذ القرار أو التفكير في القرار السليم ، ولا يتناسب هذا الحال مع متطلبات الابداع والمبادرة والمخاطرة •

كذلك نجد أن المعلومات التي يجب أن تصعد الى قمة السلطة من الوحدات الأدنى في الهرم التخطيطي قد لا تصل في الوقت المناسب لمواجهة الموقف بقرار فعال ، بالاضافة الى وجود بعض البيانات المضللة •

وبالرغم من نبذ فكرة الاحتكار بصفة عامة ، الا أنه يمكن القول أن القوة المحتكرة للسلطة فى النظام الاشتراكى قد لا يكون لديها البيانات السليمة عن اتجاهات السوق ، أو قد تصل اليها هذه البيانات خلال وقت طويل ، الأمر الذى يجعل القرارات غير فعالة ، فى حين أن قوى الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى يكون لديها بيانات سليمة وتحليل موقف واضح لقوى السوق وعناصره المتغيرة ، ومن ثم تستطيع اتخاذ القرار السليم من وجهة نظر المنشأة .

٧ ـ اتصف الفكر الاجتماعى بالتجمد ، مما ترك أثرا سلبيا على تطور كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وأضعف الانتقال الأفقى والرأسى للمعرفة التطبيقية وكذلك التكامل بين العلم والانتاج ، وأدى الى تجميد مناهج وأساليب التخطيط الكمى وبرمجة الانتاج ومستوى الادارة العلمية للنشاط الاقتصادى عموما .

٨ ـ ترتب على ما سبق بقاء (رغم عدم الملاءمة) استراتيجية النمو التقليدية القائمة على عوامل الانتاج الموسعة (مستويات غير متطورة من العمل ورأس المال والتكنولوجى) أى القائمة أساسا على " الكم " والتى كانت تناسب مرحلة بناء صناعات بدائل الواردات ، وعدم امكانية الانتقال السريع الى استراتيجية التنمية الكثيفة (مستويات مرتفعة من العمل الماهر ومستويات متقدمة

من رأس المال والتكنولوجى) أى القائمة أساسا على " الكيف " والتى تطلبتها الحاجة لمقابلة تنوع وارتقاء الطلب المحلى الراجع الى الارتفاع فى مستوى المعيشة ، والحاجة الى التصدير لمقابلة التوسع فى الواردات الراجع الى توسع وتنوع هيكل الانتاج وهيكل الطلب الاستهلاكى .

ولقد ساعد على زيادة المشكلة انحصار تفكير المخططين بصفة أساسية فى الاقتصاد الاشتراكى على استراتيجية الاكتفاء الذاتى ، والتى ساهمت ظروف الحرب الباردة فى فرضها على البلاد الاشتراكية . ومما لا شك فيه أن المجتمعات الاشتراكية قد شيدت طاقات انتاجية هائلة ، ولكنها مع ذلك لم تكن بالمستوى التكنولوجى الذى يناسب ظروف المنافسة الدولية .

٩ ـ اعتمد الفكر الاشتراكى فى تبرير ظهوره وتطبيقه على فكرة أساسية هى منع الاستغلال الموجود فى النظام الرأسمالى ، وذلك بما يستحدثه من علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة تساعد بالتالى على زيادة وتنمية قوى الانتاج . ولكن ما أظهرته التجربة التاريخية أن هذا لم يحقق نتائج ايجابية ، فالطبقة العاملة هى التى انقضت فى النهاية على السلطة العليا طالبة التحرر والتغيير والمرونة .

١٠ ـ يجب ألا نغفل العوامل الخارجية التي عجلت بظهور التناقضات في المجتمعات الاشتراكية . فبعكس حالها نجد تميّز تجربة المجتمعات الرأسمالية في نموها وجود تراكم رأسمالي كبير لأسباب كثيرة من أهمها وجود مستعمرات مترامية الأطراف ضمنت لها الموارد والسوق ، وكان لها السبق في ظهور الثورة الصناعية ، على حين لم تكن هذه الميزات موجودى لدى الدول الاشتراكية، وكان أغلبها دول زراعية الى عهد قريب . كذلك قد أدى سباق التسلح القاسي الى توجيه الجزء الأكبر من الموارد المحدودة في الدول الاشتراكية الوليدة الى استثمارات عسكرية غير مجدية من الوجهة الاقتصادية . فلم يعمل نموذج الاقتصاد الاشتراكي بالأسلوب المتوقع له نظريا ، بسبب توجيه جانب هام من الاستثمارات الى آلة الحرب . بالاضافة الى ما للاعلام الخارجي من أثر كبير على طموحات أفراد المجتمعات الاشتراكية في توجيه أنظارهم وميولهم لاقتناء الكماليات وتقليد أنماط المعيشة في الغرب .

١١ ـ ومع ذلك يمكن القول بأن ما يوجد من تناقضات في المجتمعات الاشتراكية لم تكن لتظهر نتيجة للمؤثرات الخارجية فحسب، ولكنها تتولد أيضا من داخل النظام الاقتصادي الاشتراكي ذاته.

ويؤدى هذا النظام فى أغلب الأحوال الى فساد الادارة وهيمنة بعض كبار الموظفين ، واستغلال النفوذ والتسيب من قبل باقى العاملين ، والتحول الى الشكلية فى الانتخابات والى الانتاج من أجل الأرقام وليس الكيف ، بالاضافة الى عدم قدرة السلطة المركزية على جمع المعلومات الكافية التى تتزايد مع تشعب وتعقد النشاط الاقتصادى والاجتماعى وتنوع أنماط الاستهلاك الأمر الذى يصعب معه اتخاذ القرار السليم فى الوقت المطلوب ، كما يصعب فيه الاستجابة السريعة لأى تغيير مطلوب . ومن هنا يوجد من يقول أن هناك حدود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتعداها الاقتصاد الاشتراكى ، لأنه بطبيعته يتفق مع النموذج الكمى الذى يعتمد على فروض التنمية الموسعة وليست الكثيفة السابق الاشارة اليها .

ووسط المراجعات والخلافات بدأت منذ بداية الثمانينات دول شرق أوربا محاولة الاتجاه الى النموذج الغربى ، ولكن لم تجد معونة فعالة من حكومات الغرب ، ولم تكن قبضة الاتحاد السوفيتى تسمح حينئذ بذلك .

ولم يكن الاتحاد السوفيتى ذاته بمنأى عن الوقوع فى هذه السلبيات والتناقضات فلقد اتجه لمواجهتها بالتخفيف الجزئى للقيود الادارية الا أنه قد اقترن بذلك اهمال فى ادارة شئون وسياسات الطلب على

المستوى الكلى ، وبدت الفوضى والشلل فى اتخاذ السياسات الاقتصادية وأخيرا نقص المعروض من المواد وقطع الغيار بقطاعات انتاجية أساسية كالنقل والزراعة والنفط والغاز . واقترن تحقيق مستوى قياسى فى انتاج الحبوب من ناحية بتراجع فى خدمات النقل والتخزين ونظام التوزيع على مستوى التجزئة من ناحية أخرى . فتراجعت معدلات نمو الناتج والاستهلاك والاستثمار الثابت الصافى عبر الفترة ١٩٨٧ـ١٩٩٠ كذلك تدهورت أوضاع ميزانية الدولة والميزان التجارى عبر نفس الفترة وحدثت تشوهات بالهياكل الاقتصادية والسعرية ، بانفصال بعض بلدان شرق أوربا المفاجىء عن التعاون والتبادل مع الاتحاد السوفيتى ، وتدهورت القدرة على تقديم المعونات الخارجية . وتوالت الأحداث بسرعة فائقة الى أن أعلن عن تفكك الاتحاد السوفيتى رسميا فى أول شهر يناير ١٩٩٢ ، واتجاه جمهورياته الى اقتصاد السوق .

أثر التحولات فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا على البلاد النامية :

يصعب ـ كما سبق القول ـ حصر الآثار المتوقعة للتحولات فى العالم الاشتراكى ، ومن ثم تحديد انعكاساتها على البلاد النامية . فهذه التغيرات لا زالت جارية ولم تستقر بعد ، ولم تتحدد ملامح العالم فى صورته النهائية بعد . وكذلك فان الآثار متعددة ، وليست فى عزلة عن بعضها البعض ، وقد يتولد عن تفاعلها آثار جديدة قد لا تكن فى الحسبان .

وعموما تتعلق الآثار بثلاثة مجالات . المجال السياسي فيما يختص بالمشاركة السياسية ، ودور الدولة في النشاط الاقتصادى ، والعلاقات الخارجية بخصوص أسس التعاون الدولي وآلياته والتنظيم الدولي ذاته . والمجال الأمني فيما يخص مضمونه الأشمل في بعده الاقتصادي التقني والبيئي وغيره . والمجال الاقتصادى فيما يختص باعادة صياغة النظام الدولي الجديد ، ودور آليات السوق في هذا النظام ومتطلباتها بالنسبة لاقتصاديات البلاد النامية . بالاضافة الى العلاقة بين هذا التقسيم الجديد للعمل وآلياته وبين النزعة نحو التجمع في تكتلات اقتصادية كبرى وموقع البلاد النامية من هذه التكتلات علما بأن الارتباط متبادل بين تلك المجالات الثلاث .

ونقتصر في العرض التالي على بيان الآثار المتوقعة التي لها انعكاس على عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد النامية (*) : ـ

١ ـ وحدة النظم الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الأخطار المشتركة ، واحلال علاقات التعاون والتكامل محل علاقات الصراع والتصادم ، بالاضافة الى العمل على تسوية الصراعات الاقليمية بعيدا عن المصالح الايديولوجية :

ويعتبر هذا انعكاس سياسى ، يترتب على غياب ركن هام فى

(*) يتم الرجوع في هذا الجزء الى : معهد التخطيط القومي ـ المرجع السابق ، ص٦٢ : ١٤٥ .

الصراعات الاقليمية بين البلاد النامية ، كان يتمثل في القطبية الدولية الثنائية ، وفي تغليب الدور الأيديولوجي في الصراع . ولقد استفادت العديد من الدول النامية كثيرا مما كان سائدا من حرب باردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في شكل معونات اقتصادية وعسكرية وتأييد سياسي غير محدود نسبيا ، وأوضح مثل لذلك ما حققته النمور الآسيوية الأربعة من مكاسب تنموية سبق عرضها . الا أن العديد من الدول النامية قد شهدت في المقابل مجموعة كبيرة من الآثار السلبية ، تمثلت في اغراقها في حروب محدودة ، واستنزاف مواردها في التسليح ، واستنزاف طاقاتها التنموية في خدمة الأهداف الاستراتيجية العالمية لأحد القطبين فضلا عن فرض — في كثير من الأحوال — أنظمة سياسية واجتماعية غير ديمقراطية (حكومات عسكرية في الغالب) ، تجد سندها في القوة الاستراتيجية الحليفة ، والتدخل الأجنبي لحماية هذه الأنظمة القائمة في حالة اتجاهات تغييرها . فلقد وصلت قوى اجتماعية معينة للحكم في كثير من الدول النامية وخاصة الأفريقية ، ارتبط وصولها بمناخ الحرب الباردة ، مما أوجد جو من عدم الاستقرار أو التمزق الداخلي ، مما لا يشكل بيئة مواتية لعملية التنمية ، فضلا عما كان يحدث من نهب وتدمير للثروات وتهريب لرؤوس الأموال .

وعموما فانه من المتوقع تخفيف حدة التوترات الاقليمية ، وتسهيل مهمة تسويتها ، وعدم التدخل في الصراعات الداخلية للدول ، مما لا

يزيدها اشتعالا ، بما يؤدى فى الغالب الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بالتنمية .

٢ ـ اعادة صياغة اطار تقسيم العمل الدولى :

ففى عصر القطبية الثنائية الذى ولى وانتهى بانهيار المعسكر الشرقى ساد تقسيمان دوليان للعمل ، هما التقسيم الرأسمالى الدولى الذى استوعب كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ، والتقسيم الاشتراكى الدولى للعمل الذى احتوى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى المتبادل (كوميكون) . ولقد ظلت الصين بمعزل عن التقسيمين منكفئة على نفسها فى الداخل حتى النصف الأول من السبعينات .

وتمخض التقسيمان عن أنماط من التخصص الصناعى للدول الأعضاء وعن تقسيم الثروة والموارد الطبيعية ، وعن اقتصار النظام المالى الدولى على دول التقسيم الرأسمالى . واستند التقسيم الدولى للعمل الأول على آليات السوق فى التعامل بين أعضائه ، مع سيادة الاحتكارات وهيمنة الشركات دولية النشاط والشركات متعددة الجنسية . أما التقسيم الدولى للعمل الثانى فقد سادته أدوات التخطيط المركزى والتنسيق المباشر بين خطط الانتاج ، وتعطل العمل بآليات السوق فى التعامل مع الاستعاضة عنها بنظام للتقييم وتوزيع المنافع والحساب الاقتصادى ،

يدمج العوامل الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية الى جانب العوامل الاقتصادية • وحكمت علاقات التبادل بين التقسيمين آليات السوق •

وقبل التوجه الى شرح ما يتوقع من تقسيم دولى جديد للعمل ، وآثاره على البلاد النامية نذكر أولا فيما يلى ما يتوقع من عوامل رئيسية محددة لهذا التقسيم :

- ما ورثته كل دولة تاريخيا فى تقسيم العمل ، من مستوى معين للنمو الاقتصادى بحكم اختيارات التنمية والاختيارات الاجتماعية للدول ولمجموعات الدول فى المرحلة التاريخية السابقة (وبالذات من بعد الحرب العالمية الثانية) • هذه المواريث سوف تترك بصماتها فى شكل تقسيم العمل فى المستقبل ، بل ستكون أحد محدداته الرئيسية •

- هيكل توزيع الموارد على الصعيد العالمى (فى ضوء تطور المعرفة العلمية السائدة) سوف يستمر فى لعب دورة فى شكل تقسيم العمل ، ولكن بصورة مختلفة عما ساد فى الماضى نظرا لما حدث من تطور فى المعرفة العلمية السائدة • فيتم التمييز بين المواد القابلة للاحلال التخليقى وتلك التى ليست محلا لذلك حتى الآن • وكذلك التمييز بين الموارد القابلة للنضوب ، والأخرى المتجددة • فضلا عن التمييز بين الموارد متعددة أوجه الاستخدام البديل ، والأخرى ذات أوجه الاستخدام المحدود •• الخ •

- ملكية ناصية التطور التقنى ، وخاصة فى القطاعات الحديثة كالطاقة وهندسة الوراثة والمعلوماتية وغيرها سوف تكون أحد أسس تقسيم العمل الدولى فى المستقبل المنظور على كل من المستويين الأفقى والرأسى .

- المشكلات العالمية متمثلة فى اعتبارات البيئة ، ومشكلات الطاقة والغذاء وغيرها سوف تكون أحد محددات تقسيم العمل الدولى .

- انتشار الشركات متعددة الجنسية والشركات دولية النشاط سوف يكسب هذا التقسيم ملامح خاصة (شأنه شأن التكامل الرأسى فى الصناعات) تتمثل فى التداخل فى أنماط تقسيم العمل الدولى بين المناطق الاقتصادية وبين الدول وفى داخل كل .

ننتقل الى ما قد يتوقع من تقسيم دولى للعمل ، وهنا نجد العديد من الاجتهادات التى تنقسم الى سيناريوهين رئيسين ، هما سيناريو التعددية القطبية ، وسيناريو تقسيم العمل فى ظل وحدة العالم واندماج الاقتصاد الاشتراكى فيه . ويوجد بلا شك داخل كل من السيناريوهين تنوعات وتفرعات كثيرة .

أولا : سيناريو القطبية المتعددة :

يقوم هذا السيناريو على تصور العالم مقسما لعدة كتل اقتصادية رئيسية استنادا الى كل من :

- توصيف المراكز الاقتصادية الرئيسية السائدة حاليا فى العالم .
- واتساقا مع التغيرات السياسية والاستراتيجية الحادثة فى النظام العالمى القائم على التعددية القطبية كبديل عن القطبية الثنائية .
- واعتمادا على الأزمة التي يمر بها النظام الرأسمالى العالمى وعوامل الضعف الداخلية فى الاقتصاد الأمريكى والتى لن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بادارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وطبقا لهذا السيناريو تتشكل ثلاث مراكز رئيسية ، هى المركز الأمريكى ويشمل الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى واللاتينية بقيادة الولايات المتحدة ، والمركز الأوربى ويشمل الجماعة الأوربية بقيادة ألمانيا الموحدة ، والمركز الآسيوى ويشمل دول شرق وجنوب شرقى آسيا بقيادة اليابان . ويوجد من يرى اضافة مراكز جديدة مثل دول الاتحاد السوفيتى السابق ومنغوليا وبعض دول شرق أوربا .

وتتمثل الانعكاسات الاقتصادية لهذا السيناريو على البلاد النامية فيما يلى :

١ ـ أن تكون البلاد النامية مسرحا للصراعات الاقتصادية والسياسية بين الكتل الاقتصادية الكبرى . ومن شأن هذه الصراعات أن تؤدى الى :

ـ صبغ التنمية فى البلاد النامية بطابع التبعية لاحدى الكتل ، مستخدمة فى ذلك أنماط التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة والاندماج فى الشركات متعددة الجنسية واندماج الأسواق فى أسواق الدولة المركز .

ـ استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية من خلال عدة آليات ، قد تختلف فى الشكل عن الآليات التقليدية ، لكنها تتفق معها فى النتيجة . وقد تتمثل الآليات الجديدة فى اعطاء الطابع الصناعى التحويلى الأولى عليها من أجل أحداث رفع محدود فى الدخول فى الدول النامية لتخفيف أثر الاستنزاف . ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال التصنيع المباشر لهذه الدول أو من خلال التكامل الصناعى مع المركز .

ـ اضعاف امكانات التكامل بين الدول النامية وبعضها البعض وكذلك اضعاف قدرتها على المساومة الجماعية فى تحديد أسعار صادراتها الأولية .

ـ تشكيل أنماط التنمية وبخاصة التنمية الصناعية والزراعية فيها حسب موقع الدول النامية من الكتلة وحسب حجم الموارد

(بما فيها الموارد البشرية) وحسب رصيدها من التنمية الاقتصادية عشية تشكيل النظام الجديد .

- استمرار الدول النامية فى تصدير رؤوس الأموال والعقول لدول المركز فى اطار النهب المنظم للموارد .
- استمرار مشكلة مديونية البلاد النامية مع اعادة تكييفها فى أحد أو فى كل العمليات الآتية :

العملية الأولى : توظيف الديون فى مزيد من دمج اقتصاد الدولة النامية فى اقتصار الدولة المركز عن طريق آلية شراء ممتلكات الأصول الانتاجية للمشروعات العامة وتصفية الأصول الانتاجية الصناعية ، أو اعادة تشكيلها بما يلائم نمط التخصص الجديد المفروض .

العملية الثانية : استخدام أدوات الدين فى اخضاع الدولة النامية لشروط التبادل والتوزيع الذى يحقق القسط الأعظم لصالح الدولة أو الدول الأقوى فى التكتل .

العملية الثالثة : استخدام الديون كأداة للحد من احتمالات التنمية ، اذ تستنزف القدرة على تعبئة المدخرات فى سداد أقساط الديون وفوائدها مع استمرار اللجوء للدول المتقدمة من أجل المزيد من الديون لمقابلة الاحتياجات الجارية أو الاستثمارية أو الأمنية .

العملية الرابعة : توظيف الديون والمفاوضات بشأنها كأداة لفرض سياسات اقتصادية خارجية ، ولتعزيز مواقع قوى اجتماعية معينة فى مقابل اضعاف مواقع قوى اجتماعية أخرى .

٢ ـ احداث تغييرات فى النظام النقدى والمالى الدولى بما يؤدى الى استمرار اتجاه اضعاف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على كل من النظامين المالى العالمى والنقدى العالمى ، وتراجع الأهمية النسبية للدولار كغطاء نقدى وحيد فى النظام النقدى العالمى وفقا لأهمية عملات المراكز القوية الأخرى . ويترتب على ذلك اما حدوث تغيير هيكلى فى بنية المؤسسات النقدية الدولية ، أو فى ادارتها ونظام التصويت . وقد يتم الأخذ بفكرة اصدار عملة عالمية تحدد قيمتها وفقا لسلة عملات الدول ، أو يتم العمل بهذه الفكرة دون اصدار هذه العملة .

ولعل أحد الآثار المباشرة على الدول النامية هو العودة الى نظام مناطق العملات للدول الرئيسية فى المركز كما ساد من قبل ابان الاستعمار الكولونيالى . وسوف يكتسب هذا النظام النقدى قدرا من الاستقرار قد يكون مفيدا للدول النامية فى تحقيق استقرار نسبى لأسعار عملاتها . وان كانت العبرة لا تكمن فى الاستقرار ، ولكن عند أى مستوى يتحقق ؟ وهل يحقق الفائدة للبلد النامى أم لا ؟

٣ ــ ويلاحظ عموما على الآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه أنها تفترض أحادية الآثار ، بمعنى أنها تنبع من الدولة المركز ، وأن يكون موقف البلد النامى ليس الا مجرد ردود أفعال • وان كان الأمر فيما يتعلق بمختلف البلاد النامية ليس متساو • فهناك فروق فى النمو الصناعى والثقل السكانى والغليان الاجتماعى ، والخبرات التاريخية ، وتوفر الثروة ومصادر التراكم ، والخبرات فى المساومات الدولية الجماعية ••• الخ • وبدون شك فان لهذه الاختلافات آثار على اختلاف المواقف النسبية المتوقعة لمختلف البلاد النامية فى سيناريو تقسيم العمل الدولى •

٤ ــ وان كان سيناريو التعددية القطبية لا يخلو من تحقيق ضياعات على الدول النامية شأنها شأن الدول المتقدمة نتيجة عدم الافادة من امكانات السوق العالمية فى حالة تحريرها وفى حالة بناء التخصيص على أسس عالمية وليست اقليمية •

٥ ــ كما أن من شأن هذا السيناريو توسيع الفجوة التنموية بين البلاد النامية التابعة والدول الصناعية المتقدمة فى كل من المجموعات الرئيسية نتيجة لكافة الآثار السابق الاشارة اليها •

ثانيا : السيناريو الاندماجى :

وتعتمد فكرة السيناريو الاندماجى على فرض زوال السبب الذى قسم النظام العالمى الى تقسيمين اقتصاديين للعمل أحدهما رأسمالى والآخر اشتراكى ، ومن هنا يكون الأمر ميسرا لكى تندمج اقتصاديات الدول المختلفة من أجل تحقيق مصالحها المشتركة . وتتلخص انعكاسات هذا السيناريو على الدول النامية فيما يلى :

أ — جمود نمط التخصص الدولى الجديد :

على الرغم من أن السيناريو يتخطى شكل التخصص وتقسيم العمل التقليدى الذى ساد منذ القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية والذى ارتبط بوجود المستعمرات ، الا أنه بحكم وجود الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وتملك الأخيرة لناصية التقدم ، فان هذا السيناريو يقرر وجود قطاعات وصناعات ومنتجات حكر على الدول المتقدمة وهى قطاعات المعلومات والمعرفة والالكترونيات والاتصالات وهندسة الوراثة والطاقة وما اليها .

ويشترط لدخول الدول النامية مجال هذه التخصصات توفر أمور أهمها :

— كفاية درجة النمو الصناعى والتقنى السابقة لتشكيل اطار تقسيم العمل الدولى الجديد .

- قدرة الدول النامية على التجميع فى وحدات اقتصادية كبيـــرة وعلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها •
- درجة ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ، وهذه تحكمهـا العوامل السياسية والاستراتيجيات الأمنية وما اليها من العوامل غير الاقتصادية بطبيعتها •
- شكل التعاون الدولى ، خاصة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث فى مجالات التمويل والتطور التقنى •

ونتيجة لمعدلات النمو السريعة فى هذه القطاعات ، فيتوقع أن يجمد التخصص المتوقع هذا لفترة طويلة وأن يستقر عند هـــذا المستوى ، حتى لو تحققت الشروط المشار اليها بشكل جزئى ؟

ب ـ انخفاض معدلات تدفق المساعدات للدول النامية :

ويرجع السبب فى ذلك الى :

- توجيه الاستثمارات لدول شرق أوربا بهدف اعادة هيكلتهـا وتطويرها تقنيا ، ولوجود طاقة استيعابية عالية للاستثمـارات الجديدة بها •
- توجيه دفعة كبيرة من الاستثمارات لرفع معدلات تنمية المناطق الأوربية الأقل تقدما قبل تحقيق الوحدة الأوربية •

- احتياجات الثورة العلمية ـ التكنولوجية القادمة من الاستثمارات لاعادة هيكلة الاقتصاديات الأوربية والأمريكية (وخاصة بالنسبة لأمريكا الوسطى فى أطار الفلك الأمريكى) .
- تداعيات مشكلة المديونية الحالية وتقليص حجم التدفقات المالية للبلاد النامية .
- التغييرات المتوقع حدوثها فى النظام المالى العالمى ، والتوجه نحو التوسع فى التبادل التجارى بمعدلات أعلى من معدلات تدفق رأس المال .

ولقد بدأت هذه الظاهرة حتى قبل بروز التحولات فى دول شرق أوربا نتيجة تفاقم مشكلة مديونية الدول النامية ، وتعثر جهودها فى السداد نتيجة الشروط الصعبة للديون .

حـ ـ اتساع حجم التبادل التجارى :

يتوقع أن يؤدى الاندماج الاقتصادى العالمى ، وتحققه لزوال قيود التجارة ، الى زيادة حجم ونطاق التبادل الدولى ، والافادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الجديد ، ولا تشذ دول العالم الثالث عن هذه القاعدة فى عمومياتها .

وسوف يكون لزيادة التبادل الدولى آثارا ايجابية على كفاءة العملية الانتاجية فى البلاد النامية ، حيث تحقق وفورات الحجم الكبير

وتتمتع بمزايا التخصص فى مجالات صناعية تتخلى عنها الدول المتقدمة للدول النامية لاعتبارات بيئية ولانخفاض معدلات الربح بها فى الأجل الطويل كالعديد من الصناعات الهندسية ، ولأن آفاق التطور التقنى بها محدودة .

ومن شأن زيادة التجارة مع انخفاض تدفق الأموال للبلاد النامية ، أن تضيق فجوة العجز بموازين التجارة والمدفوعات للبلاد النامية . وان كان هذا التوقع قد لا يتحقق نظرا لما يتوقع كذلك من معدلات تبادل دولى فى غير صالح البلاد النامية ، وبالتالى فان تضييق فجوة التبادل التجارى سوف يكون على حساب الرفاه بها . فضلا عما يعنيه ذلك من استمرار اتجاهات اعادة توزيع الدخل لصالح الدول المتقدمة لما ينطوى عليه النظام الدولى الجديد من تخصص وتقسيم دولى متوقع للعمل .

ويتوقف نجاح الدول النامية فى تضييق فجوة العجز فى موازين التجارة والمدفوعات على درجة انسجام سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها التجارية الخارجية واستراتيجية وسياسات التصنيع مع أداء الاقتصاد العالمى ، وعلى درجة الاعتماد المتبادل فيه وعلى مدى النجاح فى تخفيف قيود التجارة فى المستقبل .

٣ ـ النزعة نحو التكتل فى كيانات اقتصادية واجتماعية كبيرة :

بدأت تبرز على الصعيد السياسى أشكالا جديدة لنمو المجتمعات تتعدى حدود الدولة القومية ، بالاتجاه الى الدول القارية أو الكتل متعددة الدولة القومية . فتشهد حاليا الاتجاه الجدى نحو الوحدة الأوربية ، ونحو التكتل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، علاوة على اتجاهات التجمع فى آسيا وأمريكا اللاتينية مثل اتجاهات توحيد الكورتين ، والوحدة اليمنية ، وتعميق اتجاهات التكامل بين دول اتفاقية مونتفيديو فى أمريكا اللاتينية ... الخ . فلم يعد هناك قيد العوامل الايديولوجية والنظام الاجتماعى والاقتصادى الذى كان مسيطرا فى ظل انقسام العالم الى معسكرين غربى وشرقى . ولقد أصبح الاتجاه الى أعمال آليات السوق فى ادارة الاقتصاديات المختلفة بغض النظر عن طبيعة الملكية السائدة (ثقل وزن الملكية العامة أو الخاصة لوسائل الانتاج فيها) ، فضلا عن تغير المفاهيم الأمنية ومفهوم الصراع ذاته . كل هذه اعتبارات تيسر الاتجاه نحو الكيانات الأكبر التى تدعو اليها ما تمر به البشرية حاليا من ثورة تقنية ترتبط بالمفاهيم الجديدة لتقسيم العمل الدولى السابق الاشارة اليها .

فالتطورات التقنية الحديثة تجعل من الصعب أمام الكيانات الاقتصادية الصغيرة ليس فقط استيعاب أحجام الانتاج الاقتصادية الضخمة بحكم محدودية أسواقها ، ولكن أيضا صعوبة استيعاب الاستثمارات الضخمة والتقنيات المعقدة المرتبطة بها ، ناهيك عن المقدرة على

تطويرها . فلقد ارتبطت أحجام الانتاج بأنماط تقسيم عمل وتخصص على المستوى الرأسي ، وفي أجزاء من مكونات السلعة ، وليس في سلع بذاتها ومنتجات بذاتها كما ساد في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . واقترن هذا بنمو الشركات العملاقة الدولية ومتعددة الجنسيات ، التي تتعدد وتتكامل وحداتها الموزعة على مساحات جغرافية واسعة (دول عديدة مترامية الأطراف) ، والتي يتصف كل منها بالانتاج الكبير المتطور فنيا ، ويتوزع فيما بينها الانتاج بتخصص على مستوى شديد الدقة والتفصيل ، وما ينفق من أعباء ضخمة في تطوير البحث والتقنية في اطار نفس الشركة ، يمكن أن تتحمله تلك الوحدات الانتاجية في الدول الأطراف فيها .

فالتكتل والتوحد لمجموعات الدول أمر تمليه ضرورات البقاء والاستمرار والتطور في عالم سوف تشتد فيه المنافسة بحدة ، وتلعب فيه الهيمنة على ناصية التطور العلمي والتقني (الباهظة التكاليف الاقتصادية والبشرية التي في حاجة الى تراكمات مصرفية كبيرة وجهود جماعية ضخمة) وتملك قاعدة انتاجية ضخمة وقوية ومتنوعة ومتجددة دورا أساسيا في امكانية هذا الاستمرار والتقدم .

وقد يتساءل البعض حول تناقض ما ذكر عن اتجاهات التكتل في وحدات كبيرة وما نشهده اليوم من حركات انفصالية تغلب عليها

النزعة القومية ، مثال ما حدث للاتحاد السوفيتي من تفكك ، وما يحدث في بعض دول شرق أوربا متعددة القوميات والمنطقة العربية وغيرها. ولعل أهم الأمور المفسرة لتلك الحركات الانفصالية هو حالة التخلف السياسي لدى أصحاب النزعة الانفصالية ، والذى لا يتمشى مع تطور قوى الانتاج بفعل التطورات التقنية الحديثة . ويبرز هذا الأمر في الحالات التي لم يتوفر لديها خبرة الممارسات الديمقراطية أو التي حرمت منها .

وينعكس الاتجاه الى التكتل (كأحد خصائص النظام الدولى الجديد) على البلدان النامية في حثها على العمل كذلك على التوحد والتكتل من منطلق الاعتبارات العالمية التالية :

- مواجهة احتياجات البقاء الاقتصادي فضلا عن الاستمرار والتطور ، وذلك نظرا الى اعتبارات أحجام الانتاج والسوق ، ضخامة الاستثمار ، احتياجات تطوير المعرفة العلمية والتقنية التي لا تستطيع امكانيات الدولة المنفردة الوفاء بها .

- احتياجات توفير المقومات الأساسية للحياة من غذاء وطاقة وخامات طبيعية تخضع لاتجاهات تنافسية عالمية شديدة .

- الوصول الى الحد الأدنى من القدرة التساومية على صعيد المنافسة العالمية الشديدة حتى يمكن تحسين شروط التبادل وتعظيم

المنافع ، وكذلك تشكيل الحد الأدنى للمقدرة الأمنية فى صيغتها الجديدة .

- الحفاظ على الهوية والشخصية القومية ، والميراث الثقافى مع تطويره فى ظل المعطيات الجديدة ، أمام طوفان أنماط حضارية جديدة يتوقع أن يغلب عليها النمط الغربى ، سوف تعززها مراكز التعددية القطبية الجديدة والمتوقعة .

٤ — <u>غلبة آليات السوق فى التعامل الدولى واتساع استعمالها داخل وحدات المجتمع الدولى :</u>

كانعكاس لتفكك الاتحاد السوفيتى وما تم من تحولات بدول شرق أوربا ، سوف يسود استخدام آليات السوق بداخلها ، وفيما بينها وبين مختلف الوحدات الدولية الأخرى ، مما سوف يؤثر على التوازنات السعرية للسلع الاستراتيجية الأساسية على الأقل (مثال مدخلات الطاقة ، المواد الخام الرئيسية الأولية وكثير من السلع الصناعية ، والتقنيات المتطورة) . وترجع هذه التعديلات السعرية لما سوف يحدث من تغير فى جانبى العرض والطلب لسلع الفائض والعجز لدى دول المعسكر الشرقى السابق (دول الكوميكون) ، ولما سوف يترتب على اعادة تقييم كثير من منتجات هذه الدول بالأسعار الحقيقية وحسب قدرتها التنافسية فى السوق العالمى . هذا وسوف يلعب

تصحيح أسعار عملات هذه الدول دورا في مسألة اعادة التسعير هذه .

وينعكس هذا الوضع على الدول النامية فيما يلي :

- زيادة أسعار وارداتها من الدول الاشتراكية زيادة كبيرة عما كان يحدد من قبل في اتفاقات التجارة والدفع ، فضلا عن عدم استقرار هذه الأسعار . ونظرا الى كون أغلب هذه الواردات من سلع رأسمالية ووسيطة ، فانه سوف يؤدى الى زيادة تكلفة التوسع الرأسمالي وزيادة أعباء تشغيل الجهاز الانتاجي .

وفي المقابل فان صادرات الدول النامية الى هذه الدول سوف تواجه بمنافسة الدول الرأسمالية المتقدمة .

- انضمام الدول الأعضاء السابقين بمنظمة الكوميكون في المنظمات النقدية الدولية ، مما يعمل على توسيع حجم رأس مال هذه المنظمات ، والأثر المباشر لذلك هو اضعاف القوة التصويتية للدول النامية ، الا أنه سوف يزيد من امكانات التمويل بشرط الا تحظى بالأولوية الأولى فيها دول الكوميكون نفسها .

- زيادة المعروض من السلع الأولية الطبيعية والزراعية نتيجة لدخول الدول الأعضاء السابقين في الكوميكون السوق العالمي مما يضعف من القوة التساومية للدول النامية .

الفصل الثامن

تيــار الاصـلاح الاقتصـــادى

بدأ منذ عقد السبعينات ـ وبالذات خلال الثمانينات ـ تيار ينتشر فى جميع أنحاء العالم يدعو الى تنفيذ نوع أو آخر مما أطلق عليه سياسة " الاصلاح الاقتصادى " . والغريب أن هذه الدعوة قد انتشرت فى كل الأنماط الاقتصادية وفى كل الدول ذات النظم السياسية المختلفة نامية كانت أو متقدمة ، اشتراكية أو رأسمالية ، شمولية أو ديمقراطية . وقد انتقلت سياسة الاصلاح الاقتصادى بين قارات العالم من أوربا الى أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وكذلك انتشرت هذه السياسات فى كل آسيا وأفريقيا .

ويعنى المفهوم العام لسياسة الاصلاح الاقتصادى أى اجراءات تتخذها الحكومة تساهم فى تشكيل سلوك النشاط الاقتصادى على أساس آليات السوق الحر ، ويمكن أن تتراوح هذه الاجراءات من تحرير الأسعار فى قطاع معين ولسلعة معينة الى بيع وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه " التخصيصية " Privatization (*) .

(*) تم الرجوع أساسا فى اعداد هذا الفصل الى الدراسة الحديثة : محمد ناظم حنفى (دكتور) ـ الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية بدون ناشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٢ ـ ص ١٨٩ : ٢٨٠ .

ويأتى ذكر قضية الاصلاح الاقتصادى هنا لما لها من بعد دولى باعتبارها رياح تغيير واصلاح تجتاح العالم فى الآونة الحالية ، وتهدف فيما يتعلق بالبلاد النامية الى اصلاح مسار عملياتها التنموية • ويهمنا أن نلقى بعض الضوء عليها للتعرف على ما تتصف به من خصائص وأسباب اتباعها ، وما تسعى اليه من أهداف وتستخدمه من أدوات ، وما تستند اليه من منطق بهدف تقييمها أوليا ، فالفترة التى مرت على سياسة الاصلاح الاقتصادى غير كافية لتقييم ما حققته من انجازات فى المجال التنموى ، وبالتالى فان التقييم السليم من واقع التجارب العملية يكون سابق لأوانه حاليا •

الخصائص المشتركة لسياسة الاصلاح الاقتصادى :

هذا التيار الخاص بالاصلاح الاقتصادى ، رغم أنه قد مر على مختلف قارات ودول العالم ، الا أنه يشتمل على صفات وخصائص مشتركة يمكن ايجازها فيما يلى :

١ ــ تشتمل سياسة الاصلاح الاقتصادى (كما سبق القول) على بعد دولى ، باعتبارها تمثل رياح تغيير واصلاح يجتاح مختلف أرجاء العالم ، وتتبناها المؤسسات الدولية التى تهيمن على عمليات التمويل بهدف الاصلاح والتنمية •

ويتخذ البعد الدولى أهميته كذلك من حيث تأثيره على ما تحدده الدولة من حزمة الأهداف التى يراد تحقيقها من انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى . ومن الأهداف ذات البعد الدولى ما يلى :

- محاولة التفاعل مع الفرص التجارية الدولية المتاحة ، وذلك فى محاولة لازالة العقبات أمام المنافسة الدولية وزيادة كفاءة قطاع التجارة .
- محاولة التخفيف من مشاكل الدين الخارجى وضغوط صندوق النقد الدولى .
- محاولة التكيف السريع والحاسم للتغييرات فى الأسعار فى السوق العالمى مثل أسعار البترول وأسعار سلع التجهيز وأسعار السلع الغذائية والرأسمالية .

ولأهمية البعد الدولى يرى البعض أن سياسة الاصلاح الاقتصادى ذات بعد دولى أكثر من أنها سياسة تعتمد على الظروف المحلية . كما أن هذه السياسة فى رأى المهتمين بهذا الموضوع لا تعتبر فقط ذات بعد اقتصادى ولكن تشتمل أيضا على أبعاد سياسية .

٢ ـ تؤكد هذه السياسة على اتجاهات ومناهج معينة تشتمل على حزمة من الأدوات التى قد تحتوى على مجموعة من العناصر التالية :

ـ التخفيف من القيود الحكومية ، التى تعتبر عقبة لأداء فى سبيل التوسع الاقتصادى وزيادة الاستثمار الخاص .

ـ الحد من الملكية العامة لعوامل الانتاج ، ودفع عملية التخصيصية وذلك ببيع وحدات القطاع العام حسب أولويات معينة وبطرق مناسبة ، وتشجيع الملكية الخاصة .

ـ تحرير الأسعار ، والأخذ فى الاعتبار للأسعار العالمية ، وتحسين آليات الأسواق ، وتدعيم سوق المال .

ـ تحسين مناخ الاستثمار فى الدولة ، وعمل الاصلاحات التشريعية والادارية اللازمة لذلك .

٣ ـ تجتاح سياسة الاصلاح الاقتصادى (بأدواتها ومعاييرها المتعددة) كل عناصر الاقتصاد القومى سواء كانت قطاع عام أو قطاع خاص . وقد استخدمت سياسة الاصلاح الاقتصادى فى كثير من الدول لتحقيق عدالة توزيع الموارد المحلية بين قطاعات الاقتصاد القومى .

٤ ـ برغم تشابه عملية الاصلاح الاقتصادى فى خصائص عامة مشتركة ، الا أن عقد الثمانينات قد أوضح أنه يوجد أشكال وصور متنوعة لمنهج الاصلاح ، مما يعكس اختلافات الدول من حيث النمط والتكوين ، وكذلك تنوع الأهداف التى تبغيها الدولة من سياسة الاصلاح الاقتصادى . فتحاول كل دولة بطريقة أو بأخرى تحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادى التى تراها مناسبة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وكما تراها فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥ ـ يعنى الاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد على معايير السوق أن الدولة لن يكون لها دور فضولى فى النشاط الاقتصادى . ومن ثم لن تستطيع الدولة فى كثير من الأحوال التحكم الكامل المباشر فى المتغيرات الاقتصادية . ويعنى هذا أن الاصلاح الاقتصادى يؤدى الى تحسين ديناميكية الاقتصاد القومى بعيدا عن تدخل الدولة ، كما يمكن أن يؤدى الى بعض النتائج غير المتوقعة .

لذلك فان كثيرا من الحكومات تتقدم فى سياسة الاصلاح الاقتصادى بحذر . حذر يأخذ فى الاعتبار الآثار الايجابية لسياسة الاصلاح الاقتصادى ، وفى ذات الوقت يعكس الخوف من أن تحول ديناميكية الاصلاح الاقتصادى دون تحكم الدولة فى المتغيرات الاقتصادية . ومن ثم قد تحتوى سياسة الاصلاح الاقتصادى على تكلفة كبيرة .

٦ ـ لقد أثبتت تجارب كثير من الدول التى انتهجت سياسة الاصلاح الاقتصادى حسب حزمة أو أخرى من الأدوات الاقتصادية أنـــه يوجد نقاط للتفاعل والتلاقى والتقاطع بين سياسة الاصــــلاح الاقتصادى وكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فان كل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطرة والفشل .

أسباب انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى :

تبنت كافة حكومات البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة طــوال الفترة الممتدة فيما بين عام ١٩٤٥ وحتى بداية العقد السابع من قرننــا الحالى النظرية العامة لكينز ، بأدواتها التحليلية ، وما تفرع عنهـــا من سياسات اقتصادية ، نظراً لأنها كانت تعبر عن مصلحة رأس المال الاحتكارى فى هذه الفترة . الا أن ما يميز العصر التالى لتلـــك الفترة وحتى الآن هو التمرد على الكينزية ، فكرا وتطبيقا ، بعـــد أن فشلت فى ايضاح وتفسير الأزمة الهيكلية المستمرة التى يعانى منهـــا الاقتصاد الرأسمالى التى تتمثل فيما يعانيه من كساد تضخمى ، وبعــد أن فقدت فاعليتها كسياسات اقتصادية فى مواجهة هذه الأزمـــة أو التخفيف منها . هنالك كانت الأرضية تمهد لبروز فكر جديد ، هو فكر مدرسية شيكاغو أو ما يعرف بمصطلح المدرسة النقدية Monetarism .

فقد نجح النقديون فى توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكرى فى مجال الدراسات والبحوث ، وعلى الصعيد العالمى حيث تبنت حكومات أقوى الدول الرأسمالية أفكار هذا التيار باعتباره سلاحا لانتشال هذه الدول من براثن الكساد التضخمى . وهنا نشير على وجه الخصوص الى البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكى ريجان وبرنامج السيدة مارجريت تاتشر فى بريطانيا ، وفى ألمانيا الغربية وغيرها من دول أوربا الغربية (*) .

وأهم ما يميز مدرسة النقديين شدة تطرفها " الليبرالية " . فهى تنطلق من أن الحرية هى أساس حياة الفرد والمجتمع ، وأن الضوابط هى الاستثناء ، وأن الرأسمالية كنظام يقوم على الحرية ، كفيلة بأن تصحح أخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية الحرية وتحجيم سلطة الدولة الاقتصادية وتدخلها فى النشاط الاقتصادى . فيتعين أن تقتصر على تأدية وظائفها التقليدية ، وبيع المنشآت الانتاجية الحكومية ، وتحجيم قوة نقابات العمال ، والسماح لقوى العرض والطلب أن تحدد مستويات البطالة والأجور والعمالة ، وافساح المجال واسعا ، وبلا قيود أمام نشاط القطاع الخاص من خلال

(*) رمزى زكى (دكتور) — فكر الأزمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى — مطبوعات مكتبة مدبولى — القاهرة — ١٩٨٧ — ص ١٤ ، ٥٠ .

تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة وعلى الثروات ٠٠٠ الخ ٠ وتسند هذه المدرسة أهمية ارتكازية للنقود وللسياسة النقدية فى تفسير سير النظام الرأسمالى ، الى حد تفسير كل ما جرى ويجرى وسيجرى للنظام الرأسمالى من تطورات ومشاكل من خلال التداول النقدى فحسب ٠ وتنسب كافة المشاكل الراهنة للرأسمالية (التضخم ـ البطالة والركود ـ خلل موازين المدفوعات ٠٠٠ الخ) الى مجرد أخطاء السياسة النقدية ، وبالتالى فان الهدف الذى يسعى اليه النظام هو تحقيق الاستقرار النقدى ، وليس التوظف الكامل كما كان عند كينز ٠ فالتضخم ظاهرة نقدية ، تتمثل فى زيادة واضحة فى متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة ، وعلاج التضخم هو اصلاح لحال النظام الرأسمالى ٠ والعجز فى الموازنة العامة للدولة هو ببساطة مصدر من مصادر الافراط فى عرض النقود (*) ٠

وهنا نجد أن أهم الأسباب التى دعت الدول المتقدمة الى انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى التى ترجع فى الأساس الى مدرسة النقديين هو ما واجهته هذه الدول منذ عقد السبعينات من تضخم وركود اقتصادى ٠ هذا وقد حثت كذلك الدول النامية على انتهاج

(*) المرجع السابق ـ ص ١٥ ، ٥٠ : ٥٨ ٠

نفس السياسة • وكسبب آخر لبعض الدول فى اتباع هذه السياسة هو مواجهة المنافسة فى السوق الدولى من الدول حديثة التصنيع ، فضلا عما كانت تعانى منه بعض الدول من عبء الدين الخارجى• ومن الأسباب المحلية لاتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى ، نجد عدد من العناصر مثل انخفاض وتدهور كفاءة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، والانجاز السىء للدولة فى مجال الانتاج والخدمات ، والعجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة •

فقد شهدت دول غرب أوربا (خاصة بريطانيا وفرنسا) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية محاولات جادة وخطوات فعالة نحو التخصيصية • وقد جاء جزء كبير منها بالتحول نحو ملكية العاملين بالشركات والمؤسسات العامة ، فضلا عن انتشار تعاونيات المنتجين وذلك بدلا من ملكية الدولة ، خاصة وأن لهذه الدول الأوربية تقاليد قديمة راسخة فى نجاح وفاعلية تعاونيات المنتجين •

أما بالنسبة للدول الاشتراكية فلقد كان أمر الأخذ بأدوات اقتصاديات السوق معروفا ومتداولا بين الأوساط الاقتصادية والتخطيطية منذ أوائل الستينات ، سواء بهدف تلبية حاجات المجتمع المتعددة وتخصيص الموارد أو فى مجال الادارة - ولقد بدأت دول شرق أوربا الاتجاه الى النموذج الغربى منذ بداية الثمانينات ، ولكن

لم تجد معونة فعالة من حكومات الغرب فى ذلك الوقت . وقد تبنى قطاع كبير من الاقتصاديين الاشتراكيين فكرة تطبيق ما يسمى " بالسوق الاشتراكى " ، وأتفق على أن يكون هذا النظام أحد أدوات الاصلاح الاقتصادى فى النظم الاشتراكية .

وتحاول عموما الدول الاشتراكية فى شرق ووسط أوربا وفى آسيا الانتفاع من استخدام معايير وآليات السوق الحر فى تخصيص الموارد ، وكذلك الانتفاع من تحرير قطاع التجارة الخارجى ، وزيادة المساهمة فى التجارة الدولية ، فى حين يظل الاقتصاد القومى معتمدا الى حد كبير على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والابقاء على الاتجاه العام للاقتصاد القومى ، بالاضافة الى الحد من تعيين المديرين على أساس سياسى ، ومحاولة الاعتماد على أدوات الادارة التجارية والاقتصادية الحديثة ، والتحول التدريجى من مفهوم ومعيار الكفاءة الاجتماعية الى معايير الكفاءة الاقتصادية والتجارية . كذلك التحول من استخدام مفهوم الانتاجية المتوسطة التى تسود الفكر الاشتراكى الى الانتاجية الحدية التى يعتمد عليها الفكر الرأسمالى . بالاضافة الى انهاء دور الأحزاب الشيوعية ، ومحاولة الاعتماد المتزايد على طبقة التكنوقراط أو الفنيين والمهنيين المتخصصين .

ولقد اعتمدت أهم الاصلاحات الاقتصادية فى الصين الشعبية على تحرير أسعار السلع الزراعية ، وتشجيع الانتاج الزراعى الخاص

لطبقة المزارعين ، لكى يتكامل الانتاج مع مخرجات المزارع الحكومية . ولقد كانت هذه الخطوة ناجحة الى حد كبير ودفعت الى زيادة الانتاج الزراعى ، وساهمت فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، ولكن لم تتمكن الدولة فى الصين من اجراء عمل مماثل فى القطاع الصناعى والقطاع الحضرى .

وفى الاتحاد السوفيتى نجد أن سياسة " البروستوريكا " التى وضعها جورباتشوف تركز على المناطق الحضرية وعلى القطاع الصناعى وذلك بهدف تحسين أداء الصرح الصناعى الضخم فى الاتحاد السوفيتى ، وذلك بالتخلى عن مظاهر الأوامر الادارية ، التى تحدد حسب هرم السلطة فى الصناعة السوفيتية ، واعطاء حرية مناسبة لمديرى المشروعات للتفاعل بحرية مناسبة لمواجهة الظروف المغايرة فى الاقتصاد المحلى والاقتصاد الدولى . كما تسعى أيضا سياسة البروستوريكا الى أن يأخذ الاقتصاد السوفيتى دور متزايد فى الاقتصاد الدولى . ولكى يمكن أن تحصل البروستوريكا على اقتناع شعبى عام ، اقترنت بالانفتاح السياسى عن طريق " الجلاسنوست " أو مصارحة الجماهير .

وفيما يتعلق بالدول النامية فليس بخاف ما تعانيه من سوء ادارة وتخطيط على المستوى القومى ، وتدنى فى انتاجية القطاع العام وعجز فى الميزانية العامة ، وخلل فى الهيكل الانتاجى ، وتضخم

فى المديونية الخارجية ... الخ ، ومن هنا انتقل اليها تيار سياسة الاصلاح الاقتصادى كمنقذ لها من عثرتها بفعل عدة مؤثرات . أحد هذه المؤثرات ما يتم من اصلاحات فى البلاد الاشتراكية . وهنا نجد أن سياسة البروسترويكا والجلاسنوست قد ساهمتا فى اقناع كثير من قادة الدول النامية لتبنى سياسة الاصلاح الاقتصادى ، الذى يعتمد على الحرية الاقتصادية ، واستخدام آليات السوق ، وبيع بعض وحدات القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ، والحد من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى .

وكذلك قد أثر على البلاد النامية ما حققته دول شرق آسيا حديثة التصنيع (النمور الأربعة) من نجاح كبير فى التوجه للخارج وتنمية الصادرات الصناعية فى ظل آطار تلعب فيه قوى السوق دورا هاما . وإن كنا قد أوضحنا من قبل تحفظنا على مدى حرية قوى السوق فى هذا النموذج التنموى .

هذا ولأزمة مديونية البلاد النامية ، وحاجتها الى تدفق التمويل من الخارج دور كبير فى اتباع العديد من هذه الدول لسياسة الاصلاح الاقتصادى وذلك تحت ضغط وتأثير صندوق النقد الدولى ، ولأهمية هذه القضية ، نتناولها بشئ من التفصيل فى النقطة التالية .

دور صندوق النقد الدولي في اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي : (*)

يعتبر أحد المظاهر الأساسية لعقد الثمانينات هو تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، فلقد أفرطت هذه الدول في الاستدانة بشروط السوق خلال عقد السبعينات ، نظرا لما شهده النظام المالي الدولي خلال ذلك العقد من تراكم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية الدولية ، وعجز اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة عن استيعابها بسبب بطء معدلات النمو فيها وما يسيطر عليها من ركود مقترن بالتضخم (تضخم ركودى) ، مما دفع مؤسسات التمويل الدولية الخاصة الى التوجه الى الدول النامية لتصريف فوائض ما لديها من أموال . ومن هنا ظهرت في بداية الثمانينات مشكلة صعوبة تحمل الدول النامية سداد نفقات خدمة هذه القروض ، وواجهت المؤسسات الدائنة صعوبة أو استحالة الحصول على أموالها بعد اعلان أكبر الدول المدينة توقفها الكلى أو الجزئى عن السداد

(*) ارجع الى : حمدى أحمد العنانى (دكتور) ـ تحليل نموذج السياسة الاقتصادية لصندوق النقد الدولى " نموذج بولاك " دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٦ ـ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ـ كلية التجارة وادارة الأعمال ـ جامعة حلوان ـ المجلد ٣ السنة ٣ ـ العدد الأول سنة ١٩٨٩ ـ ص ٣٤١ : ٣٧٣ .

ومطالبتها الحكومات الدائنة ومؤسسات التمويل الخاصة بالتخفيف من أعباء مديونياتها .

ومن هنا لجأت مؤسسات التمويل الخاصة الى صندوق النقد الدولى ، طالبة وساطته فى اعادة جدولة الديون وتخفيض الفوائد ، وذلك خوفا من الغاء وشطب الديون المستحقة لها . وقد قبل الصندوق هذه الوساطة ، وظهر دور جديد له ، بمشاركته فى المفاوضات ليس بسبب ما قدمه أو يقدمه من قروض ، بل بوصفه وسيطا وممثلا لصالح مؤسسات التمويل الدولية الخاصة . وفى نفس الوقت اتجه صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٤ الى انشاء تسهيل جديد يعرف باسم " تسهيل التكيف الهيكلى " ، وهو يمثل الركيزة الأساسية التى انطلق منها الصندوق فى رسم السياسات الاقتصادية للدول المدينة . فقد تم الربط بين الموافقة من جهة على اعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة من تسهيل التكيف الهيكلى للدول المدينة أو من أطراف ثنائية أو متعددة خاصة وعامة ، ومن جهة أخرى تبنى الدولة المدينة لسياسات اقتصادية يرتضيها الصندوق وهو ما يعرف " بالمشروطية " .

وتشمل برامج التكيف الهيكلى التى يدعمها صندوق النقد الدولى على سلة من التدابير والاجراءات Package of measures تعمل من وجهة نظر الصندوق على تحقيق الأهداف التالية :

- القضاء على الاختلال الخارجي ، بمعنى علاج عجز ميزان المدفوعات.
- القضاء على الاختلال الداخلى ، بتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية .
- تحقيق التوازن الكلى والنمو الاقتصادى المتوازن، بالعمل على التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

ومن الطبيعى أن تختلف مكونات سلة التدابير باختلاف الدولة التى تتقدم بطلب المساعدة ، نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بلد الى آخر ، غير أن هذه الاختلافات فى مكونات هذه السلة لا تخفى التماثل بين البرامج التى يقدمها الصندوق ، فالحقيقة أن سياسة الصندوق وتوجيهاته تقوم على فرضية موحدة واضحة مؤداها أن الاختلال الداخلى والاختلال الخارجى فى البلدان النامية ناتج عن الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها فى هذه البلدان . لذا كان هدف احتواء التضخم أو تخفيضه ، هدفا عاما لجميع البرامج التى أقرت حتى الآن . ولتحقيق هذا الهدف شملت معظم البرامج تخفيضا فى معدل نمو الائتمان المحلى الاجمالى ، بالاضافة الى اجراء قدر من اعادة الهيكلة فى تكوين الائتمان المحلى، بحيث يزيد الائتمان المحلى الخاص ، ويقل الائتمان المحلى الحكومى .

ومن الواضح أن ما ينطلق منه الصندوق من فكر هو ما يمثل بالضبط الفكر السائد حاليا فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من سيطرة المدرسة النقدية السابق الاشارة اليها ، وهو ما تنتهجه تلك الدول المتقدمة فيما تتبعه داخليا من سياسات للاصلاح الاقتصادى فيها .

فانطلاقا من فكر المدرسة النقدية ، يرى الصندوق أن اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات وبالتالى خفض المديونية لا يتطلب سوى تحقيق التعادل بين التوسع فى الائتمان المحلى والطلب على النقود ، وبالتالى تنقسم التدابير التى يوصى بها الصندوق الى :

- تدابير قصيرة الأجل وتشمل وضع القيود على الائتمان المحلى ، خفض العجز فى الموازنة العامة ، تجميد الأجور ، ورفع (تحريك) الأسعار .
- تدابير طويلة الأجل بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادى وتشمل الحد من الادارة الحكومية للاقتصاد القومى ، وتحرير التجارة الخارجية ، مما يتطلب تحرير المعاملات فى التجارة السلعية والنقد الأجنبى ورأس المال وتخفيض سعر الصرف ، وتحرير الأسواق المالية ، ورفع أثمان الخدمات الحكومية ، ورفع أسعار الفائدة .

، التدابير التي تنطلق أساساً من فكر المدرسة النقدية تتسم بالعديد من أوجه النقص فيما يتعلق بالتطبيق على البلاد النامية للعديد من الأسباب التالية :

١ — ليس فائض الطلب المحلي هو العامل الوحيد الذي يؤدي الى الاختلال الخارجي للدول النامية ، فالتطورات الاقتصادية في السبعينات والثمانينات توضح بما لا يدع مجالا للشك أن اتساع الاختلال الخارجي وزيادة المديونية الخارجية ناتج عن عوامل خارجية كثيرة منها : التدهور المستمر في معدلات تبادل تجارتها الخارجية ، تصاعد التدابير الحمائية في الدول المتقدمة منذ بداية السبعينات (*)، ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة نقدية تخفض من قيمة الدولار الأمريكي ، هروب رأس المال الخاص من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة، ارتفاع أسعار الفائدة وتطور شروط الاقتراض الى الأصعب ، فرض الدول المتقدمة ضرائبها على دخل مواطنيها حتى ولو

(*) قدرت احدى دراسات الانكتاد أن الزيادة في قيمة صادرات الدول النامية الناتجة عن رفع القيود الحمائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحدها تعادل ٢٤ مليار دولار سنويا ، وان تخفيف القيود الحمائية كفيل بزيادة الصادرات بما يعادل ٦ مليار دولار سنويا ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

تحقق خارج أراضيها، بما لا يشجعهم على الاستثمار في الخارج ، بينما تفرض كثير من الدول النامية ضرائب الدخل على ما يتحقق من دخل فقط داخل حدودها الاقليمية بما يخلق الدافع لرؤوس الأموال للتدفق الى خارج البلدان النامية .

٢ ـ ان كان يفترض الصندوق أن اخضاع الاقتصاد القومى لآلية السوق يؤدى الى رفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ، وتطوير و زيادة الصادرات ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وانخفاض الواردات ، فان هذا قد ينطبق فى الأساس على البلاد المتقدمة . أما البلاد المتخلفة فالعديد منها فيها الكثير من التشوهات التى قد تحول دون تحقيق الآثار الايجابية التى يفترض الصندوق تحقيقها من وراء حرية آليات السوق ، كما تفيد التجارب التاريخية للدول النامية أن ما وجد فيها من هياكل انتاجية مشوهة ، كان من نتاج تطبيق نظام السوق الحرة . وعليه فان اعطاء دور أكبر لقوى السوق ، يعمل على هدم الاتجاهات نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات من ناحية ، كما يؤدى الى مزيد من الارتباط بالسوق العالمى التى تسيطر عليه الاحتكارات العالمية (من ناحية أخرى) . مما يكون صالحا للاقتصاد

المتقدم ، لا ينطبق بالضرورة على الاقتصاد المتخلف ، كما أن هناك تفاوت كبير فيما يمكن اتباعه من اطلاق لحرية السوق من بلد متخلف الى آخر ، فالأمر يحتاج الى ترشيد بما لا يضر بما تحقق في العديد من البلاد النامية من انجازات تنمية خلال العقود القليلة الأخيرة .

٣ ـ يقر الصندوق أن أحد الأسباب الأساسية للاختلال الخارجي هو عجز الموازنة العامة ومعالجة هذا العجز من خلال سياسات نقدية والائتمانية توسعية ، وما يترتب على ذلك من زيادة في الأسعار ونفقات الانتاج المحلية ، مما يضعف المركز التنافسي للصادرات . ومن هذا المنطلق فان تدابير اعادة التوازن للموازنة العامة تشكل عنصرا أساسيا في برامج التكيف التي يدعمها الصندوق .

والصندوق لا يحبذ تدابير زيادة الموارد من خلال الضرائب ، بحجة أنها يمكن أن تضر بالحافز على الاستثمار، وما يترتب على ذلك من آثار غير مواتية على معدلات التنمية الاقتصادية . ولهذا فان خفض الانفاق الحكومي يمثل عنصرا هاما من التدابير التي يأخذ بها الصندوق ، والتي تنصب على خفض الانفاق العام الاجتماعي (الدعم المباشر وغير المباشر) ، ورفع أثمان الخدمات التي تقدمها الحكومة

بحجة تحميل المستهلك النفقة الحقيقية لتقديم هذه الخدمات ، وخفض حجم العمالة الحكومية وتجميد مستويات الأجور ، . بالاضافة الى سعى الصندوق فى أحوال كثيرة الى وضع قيود حول الانفاق الاستثمارى بحجة ضعف انتاجيته أو وجود أولويات أخرى فى الموازنة .

الا أنه قد يترتب على هذه التدابير التى تهدف الى خفض الطلب المحلى ، خفض معدلات استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة ، ومن ثم انخفاض كل من الناتج القومى والادخار المحلى . فلقد أوضح تحليل آثار برامج التكيف على بعض دول أمريكا اللاتينية ، أن تقييد الانفاق الاستهلاكى لم يعد التوسع الاستثمارى بل أدى الى خفض معدلات استغلال طاقات الانتاجية .

كما لخص البعض أضرار تطبيق تدابير خفض الموازنة عامة فى تدهور الدخل الحقيقى للطبقات الفقيرة وارتفاع معدلات البطالة ، وما يترتب عليها من عدم الاستقرار السياسى ، وأن الطبقة الحاكمة وحدها هى التى يمكن أن تقبل تدابير الصندوق .

. يرى الصندوق الغاء القيود عن أسعار الفائدة المحلية ، بالسماح لقوى السوق أن تلعب دورا أكبر فى تحديدها ، مما

يعمل على رفع معدلات الفائدة ، فيشجع ذلك على زيادة المدخرات ، نظرا لحمايتها من انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد المحلية . وهذا بدون شك أثر ايجابي ، ولكن قد يترتب عليه ارتفاع معدلات الفائدة الى مستويات عالية يستحيل على الاستثمارات تحقيق عائد يغطيها ، مما يعمل على توجه الاستثمارات الى قطاع الخدمات من أجل تحقيق عائد سريع مرتفع . وقد أوضحت تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية الآثار السلبية لرفع سعر الفائدة على المشروعات الصناعية فبارتفاع نفقة الاقتراض انخفض المخزون السلعي ، وبالتالي انخفض الطلب على انتاج المشروعات المحلية الأخرى. وفي نفس الوقت أدت الزيادة في نفقات التمويل الى ارتفاع الأثمان وانخفاض الطلب ، وعليه فقد ظهرت في هذه البلاد ظاهرة التضخم الركودي .

٥ ـ ويأخذ الصندوق بضرورة تخفيض قيمة العملة المحلية (تخفيض سعر الصرف) بغرض تحسين حالة ميزان المدفوعات ، بالتقليل من الواردات وزيادة الصادرات وان كان هذا الأمر مناسب لظروف البلاد المتقدمة فانه ليس في صالح غالبية البلاد النامية لما يترتب على ارتفاع أثمان الواردات من ارتفاع الأسعار المحلية ، وبالتالي زيادة نفقة الانتاج وضعف القدرة

التنافسية لقطاع التصدير . هذا بالاضافة الى عدم تمتع هياكل الانتاج فى الدول النامية بالمرونة العالية ، وكذلك عدم تمتع الطلب على صادرات هذه البلاد بالمرونة المرتفعة. فضلا عن تراخى اتجاهات الطلب فى الأسواق العالمية على الصادرات التقليدية للدول النامية .

وفى النهاية يمكن القول بأن تقييم النتائج النهائية لسياسة الاصلاح الاقتصادى فيما يتعلق بالبلاد النامية لا يزال فى الميزان . وأنه من المعترف به أن هناك تكاليف اجتماعية لعملية الاصلاح والتحرر الاقتصادى ، تتمثل فى ظهور اتجاهات انكماشية تعمل على انخفاض معدلات التشغيل وتفشى البطالة وانخفاض مستويات الاستهلاك . ويكون التأثير الأكبر فى ذلك على ذوى الدخول المحدودة نظرا لارتفاع معدل البطالة وارتفاع الأسعار ، والغاء جانب كبير من الدعم . ومن هنا نجد أنه قد يقترن الاصلاح الاقتصادى ببرنامج لمساعدة الطبقات محدودة الدخل . وان كان هذا الاعتراف بالسلبيات الجانبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى لا يمنع من القول أصلا أنه من الخطأ اتباع نفس السياسات الاقتصادية التى تتبعها البلاد الرأسمالية المتقدمة ، خاصة أنها لا تزال محل شك حتى فى أمر صلاحيتها للبلاد المتقدمة . فليس بالسياسات النقدية المقترنة بالتحرر الاقتصادى لوحده يمكن

اصلاح ما تعانيه البلاد النامية من أزمة في التنمية . صحيح أن هناك انخفاض وتدهور في كفاءة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وأن هناك انجاز سيء للدولة في مجال الانتاج والخدمات ، وأن هناك عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة علاوة على العجز في ميزان المدفوعات وأزمة المديونية الخارجية ، الا أن مواجهة هذه السلبيات لا تتطلب تدابير قصيرة الأجل فحسب ، بل لا بد وأن تقترن في الأساس بتدابير تنموية طويلة الأجل .

الفصل التاسع

دروس مستفادة فى التنمية

نختتم دراستنا للتنمية الاقتصادية بمجموعة من التوجيهات العامة التى يمكن استخلاصها مما ورد فى الفصول السابقة من معرفة لظاهرة التخلف ثم لعملية التنمية من الناحية الفكرية النظرية ومن الناحية التطبيقية العملية بما استعرضناه من نماذج للنمو والتنمية . ثم بما تناولناه أخيرا من بعض الأبعاد المستجدة على ساحة النظام الاقتصادى العالمى وآثارها على أزمة التنمية .

وتتلخص هذه التوجيهات أو الدروس المستفادة فيما يلى :

١ ـ التنمية الاقتصادية (أو النمو الاقتصادى) هى فى التحليل الأخير نسيج مجتمعى تتشابك فيه كافة خيوط العوامل الحضارية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد فى ضوء سياق تاريخى محدد (*) بمعنى أن لكل تجربة من تجارب النمو أو التنمية ظروفها الخاصة التى قد تغاير فى الغالب ظروف أى بلد آخر بحيث يصعب أن يستنسخها أو يعيد تكرارها . فما مرت به الدول الرأسمالية المتقدمة من ظروف نمو خلال النصف

(*) معهد التخطيط القومى ــ خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع ، مرجع سابق الاشارة اليه ، ص ١٩٣ .

الأخير من القرن الثامن عشر أو خلال القرن التاسع عشر تتصف بالخصوصية التاريخية التي يستحيل تكرارها . كما أن تجارب النمور الآسيوية الأربعة التي حدثت تحت ظروف صراع اقليمي ساخن ، وعالم يشوبه التوتر والحرب الباردة بين قطبين يقومان على أيديولوجيتين متنافرتين ، وتحت ظروف محلية شديدة الخصوصية ، تتصف كذلك بأنها فريدة في تميزها .

هذا وإن كان غير ممكنا تكرار تجارب النمو أو التنمية فانه من الممكن مع ذلك التعلم مما تنطوي عليه تلك التجارب من دروس عديدة مفيدة يمكن الاستفادة منها .

٢ ـ طريق التنمية ليس بالقصير أو السهل . فلقد سبق نمط النمو الغربي تراكم رأسمالي أولي لعدة قرون من قبل . وبني النمو بما حدث من استنزاف لموارد العديد من المستعمرات ، وبما اقترن بالنمو من استغلال (للعديد من العقود) لطبقة العمال الصناعيين ، ومن رغبة جامحة من جانب الرأسماليين لتحقيق أعلى مستويات التراكم الرأسمالي حتى وإن كان على حساب استهلاكهم ، وبما حدث من تخصص وتقسيم دولي للعمل أدى الى استمرار استنزاف البلاد النامية . وقد اقترن ذلك بالعديد من السلبيات والتضحيات الأخرى .

كما أنه رغم الخصوصية الزائدة لتجربة تنمية النمور الآسيوية الأربعة فلم تقتصر على مسيرة ثلاثة أو أربعة عقود من الزمان كما قد يتصور البعض ، فلقد سبقها تمهيد لعدة عقود سابقة ، كما أوضحنا في تجربة تايوان . هذا وقد اشتملت هذه التجربة على العديد من صور التضحية ، بما حدث من استنزاف جانب هام من الفائض الزراعي لصالح التنمية ، وتدني مستوى الاستهلاك والحرمان من كثير من الحقوق السياسية ، وعدم المشاركة في الحكم والخضوع للهيمنة الأمريكية (في تايوان) ، هذا بالاضافة الى التقتير والمثابرة والعمل الجاد من جانب السكان . فمن الواجب أن نعي أنه لا توجد تنمية بدون تضحيات أو آلام كما أنه لا يوجد طريق مختصر للتنمية .

٣ ـ تتطلب التنمية الاقتصادية تراكمات رأسمالية كبيرة لفترات زمنية ليست بالقصيرة ، وترتبط هذه النقطة بالنقطة السابقة الخاصة بطول وصعوبة طريق التنمية وتضمنه لعديد من التضحيات ومنها التضحيات التمهلية ، والتي تأتي على حساب مستويات الاستهلاك لفترات ليست بالقصيرة ، (سواء لفئات معينة من الشعب كالمزارعين في حالة سحب جانب كبير من الفائض الزراعي ، أو العمال الصناعيين في حالة المحافظة على مستويات منخفضة للأجور) أو سواء لشعوب البلاد الأخرى عن

طريق الصور المتعددة لاستنزاف ثرواتها وجانب من دخولها .

وتفيد تجربة أكثر الدول تمتعا برعاية الرأسمالية العالمية ان السبب الرئيسي لاجتذاب رأس المال الأجنبي هو الربح وضمان الحصول عليه وذلك في المرتبة الاولى والأخيرة . فالبلد الذى ينفتح على الخارج ، ويقدم العديد من المزايا لنشاط رأس المال الأجنبي ، لا يكون قادرا مع ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية الا بالقدر الذى يكون فيه متوسط معدل الربح داخل البلد المستضيف أعلى من نظيره فى البلاد الأخرى . وعندما تتغير الظروف وينخفض هذا المتوسط عن المتوسط العالمي أو عن المثيل فى بلاد أخرى سرعان ما يخرج رأس المال الأجنبي متوجها الى تلك المناطق الأخرى . والمهم هنا أن ينبغى على البلد الاستفادة من نشاط رأس المال الأجنبي أثناء وجوده فيها ، فى خلق طاقات انتاجية جديدة ، وبناء قدرة تكنولوجية محلية ، وتدريب محلي للعمالة ، وأن لا يقتصر دوره على اقتناص بعض المكاسب السريعة ، واعتصار الاقتصاد المحلي قبل تركه والانتقال الى مكان آخر ، كما يحدث فى العادة .

كما أن الاعتماد الكبير والمتزايد لمعظم البلاد النامية على القروض الخارجية غير المقترن بنمو متصاعد للصادرات الصناعية قد أوقعها فى أزمة المديونية . علما بأن تيسر فرص التوسع فى

الصادرات الصناعية لم يكن ليتاح تاريخها الا لعدد محدود من الدول النامية ، اقتضت المصالح المشتركة بينها. ويمن الـدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تقوم بدور في هذا الشأن . وعلى الرغم من زوال الاستقطاب الثنائي ، فان الأمر مستقبلا مرهـون بطبيعة موقع البلد النامي ضمن اطار التخصص والتقسيم الدولي الجديد للعمل الذى سوف يقترن بالتعددية القطبية ، وما سوف يتكون من تكتلات اقتصادية كبيرة .

هذا وان كان قليل من البلاد النامية قد تمتع في الماضـي بتدفق المساعدات المالية لأسباب استراتيجية ارتبطت بالاستقطاب الثنائي ، فانه من المتوقع انخفاض معدلات تدفق المساعدات مستقبلا للبلاد النامية ، الا اذا اتخذت خطوات ايجابية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ولتقديم المساعدات في اطار الحفاظ على البيئة مما سوف يكون له أثر ايجابي على التنمية في البلاد محل هـذه المساعدات .

وعموما فان الأمر يستلزم الاعتماد أساسا على النفس في توفير متطلبات التنمية من التراكمات الرأسمالية . بما يدعو الى ضـرورة البحث عن التدابير اللازمة لزيادة المدخرات المحلية ، وخلـق المناخ الطيب للحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية ، وقد يصلح هنا بعض ما ذكر من تدابير سياسة الاصلاح الاقتصادى لظـروف بعض الدول .

٤ ـ لا يوجد طريق وحيد أو روشتة نمطية للتنمية ، وقد تمر مسيرة التنمية بمراحل مختلفة من حيث سيطرة نوعيات متفاوتة من السياسات من مرحلة الى أخرى . فمثل هذا محكوم بظروف التنمية فى البلد المعنى ، من حيث وفرة الموارد فيه كما ونوعا ، وحجم سوقه المحلى ، ودرجة تطوره ، والملابسات التاريخية التى تمر فيها مسيرته التنمية ، والمناخ الدولى الذى يعايشه ، وما يتوفر له من فرص لدخول الأسواق العالمية ، وغير ذلك من الاعتبارات . ويتوقف نجاح التنمية على القدرة على الأخذ بأنسب السياسات لكل مرحلة من مراحل التنمية ، والمرونة فى سرعة تغيير السياسات بما يناسب متطلبات كل مرحلة جديدة .

والمثال الواضح هنا ما اتبعته تايوان من تطبيق لسياستى تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير فى آن واحد ، ولكن بنسب تختلف من مرحلة الى أخرى من مراحل التطور الاقتصادى . وقد كانت البداية المنطقية بتطوير الزراعة والأخذ جنبا الى جانب بسياسة تصنيع بدائل الواردات من السلع الصناعية الخفيفة فتنمية الزراعة تتيح الفرصة لتحويل جانب من الفائض الزراعى لتمويل التصنيع ، كما أن زيادة الدخل الزراعى يوسع السوق المحلى للسلع الصناعية البديلة للواردات . والبدء بتصنيع بدائل الواردات

يلبى احتياجات السوق المحلى ، ويؤدى الى اكتساب الخبرات والمهارات التصنيعية والتعامل مع التقنيات الصناعية ، بما يعمل على بناء الأساس الذى تقوم عليه من بعد الصناعات التصديرية . فلم يكن من المتصور القفز مباشرة الى مرحلة التصنيع الموجه للتصدير ولكنه تم فى تايوان بعد فترة من الزمن تحددت بحجم وكمية الموارد المحلية وحجم السوق الداخلى . فقلة الموارد المحلية وصغر السوق الداخلى يعجل من مرحلة التصنيع الموجه للتصدير ، بحثا عن أسواق خارجية لاستيعاب الزيادة فى الانتاج ، وتوفيرا للنقد الأجنبى اللازم لتغطية نفقات الموارد المطلوب استيرادها . وهنا نجد أن التوقيت المناسب لتنمية الصادرات قد أنقذ تايوان من الوقوع فى فخ المديونية الخاصة . وبما حدث من تنمية لصناعات التصدير خُلق سوق محلى للتوجه فى المرحلة التالية الى صناعات بدائل الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية . وهكذا تلاحقت عمليات الدعم المتبادل بين سياستى تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير ، وقد اقترن كل هذا بنمو معتدل لقطاع الزراعة .

وهنا ندرك تميز تجربة تايوان على ما حدث فى معظم تجارب التنمية بالبلاد النامية من تحيز مطلق لتنمية قطاع الصناعة ، تم على حساب اهمال أو الاقلال من تنمية قطاع الزراعة ، الذى لم يشهد

علاوة على ذلك (فى كثير من الحالات) تنمية يعتد بها سابقة على التنمية الصناعية ، ففقدت بالتالى تلك البلاد التعضيد المتبادل لعمليات التنمية بين قطاع الزراعة والصناعة .هذا فضلا على تجمد العديد من البلاد النامية عند مرحلة تصنيع بدائل الواردات نظرا لما اقترن بها من توسع وطول زمنى فى اجراءات الحماية ، أفقدها الحافز على التطوير اللازم لتنمية صناعات التصدير . وان كان مع ذلك من الجدير القول أنه لولا امكانات التصدير غير المعاق الى الدول الرأسمالية المتقدمة الذى أتيحت للنمور الآسيوية الأربعة ما كان من الممكن لتجربتهم أن تشهد ما حققته من نجاح . وقد أدت النزعة الحمائية لدى الدول الرأسمالية المتقدمة خلال السنوات الأخيرة الى خلق مصاعب اقتصادية للنمور الآسيوية الأربعة وهنا نجد أن مستقبل عمليات النمو يرتهن بآفاق التصدير الخارجى .

وعلى ذلك نجد أن الفكر التنموى الجديد يميل الى التنمية المتجهة للداخل لمواجهة الاحتياجات الأساسية ، بأن تتولد تغذية ذاتية لدعم واستمرار عملية التنمية حيث يسمح نمط التنمية باتساع توزيع ثمارها ، بما يؤدى فى نفس الوقت الى توسيع السوق الداخلى ، فيعمل بالتالى على التوسع فى حجم الانتاج . وهكذا يتولد دعم متبادل فيما بين كل من زيادة حجم الانتاج وتوسيع حجم السوق المحلى . وان كان هذا لا يمنع من التصنيع لتنمية الصادرات ،

الا أنه يكون هنا بقدر الحاجة الى الاستيراد وذلك للحد من الوقوع في شرك المديونية الخارجية ، علما بأن الحاجة الى الاستيراد طبقا لهذا التوجه تكون محدودة لحد ما .

وقد يكون هذا التوجه الأساس لمسار التنمية مبررا كذلك من منطلق ما أوضحناه من وضع متدنى قد تحتله العديد من البلاد النامية فيما هو متوقع من تقسيم دولى للعمل مستقبلا . حيث يتوقع تبعا لسيناريو القطبية التعددية ان تصبغ التنمية فى البلاد النامية بطابع التبعية لاحدى التكتل ، مما يعمل على استمرار استنزاف الموارد ورؤوس الأموال وتوسيع الفجوة التنموية بين البلاد النامية التابعة والدول الصناعية المتقدمة . وليس بخاف أن فى استمرار التبعية استمرار وتعميق للتخلف .

وان كنا لا بد أن ندرك مع ذلك ما يوجد من تفاوت كبير بين البلاد النامية فى الظروف الداخلية وبالتالى ما يمكن أن يواجه كل منها من ظروف خارجية طبقا لأوضاع ما يتوقع من اطار مستقبلى لتقسيم العمل الدولى بين مختلف البلاد . ومن هنا نعيد ونكرر ما سبق ذكره بأنه لا يوجد طريق وحيد أو روشتة نمطية للتنمية لما سبق ذكره من مبررات فى هذا الشأن .

• — لا جدوى من تنمية لا تعمل على القضاء على ظاهرة الفقـــر •
وهنا نجد أن الفكر التنموى الجديد يطالب باتباع أنمـــاط استثمار وانتاج تسمح بالتوزيع العادل لثمار التنمية • وتعطى تجربة تايوان مثالا طيبا من حيث امكانية تحقيق كل مـــن العدالة والنمو الاقتصادى السريع بالتركيز على الصناعات ذات الكثافة العالية فى استخدام عنصر العمل • ونشر توزيـــع الصناعات جغرافيا بحيث يتوطن الكثير منها فى المـــدن الصغيرة والريف • فضلا على العناية بنشر التعليم الــذى يسمح بفتح فرص الحراك الاجتماعى الصاعد • ولا يفوتنـــا أن نذكر هنا كذلك ما تم من اصلاح زراعى • عمل علـــى اعادة توزيع الثروة وعدم تركزها فى أيدى قليلة • علاوة علـــى انتزاع جانب من الفائض الزراعى وتحويله لتمويل الصناعة •

وحيث نجحت تايوان فى الجمع بين النمو السريع وعدالة التوزيع فان النموذج البرازيلى قد فشل فى هذا الأمر وذلــك للاعتقاد الخاطئ بأن قضية التوزيع تحل آليا من خـــلال النمو • وقد تولد هذا الاعتقاد الخاطئ نتيجة الفكر التنموى التقليدى الذى ساد طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالميـــة الثانية حتى قرب نهاية عقد الستينات • بما نادى به من أولوية النمو على العدالة الاجتماعية اتساقا من تجربة النمـــو

الرأسمالي • وقد وقعت في شراك هذا الفكر معظم تجارب التنمية التي اتبعتها البلاد النامية •

٦ ـ يمثل الاختيار التكنولوجي المناسب لكل مرحلة من مراحل التنمية أحد مقومات نجاح عمليات التنمية الاقتصادية • وهنا نجد أن تجربة النمو الغربي قد اعتمدت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على التصنيع القائم على السبق التكنولوجي واعتمدت خلال القرن التاسع عشر على التصنيع القائم على التجديد والابتكار ، مما أدى الى تميزها بطاقات انتاجية كبيرة أقل تكلفة وأعلى جودة ، فاستطاعت أن تنمو سريعا على حساب ما كان يوجد من انتاج بأساليب بدائية في غيرها من الدول ، مكتسحة أسواق البلاد التي خضعت للتخلف نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية •

أما تجربة (اليابان) والبلاد حديثة التصنيع ـ وخير مثال لها تايوان ـ فقد اعتمدت على التصنيع بالتعلم ، أي القائم على نقل التكنولوجي المناسب لكل مرحلة من مراحل مسيرتها التنموية • فاعتمد النقل هنا على الاختيار المناسب المقترن بالتكيف مع الظروف المحلية المغايرة لظروف بلد منشأ التكنولوجي ، وقد انعكس ذلك على ارتفاع المنفق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي • ومن هنا نجد أن

تركيزها في البداية كان على الصناعات والأساليب التكنولوجية التي تتصف بارتفاع الكثافة العمالية ، ومن بعد ذلك وُجدت الشابهة التكنولوجية ، حيث اقترنت الصناعات والأساليب السابقة بصناعات وأساليب مرتفعة الكثافة الرأسمالية ، وأخيرا اتجهت تايوان مع ركود الأسواق الخارجية واشتداد المنافسة الدولية ، وارتفاع درجة تقدمها الصناعي والعمالي الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمهارة ٠

هذا التدرج الذى يناسب مراحل تطور المسيرة التنموية قد افتقدته عمليات التنمية التى اتبعتها غالبية البلاد النامية الأخرى التى تأثرت بالفكر التنموى التقليدي ، والتى أخذت بالتالي التصنيع كوسيلة للحاق بدول العالم الصناعي المتقدم ، ولتحديث ما تستخدمه من وسائل انتاج طبقا لآخر ما وصل اليه التطبيق العلمى من تكنولوجيا متقدمة ، مستندة على منطق أنها بذلك تعمل على رفع الانتاجية ، وبالتالى معدلات نمو الناتج القومى ، المعيار الرئيسى المستخدم لقياس انجاز التنمية ٠ وفى كل هذا تناست معظم البلاد النامية ظروفها المحلية المغايرة كلية لظروف البلاد المتقدمة ٠

٦ ـ هناك ضرورة للتعاون والتكتل بين البلاد النامية من أجل الحصول مستقبلا على موقع أفضل فى نطاق تقسيم العمل الدولى . فسواء ساد السيناريو الأول أو الثانى السابق الاشارة اليهم ، فان وضع البلاد النامية سوف يكون متدنيا بالنسبة للبلاد المتقدمة ، ومحل لاستغلالها ، ولن يخرجها من هذا الوضع الا التعاون مع بعضها البعض . فلقد بات من السمات البارزة للنظام الدولى الجديد بروز النزعة نحو التجمع فى وحدات اقتصادية وسياسية كبيرة ، وذلك نتيجة لما ارتبط بالثورة التقنية من مفاهيم جديدة لتقسيم العمل الدولى للموارد والأمن ومن ظواهر التدويل . وهكذا فلقد جعل التطور الكبير فى قوى الانتاج من الصعب أمام الكيانات الاقتصادية الصغيرة ليس فقط استيعاب أحجام الانتاج الاقتصادية الضخمة بحكم أسواقها ، ولكن أيضا صعوبة استيعاب الاستثمارات الضخمة والتقنيات المعقدة المرتبطة بها ، ناهيك عن القدرة على تطويرها . فعالم الغد عالم التنافس بين كيانات كبيرة ، ومن هنا تتجه الدولة المعاصرة نحو التكامل والتوحد والاعتماد المتبادل على النفس .

وهنا نجد أن مصير النمو فى أى بلد صغيرا كان أم متوسطا ـ حتى فى البلاد التى حققت قسطا وفيرا فى الماضى

فــى هذا المجال ــ يجد صعوبات واضحة فى الآونة الراهنة (فى ظل التدويل المتعاظم للنشاط الاقتصادى وبروز ظاهـرة الكتل الاقتصادية الاقليمية الكبرى) • وحيث أن استمــــرار النمو يستلزم البحث عن كتلة أو تكتل للارتباط به • ولكــــن حــتى يكون الانتماء للتكتل من موقع متكافئ يستلزم الأمــر أن يكون البلد قد اجتاز مرحلة التخلف ، وحقق قـــدرا لا بأس به من بناء قدراته الانتاجية • أما عندما يحـــدث الانطواء فى التكتل (أو الانخراط عموما فى تقسيم العمـــل الدولى الجديد) من موقع ضعيف يكون المصير المنتظـــر هو المزيد من التخلف والتبعية والاستقلال (*) • وهنا تبدو أهمية الاعتماد الجماعى على النفس لمجموعات البلاد النامية ، كما نادى بها الفكر التنموى الجديد •

٨ ــ سبق الحديث عن وفرة الموارد المادية وأهميتها ، ونضيف هنا ونقول أنه مهما كانت هذه الموارد المادية كثيرة الا أنها لا تغنى عن توفير المقومات المؤسسية والبشرية والاستقـــرار الاقتصادى والسياسى وحسن اختيار السياسات والجدية فــى تنفيذها • فالمال رغم أهميته وضرورته لا يصنع تنمية مهمــا

(*) المرجع السابق ــ ص ١٥٠ •

تدفق بغزارة . فمن المهم أن يصب في الاناء الناسب المعد لاستقباله وحسن استخدامه في اطار مؤسسي ملائم للتنمية (تمثل في تايوان في الاصلاح الزراعي ، وتحويل الفائض الزراعي وسيطرة الدولة على المشروعات الهامة ... الخ) ، واطار بشرى مدرب مهتم بالبحث العلمي والتكنولوجي ، ومناخ اقتصادي مستقر (تمثل في تايوان على شكل سياسات صارمة لمكافحة التضخم ، وأسعار فائدة حقيقية مشجعة على الادخار) وظروف سياسية مستقرة ... الخ .

فيمثل الاستقرار النقدي والمالي والسياسي المناخ المناسب للتنمية ، ويستمد هذا بوضوح من تجربة النمور الآسيوية الأربعة . فقد كان بوضع سياسات مالية ونقدية منضبطة فضل عدم وقوع هذه التجربة في فتح التضخم واختلال التوازن الداخلي . وقد يكون لما يسود حاليا من تطبيق لبعض أدوات الاصلاح الاقتصادي في البلاد النامية دور في تحقيق شيء من الانجاز الطيب في هذا الشأن . وان كان من المتوقع أن تتفاوت النتائج من بلد الى آخر .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى ما سوف يسود من استقرار سياسي كنتيجة لانتهاء القطبية الثنائية . فمن المتوقع أن تنخفض حدة التوترات الاقليمية ، وتيسير مهمة تسويتها . فلقد انتهى عصر التدخل الأيديولوجي فيما بين الدول ، وفيما بين الطوائف داخل

الدولة الواحدة ، بما كان يحمل على فرض قوى اجتماعية معينة للسيطرة على الحكم ، وما يقترن بها من أذناب من أهل الثقة يتحكمون فى المصالح المحلية على حساب أهل الخبرة ، وعلى حساب المصالح الاقتصادية للبلد .

٩ — مطلوب دور ايجابى للدولة فى عمليات التنمية الاقتصادية . وهذا الأمر لا يتعلق بالعوامل الأيديولوجية ، فلقد انقضى هذا العصر ، ولكن يرجع الى احتياجات التنمية ، التى تتطلب فى مراحلها الأولى جرعة عالية من تدخل الدولة ، لأن عمليات التنمية لا تستقيم هنا مع الاستسلام لآليات السوق وهياكل الأسعار التى تشكلت تاريخيا فى اطار التخلف . ويكفى أن نشير هنا الى تجربة النمور الآسيوية الأربعة ، والتى يفترض أنها تمت فى اطار من الرأسمالية وغلبة آليات السوق ، الا أن ذلك لم يحول دون تدخل الدولة بصدور لا يستهان به فى الحياة الاقتصادية . فلم يقتصر هذا الدور على التوجيه غير المباشر ورسم السياسات العامة التى تهيئ المناخ الملائم للتنمية ، بل تعدت ذلك الى التدخل المباشر بالوسائل الادارية والكمية فى الأسواق من أجل اعادة تشكيل هيكل الأسعار لصالح التصنيع ، ومن أجل اقامة المشروعات الانتاجية فى اطار القطاع العام وبناء شبكة

البنية الأساسية ، ومن أجل تحويل قدر هام من الفائض الزراعى لتمويل التنمية . وامتدت أنشطة الحكومة واشتملت وضع سياسات مالية ونقدية والتدخل فى مجال الاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى بما يخدم التصنيع الموجه للتصدير والاعتناء بالتعليم والبحث العلمى وخلق قدرات تكنولوجية محلية .

هذا الدور الذى يتعين أن تقوم به الدولة فى الحياة الاقتصادية لا يستقيم الا بوجود تخطيط قومى يجعل تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية على أساس من الرشد والمعرفة الكلية للموارد والاحتياجات ، وهنا يجب التعلم من الايجابيات والسلبيات التى واجهت وتواجه التخطيط الاقتصادى فى مختلف التجارب السابقة ، بحيث لا يتحول التخطيط الى قيد بيروقراطى يعوق عمليات التنمية .

هذا ومع استمرار عمليات التنمية ، وانتقال الاقتصاد القومى الى المراحل التالية التى يكون قد اكتسب فيها القدرة على الانطلاق ، فانه من اللازم أن تتناقص وسائل التدخل الحكومى المباشر ودرجة التوجيه المركزى لصالح اتساع مجال أوسع لقوى السوق التى أعيد تشكيلها — مع عمليات التنمية — بما يتلاءم مع التنمية ، وليس بالضرورة بما يتلاءم مع هيكل الأسعار العالمية . وهنا يجب فى نفس الوقت أن يتطور التخطيط

الاقتصادى بحيث يسمح بدرجات أكبر من اللامركزية . ولعل تجارب سياسة الاصلاح الاقتصادى وما سوف تسفر عنه من نجاحات أو فشل فى مجالات معينة تحت ظروف معينة سوف تكون مفيدة فى هذا الشأن .

١٠ ـ تعتبر المشاركة السياسية والديمقراطية من الأمور المهيئة لبيئة صالحة للتنمية . وهنا تشير تجارب العديد من البلاد النامية الى تعثر عمليات تنميتها ليس الا نتيجة لسيطرة أشكال من الهيمنة السياسية والقبلية والعسكرية ، حيث تقترن هذه الأشكال بانتشار للبيروقراطية والشللية والفساد الادارى وغلبة المحسوبيات . وكانعكاس طبيعى لهذا الفساد تضطر الكفاءات العلمية والفنية الى الهروب وترك بلادها وهى فى أشد الحاجة الى علمها وخبراتها .

كما يستفاد مما حدث من تحولات فى دول شرق أوربا ومن تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الاشتراكى فى أولى وأهم معاقله ، أنه من الصعب الوصول الى التنمية الحقيقية المستقرة فى غياب المشاركة والديمقراطية . فهيمنة الحزب الواحد وفرض القوانين التى تحد من حرية الرأى العام والصحافة والنقابات وغيرها ، كل هذه الأمور تخلق ظروف معوقة للتنمية ، بما قد لا يؤدى الى تعظيم عائدها

واستقرارها ، وقد يصل الأمر الى حد عدم ضمان استمرارها .

وهنا تبدو سلامة وجهة نظر الفكر التنموى الحديث فى أهمية وضرورة المشاركة الشعبية كأحد المقومات اللازمة لدعم وانجاح عمليات التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية . ومن المفيد هنا أن نشير الى ما حققته تايوان من نجاح فى مسيرتها التنموية رغم غياب المشاركة والديمقراطية . ولعل السبب فى قبول الشعب لذلك هو خطر الصين الشعبية والحاجة الى البناء الاقتصادى من أجل البقاء . فلقد تحققت الوحدة الوطنية رغم عدم وجود الديمقراطية نتيجة لوجود الخطر الخارجى . وان كان هذا لم يمنع الشعب من المطالبة فى السنوات الأخيرة بحقه المسلوب من الديمقراطية والمشاركة السياسية .

١١ ــ التنمية هى أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة والحد من نمو السكان . فلقد قدمت تجربة كوريا هذا الدرس الهام ، وذلك لما يقترن بالتنمية من ارتفاع فى مستوى الدخل ، وارتقاء فى الحالة التعليمية والخصائص الأخرى للسكان ، وكذلك لدخول أعداد كبيرة من النساء فى سوق العمل . فكل هذه الأمور ترتبت على التقدم فى مسيرة التنمية وكان من

نتيجتها انخفاض معدلات نمو السكان .(*)

ولا يفوتنا أن نقول أن هذه الظاهرة قد سبق استخلاصها من قبل من واقع تجربة النمو الغربى .

(*) المرجع السابق — ص ٧٨ ، ٣٠٣ .